

القطاع الخاص ودوره التّمويليّ في فلسطين المحتلة:
"تنمية" في اتجاه واحد؟!

The Private Sector and Development in
Occupied Palestine: Who Profits?

إعداد:
علاء الترتير

تدقيق لغوي: عامر عوض الله

مركز بيسان للبحوث والإنماء

رام الله - فلسطين

أيار ٢٠١٢

القطاع الخاص ودوره التّنمويّ في فلسطين المحتلة: "تنمية" في اتجاهٍ واحدٍ!؛

مركز بيسان للبحوث والإنماء

رام الله - فلسطين

عمارة النهضة، الماصيون، صندوق بريد: ٧٢٥ رام الله

هاتف: ٢٩٨٧٨٣٩-٠٢ فاكس: ٢٩٨٧٨٣٥-٠٢

البريد الإلكتروني: bisanrd@palnet.com

الصفحة الإلكترونية: www.bisan.org

جميع الحقوق محفوظة ©

مركز بيسان للبحوث والإنماء

٢٠١٢

© Copyright: Bisan Center for Research and Development
2012

ISBN 978-9950-369-06-1

يصدر هذا الكتاب ضمن اتفاقية تعاون مع:

This book is published in cooperation with:



ما يرد في هذا الكتاب من آراء وأفكار يعبر عن وجهة نظر الباحثين والمركز
ولا يعكس بالضرورة موقف الداعمين

تصميم وتنفيذ: شركة بيسان دعاية نشر تصميم

رام الله - هاتف: ٢٩٨٨٦٣٩-٠٢

الفهرس

- تقديم ٥
- مقدمة ٧
- خلفية تنموية - اقتصادية وتأطير نظري ومفاهيمي ١١
- أ- خلفية تنموية - اقتصادية ١٣
- ب- تأطير نظري ومفاهيمي ٢٠
- صناديق المسؤولية الاجتماعية: «ورقة توت» أم
الدور التنموي الحقيقي للقطاع الخاص؟ ٣١
- التمويل الدولي للقطاع الخاص والسلام الاقتصادي:
أوجه وتبعات ٤٣
- أ- التمويل الدولي للقطاع الخاص: بيئة «استثمارية» مشجعة أم
إنهاء الاحتلال؟ ٤٥
- ب- السلام الاقتصادي: استثمار في الاحتلال أم انعكاس لحالة
الانحطاط والترهل الوطني؟ ٥٢
- بدل خاتمة: نحو قطاع خاص مستجيباً لتطلعات
الجماهير ٥٧
- المصادر والمراجع ٦٠

تقديم

تأتي هذه الدراسة؛ «القطاع الخاص ودوره التّنوميّ في فلسطين المحتلة»: «تنمية» في اتّجاه واحد؟! ضمن سلسلة الدراسات التنموية؛ التي تستهدف تفكيك خطاب وبرامج التنمية في الأراضي الفلسطينية، عبر معالجة وتحليل خطاب / خطابات الفاعلين الرئيسيين في الساحة الفلسطينية، وتحديدًا «القطاع العام»، و«المجتمع المدني»، و«المانحون والممولون»، و«القطاع الخاص»، وترتكز على فترة ما بعد (أوسلو) كفترة زمنية، بوصفها لحظة «تاريخية» عملت على تغيير المفاهيم والتصويرات الوطنية الفلسطينية، وأدخلت المجتمع الفلسطيني في حالة معقدة ومركبة من التبعية؛ تختلف عن المرحلة السابقة، إذ تمّ تجسيد ومأسسة عامل إلحاقى جديد من علاقات القوة والهيمنة، عبر المال السياسي، والاقتصاد، والتنمية، بأدوات جديدة لإعادة تشكيل المجتمع وبُناه المتعددة.

وتأتي سلسلة الدراسات هذه ضمن برنامج بحثي تنموي نقدي، من المُخطّط أن يصدر خلاله عددٌ من الدراسات والكتب ذات العلاقة، فأسسنا في المرحلة الأولى المراجعة النظرية والمفاهيمية للفاعلين الأربعة عبر كتاب «وهم التنمية»، واستكملنا في المرحلة الثانية تحليل وتفكيك برامج الفاعلين، فعملنا على إصدار دراستين الأولى حول معالجة «عقيدة التنمية» كأساس خطابي لفهم التحولات الجذرية في بُنية المجتمع الفلسطيني، وفاعليه الرئيسيين، واندماجه في المنظومة الدولية، مجتمع مستهلك خاضع للهيمنة، دون التأثير على علاقات القوى لمراكز الهيمنة الكلاسيكية. والدراسة الثانية حول المانحين والمساعدات الخارجية، وتحليل لأهم الممولين الكبار في الأراضي الفلسطينية، وتأثير هذا التمويل على الفضاء والحيز الفلسطيني. ونستكمل بهذه الدراسة، ما بدأناه في كتاب وهم التنمية حول النظر إلى دور القطاع الخاص في السياق الفلسطيني نقدياً، من خلال محاولة الإجابة على تساؤلات حول الدور الذي لعبه أو يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في تحقيق تنمية مستدامة طويلة الأمد في فلسطين المحتلة. ومدى مساهمة القطاع الخاص حقاً في العملية التنموية في ظل السياسات الاقتصادية والتنموية النيوليبرالية المتبعة من قبل السلطة الفلسطينية منذ نشأتها وخصوصاً في المرحلة «الفياضية» والتي تمثلت في الاعتماد المطلق نظرياً وعملياً وسياسياً على القطاع الخاص لتحقيق النمو الاقتصادي والتنموي.

تأتي إجابة الباحث على هذه الأسئلة من خلال العديد من المشاهدات والتحليلات من خلال محاولة مسائلة فكرة «صناديق المسؤولية الاجتماعية» والدور الفعلي لها، كما تناقش العلاقة ما بين المساعدات الدولية والتمويل الخارجي والقطاع الخاص وعلاقتها وانعكاساتها على الدور الوطني المفترض للقطاع الخاص. كما تتناول علاقة القطاع الخاص بتطبيع الحياة اليومية للفلسطينيين تحت الاحتلال وبالتطبيع من خلال الأعمال المشتركة والانتفاع من اقتصاد الصراع وتأثيرها على ديناميكيات النضال نحو الحرية والاستقلال. هذه المواضيع يسبقها تأطير نظري يسعى فيه الكاتب إلى إيجاد تصور لاقتصاد الصمود والمقاومة وتأطير فهم العملية التنموية كحرية وتحرر ومقاومة تسعى لتحرير الإنسان وصون كرامته. كما تتوصل إلى استنتاجات واقتراحات من أجل ضمان دور أمثل وفعال للقطاع الخاص يستجيب لتطلعات الجماهير وحاجاته التنموية قصيرة وطويلة الأمد.

تنبع أهمية هذه الدراسة كونها تسعى للمساهمة في خلق فهم مغاير للعملية التنموية، ودور الفاعلين الرئيسيين فيها، ونحاول إعادة التفكير في وانتقاد النهج والأساليب المستخدمة، والتي لم تجلب على مدار العقدين الماضيين إلا مزيداً من حالة اللاتنمية. وتحاول مجابهة الأفكار السائدة؛ ليس حياً في الاختلاف، ولكن من أجل محاولة المُحاجَّة بأن طرقاً أخرى بديلة وفهماً مغايراً هي بالأمر الممكن، وبالتالي فإننا نسعى في تحليلنا للتفكير في خارج حدود الصندوق، ونحاول إدخال متغيرات جديدة للمعادلة القديمة، من أجل مَشكَلَة دور القطاع الخاص في العملية التنموية.

إنَّ العلاقة ما بين السلطة والمال هي علاقة متجذرة تاريخياً ونظرياً وعملياً؛ فالسلطة والمال باتحادهما أو حتى بانفصالهما يساهمان بشكل جوهري في تشكيل ملامح نظام الحكم وسياساته الاجتماعية والاقتصادية والنضالية كما في الحالة الفلسطينية، وبالتالي بانعكاسه على الحياة اليومية للأفراد وعلى المجتمع، كما يؤسس لدى مساهمتها في الوصول إلى التحرر والانعقاد، أو ديمومة الظلم والاضطهاد. هذه العلاقة بين السلطة والمال وما نشأ عنها من بروز للنخب السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية في الحالة الفلسطينية ظهرت جلية في عمل وبنية منظمة التحرير الفلسطينية والجسم الذي تولد عنها لاحقاً (السلطة الفلسطينية). فكلتا المؤسستين (المنظمة والسلطة) اعتمدتا على مجموعة صغيرة من الرأسماليين الفلسطينيين في الشتات والوطن من أجل استدامة أعمالهما ونشاطهما، من دون التقليل هنا من أهمية المساعدات المالية والهبات الإقليمية والدولية التي تلقتها على مر الزمن، وخاصة خلال السنوات الخمس الأخيرة - مرحلة ما بعد عرفات (نخلة ٢٠١١).

ومنذ نشأة السلطة الفلسطينية، وفيما يتعلق بالقطاع الخاص، فقد اعتمدت سياسة الراحل ياسر عرفات على منح الاحتكارات والامتيازات لبعض أصحاب النفوذ (نصر ٢٠٠٤) من أجل القيام بنشاطات اقتصادية خدمتية بالغالب، وإنتاجية في بعض الأحيان؛ لرفد «الاقتصاد الوطني» وخدمته، ذلك الاقتصاد الذي تميز بصفات ريعية وعجز هو أيضاً عن تحقيق اقتصاد منتج مستقل يتجاوز منظومة أو سولو واتفاقياتها الاقتصادية. بالتأكيد فإن هذه السياسات والممارسات لم تؤسس لخلق قطاع خاص فلسطيني تنافسي بل خلقت العديد من التشوهات البنيوية التي أصبحت متجذرة في هذا القطاع وساهمت بخلق علاقة شائكة ومعقدة ما بين السلطة والمال. هذه البنية والتي يدعي البعض أنها كانت متطلباً من متطلبات التحرير وبناء الدولة، أو كما يدعي آخرون، أنها كانت الطريق الوحيدة أو المثلى لخلق اقتصاد فلسطيني، أو كما يدعي فريق ثالث، أنها كانت امتداداً للحالة الثورية، للأسف كل هذه الرؤى لم تحدد معالم واضحة للقطاع الخاص أو لمساهمة في النضال الفلسطيني أو العملية التنموية طويلة الأمد؛ بل على العكس في الكثير من الأحيان تم التعامل معه بصفة تفضيلية من أجل تشجيعه، وإن كانت في الكثير من الأحيان على حساب الفقراء وأسعار الخدمات الأساسية المقدمة إليهم، وربما على حساب المشروع التحرري في بعض الأحيان كما هي الحالة الآن التي تسعى لخلق ما يسمى «بالسلام الاقتصادي» الذي يساهم بشكل واضح ومباشر في ديمومة الاحتلال والحالة الاستعمارية الكولونيالية.

ولكن في المحصلة وفي الطرف الثاني من المعادلة فإن القطاع الخاص كسائر قطاعات الشعب الفلسطيني يبرز تحت نير الاحتلال ويعاني عوائق جمة تمنعه من الوصول إلى غاياته وتحقيقها وتمنعه من ممارسة عمله كما يجب مما خلق قطاع خاص يتعايش ويتكيف مع المخاطرة والعوائق الناتجة عن الاحتلال

١. يتقدم الباحث بجزيل الشكر والامتنان من الزميلة مها البطران على مساهمتها القيّمة في إعداد وكتابة هذه الورقة البحثية، كما يتقدم بالشكر الجزيل من الزميل إبراهيم الشقاقي الذي أعد مع الباحث مؤخراً ورقة بحثية بعنوان «التنمية كأداة للمقاومة والتحرر» تنصدر قريباً في كتاب من تحرير مركز بيسان للبحوث والإنماء وقد استفادت هذه الدراسة من تلك الورقة البحثية.

وسياساته والسياسيات التي فرضت عليها - وإن كان جزءاً من تشكيلها والتفاوض والاتفاق حولها - كما هي الحالة في اتفاقية باريس الاقتصادية. وبالتالي فإن القطاع الخاص يشكل نموذجاً للحالة «الهجينة» ما بين المنتفع وما بين الواقع تحت نير الاحتلال أسوة بالسلطة الفلسطينية نفسها. هذه المعضلة تطرح تساؤلات عدة حول ماهية الدور الذي لعبه أو يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في تحقيق تنمية مستدامة طويلة الأمد في فلسطين المحتلة. هل ساهم القطاع الخاص حقاً في العملية التنموية؟ وإن كان ساهم حقاً فهل كانت تلك المساهمات كافية وفعالة؟ هل السياسات الاقتصادية والتنموية النيوليبرالية المتبعة من قبل السلطة الفلسطينية منذ نشأتها ولكن خصوصاً في مرحلة «الفياضية» التي تمثلت في الاعتماد المطلق نظرياً وعملياً وسياساتياً على القطاع الخاص لتحقيق النمو الاقتصادي والتنموي هي سياسات معقولة ومناسبة للحالة الفلسطينية؟ ألا يكفي التعلم من كافة التجارب الفاشلة في العالم النامي والتي اعتمدت على سياسات إجماع وما بعد إجماع واشنطن وسياسات المؤسسات الدولية والوصفات الجاهزة؟ أم أن الساسة الفلسطينيين يسعون لتطريز فشل جديد؟ هل ثمة «مقامرة» في الاعتماد على القطاع الخاص الذي هو بالحصلة النهائية والبدائية يعمل لتحقيق الأرباح ولحساب المصالح الفردية أو العائلية أو «ملكة الأسهم»؟ هل من الممكن الاعتماد على القطاع الخاص ورأس المال للدفاع عن حقوق الفقراء وصون مصالحهم وكرامتهم الإنسانية وإشباع حاجاتهم الرئيسية؟ هل تعقيدات الحالة الفلسطينية تستوجب إعادة النظر في فهم دور الفاعلين والمؤثرين في العملية التنموية والحوكمة؟ إذن ثمة أسئلة كثيرة من الممكن أن تُطرح عن ماهية الدور التنموي للقطاع الخاص في الحالة الفلسطينية ليس من أجل «الاستمتاع» بجلد القطاع الخاص، بل من أجل المساهمة في تشكيل فهم مغاير ومختلف لعواقب الاعتمادية على قطاع خاص يعمل بالإجمال وفق حسابات الربح والخسارة.

السؤال الذي كان وما زال يُطرح بقوة منذ نشأة السلطة الفلسطينية على الأقل دون إجابات شافية على أرض الواقع: هل القطاع الخاص «مؤهل وقادر وشرعي وممثل» لقيادة مشروع تنموي؟ وهل القطاع الخاص شريك ومساهم في غياب حالة التنمية الممكنة أم أنه القطاع الذي حفظ ماء وجه السلطة الفلسطينية ونهجها التنموي؟ وبالتالي ثمة معضلة نظرية وعملية تطرحها هذه الورقة البحثية: على فرض أن «لغة المصالح وتناقضاتها» هي من يحكم علاقات ومساهمات القطاع الخاص والتي تجعله غير مؤهل لقيادة عملية تنموية، إضافة إلى جملة من الأسباب تستأثر خصوصيتها من خصوصية الحالة الفلسطينية؛ فإن الحكومة أو السلطة المنتخبة والمثلة والشرعية والحقيقية وصاحبة السيادة والقابضة للقوة هي المطالبة بقيادة العملية التنموية، ولكن في غياب الطرفين فإن المعضلة التنموية تصبح أكثر تعقيداً، ويصبح المجتمع المدني مطالباً بدور أكبر. لكن غرق المجتمع المدني ومؤسساته بصناعة التمويل والذي جعله مجتمعاً قائماً على المهنة (صبيح ٢٠١١)؛ تترك المواطن وحيداً ليس من دون تمثيل فقط، وإنما تتركه يقارع الظروف المعيشية الصعبة. هذا الغياب والفراغ على المستوى الكلي يشكل /شكل خطورة بالغة؛ ليس لأنه يضمن فقط غياب العملية التنموية الحقيقية المستدامة، وإنما لأنه يؤسس لمرحلة جديدة في الحياة اليومية للأفراد وبالتالي المجتمع والتي تعتمد على الفردانية وغياب البعد الجمعي والجماعي، ومن هنا يصبح منطق «اللهم نفسي» غالباً ومهيماً والذي بدوره يعزز نمط الفردانية ونمط

الاستهلاك، وتصبح الهوموم الفردية أشبه بالهوموم الفردية الاعتيادية للأفراد في «الشمال» عنها في «الجنوب» كالتحرر، والكرامة الجمعية، والتطوع والتي تصبح أشبه بالغاثة مع أنها تمثل الحاجات الماسة والرئيسة. إذن ثمة معضلة عميقة تتجاوز القطاع الخاص والعام، ربما مشكلة بالعقد الاجتماعي وبالكيونة المجتمعية، والتي تتطلب الحذر في اختيار المنظومة التنموية وعدم استيرادها جاهزة من الخارج بل تطويعها، أو بالأحرى بناءها من الداخل، ومن الأسفل للأعلى، باستخدام أساليب وطرق متجذرة بالسياق الفلسطيني ومعبرة عن خصوصيته. إن السابق لا يسعى بحد ذاته لبناء تأطير نظري أو مفاهيمي لهذه الدراسة البحثية وإنما يسعى لوضعها في السياق العام الذي من خلاله يمكن فهم مدى مساهمة القطاع الخاص في تمكين الفرد الفلسطيني وتعزيز صموده وزيادة خياراته المتاحة، وبالتالي تحقيق تنمية بالمفهوم «السنّي» (نسبة إلى نموذج أمارتيا سن للتنمية (سن ١٩٩٩) ومفاهيمه والقائمة على فهم التنمية كعملية تمكينية وتحريرية تضمن العدل والحرية والكرامة الإنسانية).

إنّ هذه الورقة البحثية لا تدعي بأنها ستجيب على كافة الأسئلة المطروحة أعلاه؛ بل تسعى لمراكمة بعض المشاهدات والتحليلات والاستنتاجات من أجل المساهمة في خلق وفهم منهج تنموي بديل في الحالة الفلسطينية. أمثلة عدة حصلت مؤخراً تضيف أهمية خاصة لهذه الدراسة وموضوع بحثها؛ فإعلانات وحملة شركة الاتصالات الخلوية (جوال) المتعلقة بحاجز قلنديا العسكري، أو اللوحات الإعلانية الكبيرة التي تروج لأفكار الدولة الواحدة، أو لمزيد من الاستهلاك عن طريق القروض المستفيضة المدعومة بكفالات أجنبية لكماليات ربما لا ينعم بها الفرد في الدول المتقدمة، أو التصريحات المرحبة من قبل إدارة مدينة روابي بالمستثمرين والمشتريين الإسرائيليين / اليهود، أو الحملة الكبيرة التي قادها القطاع الخاص مؤخراً في وجه التعديلات الضريبية والتي سعت لزيادة العبء الضريبي على ذوي الدخل المرتفع، أو التحليلات والتصريحات التي تحدثت عن ستمائة مليونير رياضي جديد في قطاع غزة نتيجة لاقتصاد الأنفاق وسياسات الحصار وحالة الانقسام، أو مؤتمرات الاستثمار التي تعقد في الضفة الغربية بترحيب صهيوني، أو الأرقام التي كشفت حول الاستثمارات الفلسطينية في اقتصاد المستوطنات (المستعمرات الصهيونية) والاقتصاد الإسرائيلي، أو الحديث المتكرر عن مناطق صناعية مشتركة، أو انعقاد الاجتماعات المتكررة لمجالس الأعمال الفلسطينية-الإسرائيلية المشتركة، أو أخيراً على سبيل المثال لا الحصر وصول أسعار فنانج القهوة في العديد من مقاهي رام الله إلى سبعة دولارات أمريكية أي أعلى من أسعار مقاهي لندن وباريس، أو الانبهار بسلاسل المطاعم الدولية العاملة الآن في الأراضي الفلسطينية المحتلة!

إن الصورة البراغماتية أو الواقعية الراهنة ربما ليست سوداوية كما وصف أعلاه؛ فهناك صناديق مسؤولة اجتماعية عديدة تصرف الملايين من الدولارات سنوياً، وهناك توظيف كبير لقطاعات واسعة من أبناء الشعب الفلسطيني وبرواتب مجزية، وحركة تجارية وعمرانية نشطة في العديد من المدن، وهناك استثمارات خارجية بالملايين، وبورصة قيل إنها الأفضل في الشرق الأوسط، وسوق لم يتأثر بهبوب رياح الربيع العربي (الانتفاضات العربية)، ونمو اقتصادي كبير - كنمو الصين كما وصفه بعض القياديين في السلطة الفلسطينية - بسبب دور القطاع الخاص وإنجازاته. كل هذا على الجانب والشق

الإيجابي من المعادلة؛ ولكن ما الناتج النهائي لهذه التوليفة: هل القطاع الخاص «خدم ونمى» نفسه ونجح بالتعاون مع أو الانتفاع من سياسات السلطة الفلسطينية والتي تمثلت بخلق «فقاعة» كلما كبرت ازدادت خطورتها ساعة انفجارها؟ أي بكلمات أخرى: هل كانت «تنمية» باتجاه واحد أم أننا لا نقدر كافيًا الدور الوطني والطليعي والمساهم للقطاع الخاص؟

هذا هو السؤال المركزي والرئيس لهذه الدراسة التي تسعى للإجابة عليه وعنوانته عن طريق التركيز على ثلاثة محاور أو تشعبات رئيسية: المحور الأول يتمثل بفكرة استخدام «صناديق المسؤولية الاجتماعية» (Corporate Social Responsibility) كأداة مركزية للمساهمة المجتمعية التنموية، والسؤال المطروح هنا: هل استخدمت هذه الأداة كورقة توت لتغطية العجز البنوي في مساهمة هذا القطاع في العملية التنموية أم أنها كانت أداة حقيقية للتنمية المجتمعية؟ المحور الثاني يناقش العلاقة ما بين المساعدات الدولية والتمويل الخارجي والقطاع الخاص، ويسأل: هل هذا القطاع الخاص بحاجة إلى تمويل خارجي؟ وهل هي أولوية وطنية؟ أم أن نموذج النيوليبرالية يتطلب حصرياً تعزيز سياسات ديناميكيات السوق الحر وميكانيكيات العرض والطلب، وتعزيز قدرات القطاع الخاص، وتحسين البيئة الاستثمارية، والانضمام لمنظمة التجارة العالمية؟ وما خطورة أو أذى هذا النوع الجديد من الدعم المالي؟ وإلى أين سيقود؟ وماذا سيخلق؟ المحور الثالث سيتناول علاقة القطاع الخاص بتطبيع الحياة اليومية للفلسطينيين تحت الاحتلال، وبالتطبيع من خلال الأعمال المشتركة والانتفاع من اقتصاد الصراع، وبالتالي تأثيره على ديناميكيات النضال نحو الحرية والاستقلال؟ المحاور الثلاثة هذه ستؤطر بإطار نظري يقارب ما بين الدولة المتبعة لسياسات النيوليبرالية مع الدولة التي تسعى لاتباع سياسات تنموية (Developmental State) (خان ٢٠٠٤ و٢٠٠٦)، ويقارب ما بين نهج التحول الاجتماعي الاقتصادي ونهج الحوكمة الرشيدة والنيوبريميونالية، إضافة إلى تأطير جديد للريادية وريادة الأعمال التي تسعى للتمكين الوطني (عبد النور ٢٠١٠) وفهم مقارب لاقتصاد الصمود والمقاومة، وتأطير فهم العملية التنموية كحرية وتحرر ومقاومة تسعى لتحرير الإنسان وصون كرامته (سن ١٩٩٩ والترتير والشقاقي ٢٠١٢). كذلك تسعى هذه الدراسة لملء فجوة في الأدبيات المتمثلة بوجود ندرة في الدراسات التي تعالج هذا الموضوع؛ وبذا فإن هذه الدراسة تسعى أيضاً لتقديم بعض المُحاجَّات والاستنتاجات والاقتراحات من أجل ضمان دور أمثل وفعال للقطاع الخاص يستجيب لتطلعات الجماهير وحاجاته التنموية قصيرة وطويلة الأمد.

خلفية تنموية – اقتصادية وتأثير نظري ومفاهيمي

أ. خلفية تنموية - اقتصادية

يعاني الاقتصاد الفلسطيني عدة تشوهات وفجوات بنيوية، ويبقى اقتصاداً تابعاً، بل اقتصاداً محتوى من قبل قوة الاحتلال واقتصاده، وتبقى علاقات السوق محددة بعلاقات القوة التي كرسها وكرسها الاحتلال يوماً. فالغياب الكامل للسيطرة على المقومات الأساسية للاقتصاد المحلي، وغياب السيادة السياسية لم ينتج ذلك إلا اقتصاداً محكوماً بسقف اتفاقيات سياسية اقتصادية بائسة وجائرة بحق الفلسطينيين، وخلقت اقتصاداً يعتمد في بنيته الأساسية على الاستهلاك، وليس على الإنتاج؛ وبالتالي فمنذ إنشاء السلطة الفلسطينية يعتمد الاقتصاد - الذي من المفترض أن تديره - على المساعدات الدولية من أجل ديمومته، وعلى النشاط الاقتصادي المكبل والمقيد بأنظمة تحكّم المستعمر الصهيوني. فثمة تشوهات واختلالات عدة في هذا الاقتصاد جزء منها ناتج عن منظومة أوسلو وترتيباتها، والآخر سياساتي بطبيعته. إذ إن التشوهات العميقة في هيكل الإنتاج تتضح من خلال تدني مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل والصادرات، أما التشوهات في سوق العمل الفلسطينية فتتضح جلية من خلال عزز سوق العمل الفلسطينية عن خلق فرص عمل لتقليل النسب العالية من البطالة، ومن خلال الاعتماد على السوق الإسرائيلي للعمل، سواء في المستوطنات أو في الأراضي الفلسطينية المحتلة لعام ١٩٤٨ وما ينتج عن هكذا اعتمادية. ثمة تشوهات أخرى تتعلق بالعلاقات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية مع العالم الخارجي، وأخرى تتعلق بالموارد والمرافق العامة، وثالثة تتعلق بالنسيج المجتمعي وبنشوء النخب التي تربطها علاقة مع السلطات (سواء سلطة الحكم الذاتي أو سلطة الاحتلال). كذلك فإن منظومة أوسلو سعت لخلق سلطة تابعة من خلال خلق فجوة مزمنة في الموارد المالية للسلطة وموازنتها وجعلها دوماً تعاني عجزاً كبيراً تقوم المساعدات الدولية المشروطة بملء جزء منها لا بأس فيه (عبد الكريم ٢٠١١).

في المحصلة ورغم كل الكلام المعسول عن الجاهزية للدولة الفلسطينية والنمو الاقتصادي المتحقق إلا أن الاقتصاد الفلسطيني يبقى اقتصاداً تابعاً يتواءم مع الإطار النظري لنظرية التبعية التي يتفاعل فيها اقتصاد المحور (Centre) باقتصاد المحيط (Periphery) والتي بالمحصلة تزيد الدول الغنية غنىً والفقيرة فقراً بشكل رئيس عن طريق تزويد الدول الفقيرة للدول الغنية بالعمالة والأسواق. وبالتالي وبالرجوع إلى الشقافي (٢٠١١) فالتبعية الاقتصادية هي اعتماد اقتصاد وعوامل إنتاج (عمالة، أرض، رأس مال، تكنولوجيا) دولة على أخرى، بشكل يحد من قدرتها على اتخاذ السياسات الاقتصادية المستقلة ويمنعها من تعزيز قدرتها الذاتية. وتتجلى مظاهر التبعية هذه في نسب العاملين في المستوطنات و«إسرائيل» التي تحد من القدرة الاستيعابية لسوق العمل الفلسطيني، وتحد من اهتمام الناس بقطاع الزراعة الذي يُعدُّ من أهم القطاعات الإنتاجية والرافد الأكبر لقطاع الصناعة في الدول النامية، كما تحد أيضاً من تنافسية البضائع الفلسطينية. فالأجور المرتفعة تؤدي إلى ارتفاع في أجور العاملين في الضفة وغزة دون ارتفاع الإنتاجية؛ مما يزيد التكلفة على المنتج الفلسطيني. وبالتالي فإن هذا ينعكس على «الميزان التجاري الفلسطيني» واختلاله، خاصة أن «إسرائيل» هي «الشريك التجاري» الأكبر للاقتصاد الفلسطيني بحكم طبيعة السيطرة والتبعية والاتفاقيات الموقعة. حالة التبعية هذه لم تكن فقط بسبب الإجراءات الإسرائيلية من إغلاق للمعابر، وهدم البنية التحتية، والتوسع في الاستيطان وخلق حالة

كولونيالية وجزر متقطعة في الأرض الفلسطينية المحتلة، أو بسبب اتفاق باريس الاقتصادي وشروطه فحسب، وإنما أيضاً بسبب النهج الأيديولوجي والبراغماتي الذي تبنته السلطة الفلسطينية والذي تعاطى وتفاعل مع بنى التطبيع الاقتصادي والمناطق الصناعية المشتركة ومنشآت رجال الأعمال المشتركة والاستثمار في «إسرائيل» والمستوطنات والذي بدوره كرّس حالة التبعية والتعاطي والاندماج مع الأمر الواقع، وخلق طبقة سياسية-اقتصادية مستفيدة من وجود الاحتلال. كذلك فمن مسببات التبعية الاقتصادية هذه إهمال القطاعات الإنتاجية وقبول فكرة المديونية على صعيد الدولة وعلى صعيد الفرد والاعتماد على المساعدات الدولية / الراتب الشهري في سداد الديون المتراكمة بشكل آلي يساعد في تقبل الأمر الواقع والإذعان لسياسات المنظمات المالية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي تشجع على الإنتاج من أجل التصدير (غزة كمثال تصدير الورد والفاولة) والخصخصة والتي في طياتها تسعى لتعزيز حالة الفردانية بدلاً من الجماعية وإنهاء دور دولة الرفاه (Welfare State).

هذه الفجوات والتشوّهات في الاقتصاد الفلسطيني إضافة إلى حالة التبعية الاقتصادية وفقدان السيطرة أو السيادة بالطبع لم تستطع خلق حالة تنموية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بل خلقت حالة من اللاتنمية (De-Development) في واقع الأمر (Roy 1995). وبالرغم من المبالغ الكبيرة من المساعدات المالية الدولية التي تضاعفت بمقدار سبعة عشر ضعفاً ما بين أعوام ١٩٩٣ و ٢٠٠٩ لتصل بالمجموع حوالي ٢٠,٤ مليار دولار أي بمعدل حوالي \$٣١٧ للفرد الواحد سنوياً وبنسب تتراوح ما بين الـ ٢٤٪ و ٤٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية تعكس الوضع المزري الذي يعيشه المواطن الفلسطيني والحالة التنموية الفلسطينية. فنسب الفقر ما زالت تتراوح حوالي الثلاثين بالمائة إن تم استخدام أساس الإنفاق لاحتسابه، ولكن عند احتساب نسب الفقر على أساس الدخل فنصف الشعب الفلسطيني المقيم في الضفة الغربية وغزة يقبع في الفقر. أي تنمية تلك؛ لغاية اليوم نصف الشعب الفلسطيني أيضاً غير آمن غذائياً، وثلاثة أرباع الشعب معرضون لانعدام الأمن الغذائي. نسب البطالة تزيد عن الثلاثين بالمائة أيضاً، ويكفي الإشارة إلى نسبة البطالة بين الشباب الفلسطيني الأقل عمراً من الثلاثين والتي تصل لغاية ثلاثة وأربعين بالمائة. نسب اللامساواة والتباين في الدخل والفرص التي ما برحت تزداد مع مرور الوقت، والسياسات النيوليبرالية لم تعجز فقط عن تقليص فجوة الدخل والفرص هذه، وإنما على العكس فقد فاقمتها وعمقتها. غزة تستمر في تسطير وضعها المأساوي؛ إذ إن أكثر من نصف الأسر يعانون سوء التغذية، وثلاثة أرباع الأسر معرضة لانعدام الأمن الغذائي، وحوالي ٨٨٪ من الغزيين يتلقون المساعدات الغذائية، وحوالي ٥٩٪ يعتمدون على الديون لشراء المواد الغذائية، وحوالي ٩٠٪ من الصيادين عاطلون عن العمل، كما أن انقطاع الكهرباء والمياه غير الصالحة للشرب لا تزيد الصورة إلا قتامة وبؤساً. أضف إلى ذلك غياب العدالة الاجتماعية وانكماش قطاعي الزراعة والصناعة، فقائمة اللاتنمية تطول ولكنها بالحصلة تشير إلى نتيجة واحدة مفادها أن الحالة الكولونيالية التي يعيش الفلسطينيون تحت سيطرتها توجب عليهم اتباع نموذج تنموي-اقتصادي يراعي هذه الحقيقة والتباين في ميزان القوى، ويستبدل الفهم التقني الرقمي للعملية التنموية والمتمثلة على سبيل المثال لا الحصر بتحقيق نمو اقتصادي. من المهم التركيز على أن النمو الاقتصادي الذي تحقق في عهد «الفاضية» نشأ بسبب الدعم المالي الدولي وحلقة الإنفاق الحكومي ليحاكيان اقتصاد كان نموه في السالب، نمو

لم يشمل القدس أو غزة ولم يعزز القاعدة الإنتاجية، ونمو ألحق الضرر بالفقراء، بل خلق شريحتين جديدتين في المجتمع الفلسطيني: «الرياديين الأغنياء الجدد» و«الفقراء الجدد» (اليونسيف ومجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين ٢٠١٠، بيتسليم ٢٠١٠، بيسان ٢٠١١، الأونكتاد ٢٠١١، برنامج الأغذية العالمي ٢٠١١، بحور ٢٠١١، الخالدي ٢٠١١، هنية ٢٠١١، مسرشم ٢٠١١، الترتير وآخرون ٢٠١٢، الخالدي ٢٠١٢، ماس ٢٠١٢، زريق وجوف ٢٠١٢، زريق وآخرون ٢٠١٢).

إن التصور أعلاه لحالة اللاتنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة لا يهدف فقط للتذكير بالسياق العام - الذي يحاول الكثيرون تجاهله وتجاهل سببه الرئيس والمتمثل بوجود الاحتلال والتعايش معه - وإنما يهدف أيضاً للتعريف بالمحيط الذي يعمل ويتأثر ويساهم به القطاع الخاص، فالقطاع الخاص ليس بمعزل عن هذه المؤشرات، ولكن أيضاً إن كانت السلطة الفلسطينية منذ نشأتها وقبل نشأتها أيضاً^(٧) قد تبنت مبادئ السوق الحر ومنحت الدور القيادي للقطاع الخاص في عملية التنمية والنمو الاقتصادي؛ ليس من الممكن أيضاً التساؤل إن كانت حالة اللاتنمية فشلاً للقطاع الخاص أيضاً يضاف إلى فشل السلطة الفلسطينية وسياساتها؟ أم أن الحديث عن علاقة سببية يحمل في طياته العديد من المغالطات هنا أم ماذا؟ هل يعقل أن يستمر القطاع الخاص بالترويج للإنجازات أو الشكوى والتذمر والتهديد وطمس الحقائق المرة بطرق مباشرة وغير مباشرة، كالفقر، والبطالة واللامساواة؟ أم أن المعادلة هي بالفعل أبسط بكثير من ذلك وتتطلب فقط فهماً ونهجاً مغايراً للتنمية والاقتصاد في الحالة الفلسطينية، فلا يلام القطاع الخاص بما يفوق طاقاته وقدراته؟

إنّ فإن أحد أهم المشكلات التي تواجه العملية التنموية الفلسطينية هي بطبيعتها مفاهيمية (Conceptual) تتعلق بشكل أساسي بتعريف العملية التنموية نفسها. فالأقطاب الرئيسة للعملية التنموية الفلسطينية (القطاع الخاص والمؤسسات الدولية الرئيسية والسلطة الفلسطينية) ما زالت تعمل وتؤمن أن قياس نجاحها بمساهمتها في العملية التنموية يقاس بالنمو الاقتصادي المتحقق ومدى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي (النسبة المئوية). بل يذهبون إلى أبعد من ذلك ويدعي بعضهم أن النمو الاقتصادي هو رديف لعملية تنمية مستدامة بالرغم وفي ظل الاحتلال. فجل التركيز في الخطاب التنموي الفلسطيني السائد (Mainstream) والذي ينتمي إلى المدرسة الفكرية النيوليبرالية يركز على الفهم التقني الميكانيكي لكيفية خلق نمو اقتصادي وليس تنمية اقتصادية أو تنمية اقتصادية - اجتماعية مستدامة (Economic Growth vs. Economic Development or Sustainable Socio-Economic Development). هذا التعريف والفهم المقتصر للعملية التنموية أثبت بؤسه في العديد من بقاع هذا العالم على مر العقود الماضية، ومؤخراً في البلدان العربية المحيطة التي تشهد

٢. بموجب البرنامج العام لإنماء الاقتصاد الوطني الفلسطيني للسنوات ١٩٩٤-٢٠٠٠ والذي استغرق إعداده سنتين بإشراف الدكتور يوسف صايغ ومساهمة حوالي ثلاثمائة خبير وباحث، فقد تم تحديد دور كل من القطاع الخاص والقطاع العام في عملية التنمية بشكل واضح. فقد كرست دور القطاع الخاص كقائد لعملية التنمية والنشاط الاقتصادي في مناخ سوق حرة، وذلك لتوجيه عمليتي الإنتاج والتوزيع وفق معايير الكفاءة الاقتصادية. أما دور القطاع العام، فيخص تشييد وإدارة البنى التحتية والخدمات العامة، كالكهرباء، والمياه، والطرق، والموانئ، والمطارات، وخدمات الصحة، والتعليم، وفي الاشتراك بالمشاريع التي لا يستطيع أن يقوم بها القطاع الخاص وحده، والتي تولد «وفورات خارجية» كالمناطق الصناعية وشبكات الري. وعلى أساس هذه الرؤية لدور القطاع العام، فإن البرنامج التنموي المقترح لا يمثل تخطيطاً مركزياً شمولياً إلزامياً، بل إنه مجرد تخطيط تأشيرى يوحي ويوجه، ولا يفرض ويلزم (النقيب ٢٠٠٧: ٤٠)؛ وبالتالي فلا عجب أن المادة (٢١) في القانون الأساسي الفلسطيني تنص على أن النظام الاقتصادي في فلسطين يقوم على أساس مبادئ الاقتصاد الحر.

ثورات على نهج حكم وسياسة وسياسات اقتصادية اجتماعية راهنت على أن النمو الاقتصادي هو الأساس وسيصل إلى الفقراء في نهاية المطاف (Trickle Down). إلا أن الانتظار الطويل للفقراء، بل سوء أوضاعهم، وتقليص إمكانياتهم بموجب هذه السياسات دفعهم للتغيير ورفض هذه السياسات والانتفاض عليها. ومع أن ثمة دروس عدة على أقطاب العملية التنموية الفلسطينية استخلاصها من الحالة الثورية المحيطة؛ إلا أنهم يمعنون بتطبيق وتعزيز السياسات المعتمدة على فهم مقتصر للعملية التنموية والتي تُحاجُّ لدور مطلق وريادي للقطاع الخاص في العملية التنموية، وتُحاجُّ بأن مبادئ السوق الحرة والانفتاح والخصخصة بنكهتها الفلسطينية، وتحرير التجارة وإزالة المعونات (Subsidies) والإيمان باليد الخفية لآدم سميث هي الطرق المثلى لقيادة اقتصاد وطني مستقل وغير تابع.

ولا داعي في هذا الصدد للإسهاب بالتذكير أن الدولة غائبة والسلطة تملك أي شيء إلا سلطة حقيقية على الأرض، واتفاق باريق الاقتصادي يقيد القرارات السيادية والاقتصادية للسلطة، وأن أبسط أساسيات تطبيق النيوليبرالية كالحقوق، والسيطرة، والسيادة، والاستقلال غير موجودة، والقطاع الخاص بعيد كل البعد حالياً عن قيادة عملية تنموية، وأن الممولين ما زالوا يمارسون طقوسهم في ديمومة الاحتلال بالغالب، والمجتمع المدني يستمر في الغرق في مستنقعات التمويل؛ وبالتالي فإن ثمة قواعد أساسية يراهن عليها النمط السائد هي غائبة تماماً أو مغيبة. وبالتالي فإن تلك الأقطاب التي تقتنع وتروج لهذا أفكار تتجنب بالحصلة معالجة جوهرية لمحددات العملية التنموية - على سبيل المثال لا الحصر - كالمسبب السياسي للفقر والإفقار، أو التشوهات البنوية في تركيبة الاقتصاد الكلي والتي لا تستطیع خفض نسب البطالة، أو الأمن الغذائي، أو فجوات الدخل والفرص، أو انعدام عنصر الكرامة الإنسانية المستجيبة لتطلعات الجماهير في إعداد السياسات العامة وفي عملية اتخاذ وصنع القرار وفي صناعة المساعدات الدولية أيضاً (الترتيب ٢٠١٢ a,b). من هنا فإننا نحاجُّ بأن القطاع الخاص إذا أراد أن يساهم بشكل أكبر وأعمق في خلق حالة تنموية حقيقية في أرض فلسطين المحتلة؛ فعليه أن يساهم بتبني فهم جديد للعملية التنموية، وكذلك عليه أن يضع صميم برامجه وأعماله في صميم النضال الفلسطيني من أجل التحرر والانعقاد. وبالتالي فعلى القطاع الخاص أن يكون شريكاً في خلق رؤية تنموية فلسطينية تكون مهمتها الرئيسة المحددة: «العمل على تغيير «الأمر الواقع» من خلال انتهاج استراتيجيات وسياسات تعزز قدرة الشعب الفلسطيني على الصمود في نفس الوقت الذي ترفع فيه من تكلفة الاحتلال وتخفف من تكلفة مقاومته» (النقيب ٢٠٠٧:٤٧). ولكن الأهم والمتطلب السابق لهذا رؤية هو تبني فهم مغاير للتنمية والذي يعرف التنمية ويفهمها على أنها عملية تراكمية، تكاملية، اقتصادية - اجتماعية - سياسية، تسعى بالأساس لتحرير الإنسان من حالة التبعية وامتهان الكرامة الإنسانية نحو الانعقاد والحرية، من خلال تحريره من حالة الفقر واللامساواة، والاضطهاد والخوف وتمكينه في أرضه وتوسيع خياراته وإمكانياته وقدراته، بحيث تصل حتى إلى ضمان شعوره بالسعادة أيضاً (مسترشداً بالفهم السنّي للتنمية - أمارتيا سن ١٩٩٩ و٢٠٠٨).

بالمقابل فإن الطرف المفاهيمي الآخر من المعادلة لا يقل تعقيداً، وتعريف ماهية القطاع الخاص وتشكيلته ومكوناته ليست بالسهلة في الحالة الفلسطينية، بل ربما تتطلب أوراقاً بحثية عدة. ثمة العديد من الأجسام والتكتلات الممثلة والمكونة للقطاع الخاص والمتحدثة باسمه، كالمجلس التنسيقي لمؤسسات

القطاع الخاص، واتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية، والاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، ومركز التجارة الفلسطيني - بال توريد، وجمعية رجال الأعمال الفلسطينيين، واتحاد شركات أنظمة المعلومات (بيتا)، وجمعية البنوك في فلسطين، واتحاد المقاولين الفلسطينيين، والاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين، والخدمات الإدارية لهيئات السياحة، ومجلس الشاحنين الفلسطينيين.

إن على الأقل ثمة إحدى عشرة جمعية تمثل المكونات الرئيسية للقطاع الخاص والتي تتباين بمدى مساهمتها وقوتها في التأثير على عملية صنع القرار الاقتصادي الفلسطيني، ولكنها على الأقل تتشارك في رؤية مشتركة، وهي خلق مناخ استثماري جيد ومحفز لأنفسها ولأعضائها وحماية مصالحهم والنهوض بهم بما يعزز حصتهم في السوق المحلي والدولي، وينمي قدراتهم ويعزز فرصهم. الملاحظ في أدبيات وسرد وخطاب (Narrative) هذه الجمعيات المثلثة هو الغياب شبه الكامل لأي دور لها بالعملية التنموية في خطابها الرسمي، بل إن بعضهم كان واضحاً أنه وبمجرد وجودهم وعملهم فالقطاع الخاص يساهم بالعملية التنموية الشاملة. ولكن مراجعة خطاب هذه التكتلات تشير بوضوح إلى أن الأرباح والتنمية يسيران بخطين متوازيين (ربما هذه نتيجة طبيعية للمعادلة أن الأرباح للأغنياء والتنمية للفقراء ورجال وسيدات الأعمال بحكم التعريف وحتى لو كانوا مفلسين ينضمون إلى المجموعة الأولى).

بأحسن الأحوال فإن الخطاب يدل على أن وجود الأعمال والرياديين بحد ذاته هو محرك رئيس للتنمية الاقتصادية. فعلى سبيل المثال لا الحصر فإن جمعية البنوك في فلسطين تسعى في مهمتها الأساسية «إلى خلق بيئة مواتية للصناعة المصرفية السليمة التي من شأنها تعزيز الروح المهنية في نطاق هذه الصناعة وإتاحة الفرصة لها للازدهار»^(٣). أما مركز التجارة الفلسطيني - بال توريد فيسعى لقيادة نمو قطاع التجارة الفلسطيني كعامل مسير لنمو اقتصادي وطني مستدام^(٤). أما اتحاد المقاولين الفلسطينيين فإنه يرى أن قطاع المقاولات في فلسطين هو العمود الفقري لقطاع الإنشاءات الفلسطيني، أحد أهم روافد القطاعات الإنتاجية والصناعية، وأحد دعائم الاقتصاد الوطني الفلسطيني^(٥). أما الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين فيعمل على تطوير صناعة التأمين وتشريعاتها ويهدف لرفع مستوى الوعي التأميني لدى الجمهور^(٦). أما مجلس الشاحنين الفلسطينيين فيسعى للاهتمام بالحاجات الملحة للمصدرين والمستوردين الفلسطينيين والناجمة عن «صراع طويل والداعمة لبرامج الإصلاح للسلطة الفلسطينية المطورة لبرامج تجارية تبادلية طويلة الأمد»^(٧). أما اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية فيسعى لتطوير وخدمة الغرف التجارية من أجل أن تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية^(٨).

نورد هذه الأمثلة هنا مع إدراكنا أن هذه الأجسام ما هي إلا أجسام ممثلة، والمطلوب منها فعل «نقابي» أي تمثيل ورعاية أعضائها، ولكن غياب البعد التنموي في خطابها هو مؤشر خطير، ويدل على ضرورة

3. <http://www.abp.ps/atemplate.php?id=9>

4. <http://www.paltrade.org/en/about-us/index.php>

5. http://www.pcu.ps/index.php?action=all_introduction

6. [http://www.pif.org.ps/userfiles/internal_structure\[20110717182731\].pdf](http://www.pif.org.ps/userfiles/internal_structure[20110717182731].pdf)

7. <http://www.psc.ps/aboutus.html>

8. <http://www.pal-chambers.org/>

تبني خطاب جديد ينعكس تدريجياً على الأفعال. ولكن وبالرغم من وجود هذه الأجسام التمثيلية؛ إلا أن إيجاد تعريف محدد وواضح للقطاع الخاص ليس بالأمر السهل. فلا يمكن مثلاً وضع مخططة صغيرة تملكها عائلة متواضعة الحال في نفس الكفة مع شركة استثمارية قابضة والقول بأنهما «القطاع الخاص» أو أن ندمج القطاع النظامي بذاك غير النظامي. إذن فمن الممكن النظر للقطاع الخاص على أنه ما ليس هو القطاع العام، ولكن هذا يتطلب تعريفاً للقطاع العام أيضاً. كذلك وبالنظر إلى تركيبة القطاع الخاص مجازاً هنا فإننا نلاحظ أن حوالي ٩٨-٩٩٪ من المنشآت الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة هي منشآت صغيرة ومتوسطة الحجم (MSMEs)، وبالتالي فإن الشركات الكبيرة (Corporations) التي توظف ما يزيد عن مائة شخص ورأس مال كبير ومدرجة أو غير مدرجة في البورصة الفلسطينية فعددها محدود جداً لدرجة إمكانية ذكرها بالاسم. وبالتالي ومن أجل تحديد حدود الدراسة ففي معظم الأحيان عندما نتكلم عن القطاع الخاص فإننا نعني «قطاع الشركات» (Corporates) وليس المحال والحوانيت الصغيرة مع إدراك أهميتها أيضاً في الاقتصاد المحلي، ولكننا نسعى لعنونة مساهمة الشركات التي يفترض أن تقود العملية التنموية بموجب النهج الاقتصادي للسلطة الفلسطينية، وإن كان هذا تعريفاً مبسطاً لتعقيدات كبيرة وعلاقات شائكة ومتشابكة.

لست من دعاة التذكير بأساليب ونهج وسيطرة العدو وقوة الاحتلال على أرضنا، ولكن طبيعة الصهيونية الاقتصادية تبدو ذات علاقة بالسياق العام لتدارك بعض الدروس. فلقد استطاعت «الصهيونية الاقتصادية» بعد عملية «زواج رأس المال والعمال» (كميرلينغ ١٩٨٣ و ٢٠٠٣) من إحداث تشوهات مستمرة في أسواق رأس المال والأرض والعمل الفلسطينية والتي أدت إلى حالة الإفقار الوطني على مر السنوات. ولكنها في نفس الوقت آمنت بوجهتي نظر حيداً لو أننا نستطيع استخلاص العبر منهما. ففي الماضي غير البعيد لخص أحد قادة العمال المعضلة بين إنشاء «الوطن» ومعايير الربح والخسارة بقول التالي: «أستطيع أن أؤكد تأكيداً مطلقاً أن تجربتنا في فلسطين توضح بصورة تامة أن المشاريع التي قمنا بها وكانت ناجحة، من وجهة نظر رجال الأعمال، كانت كلها غير مفيدة في عملية بناء الوطن. وعلى العكس، فإن المشاريع التي قمنا بها وكانت فاشلة، من وجهة نظر رجال الأعمال، كانت كلها ذات فائدة كبرى في عملية بناء الوطن». إذن وكما لخصها النقيب (٢٠٠٧: ٢٩) فإن الصهيونية الاقتصادية حاجت بأن «علاقات السوق، هي في نهاية المطاف، علاقات قوة. وبما أن تحقيق أهداف الحركة الصهيونية لا يتم إلا عبر إحداث تغيير جذري في أوضاع القوة في فلسطين لصالح اليهود، فإن ذلك يعني بالضرورة ممارسة النشاط الاقتصادي خارج إطار ميكانيكية السوق حتى يتم تغيير علاقات القوة التي تتحكم في السوق لصالح اليهود. وقد تمكنت الحركة الصهيونية من إحداث ذلك التغيير لصالح المهاجرين اليهود ضد المصالح العربية؛ بفضل رأس المال الذي تملكه، واستعملته من أجل تحقيق تشويه في سوق الأرض وسوق العمل».

إذن السؤال المطروح: هل نحن - الفلسطينيون - بحاجة إلى نهج كهذا؟ أم أننا ما زلنا نسعى لتحقيق مبادئ الكفاءة والقبالية الاقتصادية (Economic Efficiency and Viability) كأحد محددات مبادئ السوق الحر؟ هل الخضوع تحت احتلال يجعل الأرض «سلعة» وليس «حقاً» يجب استرداده وذلك

بغض النظر عن حسابات الربح والخسارة؟ أليس من الممكن توفير موازنة لتشجيع القطاع الخاص على الدخول في هكذا «مغامرات» بدل تخصيص الضمانات والموازنات الكافلة لقروض الاستهلاك؟ بالطبع هذه ليست بدعوة للمُحاجَّة بأن نخلق قطاعاً خاصاً بائساً مشهوراً إفلاسه، ولكنها دعوة لإعادة الحسابات التي تجري بالمطلق وفق مبادئ الكفاءة والقابلية الاقتصادية من أجل تعزيز صمود المواطن في أرضه، وهذا من أسمى ما يمكن أن يفعله القطاع الخاص ويساهم في خلق عملية تنموية تسعى لتحرير الأرض والإنسان. بالطبع هذه ليست من مسؤوليات اختصاص القطاع الخاص وحده، بل إن السلطة الفلسطينية مطالبة بدور فعال يرتكز بالأساس على فهم مغاير للعملية التنموية وتبني نهج بديل يراعي الحالة الفلسطينية وخصوصيتها وحقيقة وجود الاحتلال ويرتكز بالأساس على أساليب ذاتية محلية بدل وصفات مستوردة من منظمات دولية. وربما كثرة الحديث والدراسات عن الشراكة ما بين القطاع الخاص والعام (Public Private Partnership-PPP) ربما تستفيد من الدروس والعبر التي رسمتها «الصهيونية الاقتصادية» في نهجها لبناء الدولة وتحقيق التنمية (الترتير ٢٠٠٩). بالطبع فقد تأسست الدولة الصهيونية اليهودية ليس بسبب منطقتها الاقتصادي ولكن بسبب بطشها وإرهابها بالدرجة الأولى. إلا أنها سعت إلى تغيير الحقائق على الأرض ونجحت في ذلك، وهذا بالضبط ما تحتاج أن تفعله الشراكة بين القطاع الخاص والعام - وبالطبع الحركة الوطنية الفلسطينية كذلك؛ لتؤدي دوراً أكثر فعالية، ليس فقط نحو تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، بل من أجل بناء الوطن والتخلص من الاحتلال.

وجهة نظر ساسة السلطة الفلسطينية مغايرة في هذا الإطار ولا تؤسس لشراكة من أجل تحرير الوطن. فبقراءة كتاب «فلسطين: وطن للبيع» للمفكر د. خليل نخلة يلاحظ القارئ أنه وفي أحد الاجتماعات مع رجال أعمال فلسطينيين رئيسيين يقول رئيس الوزراء د. سلام فياض: «أنتم مجتمع الأعمال، لستم مسؤولين عن إنهاء الاحتلال، أنتم مسؤولون عن توظيف الناس والاستعداد للدولة» (نخلة ٢٠١١). هذه الجملة البسيطة تعبر عن نهج وإستراتيجية تقوم على فصل الاقتصاد عن السياسة، بحيث تجعل توظيف الناس وخلق فرص العمل منفصلاً تماماً عن الوضع السياسي بما في ذلك الاحتلال. خطورة هذه الإستراتيجية تكمن في أنها لا تترك مجالاً لأية سياسات اقتصادية بديلة كالاقتصاد الصمود والمقاومة، بل وبالعكس فهي تساعد القطاع الخاص على الهروب من المسؤولية الوطنية، أو على الأقل تبريرها، والمجاهرة بأنهم طولبوا ببناء الاقتصاد وليس تحرير الوطن، بل إن بعضهم ذهب إلى أبعد من ذلك وصعّب عليه رؤية الاحتلال والإحساس به من حوله. خطورة النهج هذا لا تكمن فقط في التعايش مع الاحتلال، وبالتالي إدامته بطريقة مباشرة، أو بإرسال رسائل مضللة للرأي العام الدولي حول اعتياد الحياة في فلسطين، وأنك ستعاني من أجل البحث عن الاحتلال، ولكن الخطورة الكبرى تكمن في تغيير الخطاب والسرد؛ وبالتالي انعكاسها على سيكولوجيا الفلسطينيين ونمط تفكيرهم، بحيث يصبح الهم الأكبر هو كيف نديم «اعتياد» الحياة في ظل الاحتلال وليس كيف نزيل الاحتلال ونتجاوز مشاكلنا السياسية^(٩)؟

٩. في استفتاء أجرته وكالة معاً الإخبارية على موقعها الإلكتروني وشارك فيه حوالي أحد عشر ألف مشارك على مدار أسبوع في منتصف أيار ٢٠١٢ لمعرفة ما يأملون من حكومة د. فياض الثالثة، فقد تمنى حوالي ٧٨٪ من المشاركين من حكومة فياض الثالثة «تحقيق ازدهار اقتصادي لعامة الناس»، بينما تمنى حوالي ١٤٪ فقط من المشاركين من حكومة فياض الثالثة «اتخاذ مواقف سياسية وخطوات كبيرة»
<http://maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=486389&MARK=%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%81%D8%AA%D8%A7%D8%A1>

ب. تأطير نظري ومفاهيمي

إن جزءاً مما تسعى هذه الدراسة لتقديمه يتعلق بالأبعاد النظرية والمفاهيمية للعلاقة ما بين أعمال القطاع الخاص وأعمال القطاع العام والعملية التنموية وانعكاساتها على السياسات والممارسات للمؤثرين الرئيسيين فيها، وبالتالي على الحياة اليومية والظروف المعيشية للمواطن الفلسطيني. هذه الأبعاد النظرية كانت نقطة البدء في التفكير في ماهية دور القطاع الخاص في العملية التنموية الفلسطينية. أحد الأطر النظرية الممكنة والسائدة هو اعتماد العلاقة الطردية الخطية المباشرة بين مبادئ وآليات السوق الحر، والدور القيادي للقطاع الخاص، واليد الخفية لأدم سميث، وهذا النموذج يفترض أن الاستثمارات وريادية الأعمال بين الأغنياء ستتحول إلى نمو اقتصادي سيستفيد منه الجميع، وبالتالي عن طريق آليات السوق الحر هذه فالفقر والبطالة ستتم معالجتهما، وعدالة توزيع الدخل والإنتاج ستتلاءمان مع حاجات السوق، والميزة التنافسية، ومقدار الجهد المبذول، والقابلية، والفعالية الاقتصادية ستكون من أهم المعايير ضمن هذا الإطار النظري والمفاهيمي. بالفعل ومع انتشار سياسات تاتشر وريغان السياسية-الاقتصادية وسقوط الاتحاد السوفيتي وأدلجته السياسية الاقتصادية، وبالتالي سيطرة الإمبريالية على الحوكمة العالمية صعدت سياسات إجماع وما بعد إجماع واشنطن لتكوّن السياسات النيوليبرالية الأمثل، والتي يفهم من خلالها الدور الريادي للقطاع الخاص وكيفية مساهمته في العملية التنموية للدول النامية والتي أصبحت من خلالها نمط الحوكمة الجيدة والحكم الرشيد (Good Governance) نمط الحكم السائد، وغير ذلك أصبح يعتبر نمط حكم ونهجاً غير ديمقراطي وغير منسجم مع تطورات وتحولات وتدايعات العولمة، وبالتالي فمن الواجب تغييره. تطبيق هذا الفهم النظري - المبسط هنا - تم عن طريق مجموعة الشروط التي ترافق الدعم المالي الدولي لهذه الدول الفقيرة، أو التي تعيش حالة صراع أو ما بعد صراع، وبالتالي تم تطبيق سياسات واحدة بمقاس واحد لتتناسب الجميع. فشل هذه السياسات في تحقيق الحرية، وصون الكرامة الإنسانية، والنهوض بالأمم الفقيرة، والحد من الفقر، والحد من انتشار المجاعة، واللامساواة، والعنف كان جلياً في أغلب دول الجنوب. هذا الإطار يُطبق في فلسطين أيضاً وإن كان بنكهة فلسطينية تزيد من تعقده وتناقضاته، والتجربة والنتائج المتحققة تدل على فشله في فلسطين أيضاً. وهذا نابع من عدة أسباب ولكن أحدها نابع من بديهية أساسية وهي أن النيوليبرالية بصلبها لم ولن تخلق حالة تحرر وانعتاق، بل تخلق دوماً وخلقت مراراً المزيد من التبعية والتخلف، ووجود الحالة الكولونيالية في فلسطين إنما يجعلها أيضاً مشاركة ومؤطرة لديمومة الاضطهاد والقبول بل الرضوخ للمستعمر. في هذه الدراسة نسعى لتحدي وانتقاد هذا التأطير النظري السائد، ونحاجُ لضرورة خلق فهم مغاير وتأطير نظري مختلف يضع الحالة الكولونيالية في الجوهري والمركز، ويضع هدف التحرر من الاحتلال في صلب بنيانه، وبفهم التنمية على أنها حق وحرية وسيادة (القادري ٢٠١١، a,b، الخالدي وصمور ٢٠١١، بيسان ٢٠١١، مركز دراسات التنمية ٢٠١١، الترتير وآخرون ٢٠١٢، الترتير ٢٠١١).

وبالتالي فإن تأطيرنا النظري لهذا الدراسة يحاول المزج ما بين ثلاثة حقول معرفية مترابطة للمساهمة في بلورة فهم مغاير للعملية التنموية ودور القطاع الخاص فيها. تتكون هذه المزاجة من فهم مختلف للعلاقات والعمليات حول ماهية الدور الذي تلعبه الدولة في العملية التنموية ونوعية نظام الحكم أولاً، وثانياً بكيفية فهم العملية التنموية، وثالثاً بضرورة استنهاض الآليات والمقاربات وأساليب الحكم

خلفية تنموية - اقتصادية وتأطير نظري ومفاهيمي

وإدارة الاقتصاد النابعة من رحم الحالة الفلسطينية الأصلية، كفهم الريادية من منظور التمكين الوطني وإعادة خلق اقتصاد مقاومة و صمود يمكن الإنسان الفلسطيني في أرضه ليسترجعها ويصون كرامته الإنسانية والوطنية. إذن فأضلاع هذا المثلث تشكل الإطار النظري لفهمنا وتحليلنا وعرضنا الذي نورد في هذه الدراسة وهذه الأضلاع يتفاعل بعضها مع بعض ويكمل بعضها الآخر، ولا يعمل بعضها بمعزل عن بعض، فالتفاعل والتكامل بينها يحاول أن يوظف نظرياً ومفاهيمياً الدور الريادي المنشود للقطاع الخاص في عملية التنمية الفلسطينية.

مقومات وعناصر الفهم والتأطير النظري لهذه الدراسة



كما أشرنا أعلاه فأولى الخطوات على الصعيد النظري تتطلب فهماً مغايراً ماهية عملية التنمية، وتتجنب الفهم التقني الرقمي وتتعداه إلى ذاك النوعي الشامل. وبالتالي فإننا ننظر إلى العملية التنموية كعملية تراكمية تكاملية اقتصادية - اجتماعية - سياسية من أجل الناس ومن قبلهم، ومن أجل توسيع قدراتهم وحيرياتهم بالأساس. وبهذا فإننا نحاجُّ لهذا الفهم المغاير الذي يعتمد على نهج فكري متمحور حول التنمية المبنية والمرتكزة على الناس والمستجيبة لتطلعات الجماهير. إن هذا الفهم يتأثر بالنهج السنّي للتنمية (نسبة إلى الاقتصادي والفيلسوف الهندي أمارتيا سن)، وبالمقاربات المحلية الوطنية كالتنمية التحررية المرتكزة على الناس والتنمية عبر الحماية الشعبية (سمارة ٢٠٠٥ ونخلة ٢٠١١). فالتعريف «السنّي» للعملية التنموية يحاجُّ بأن التنمية هي الحرية والتحرر، وهي عملية توسع في الحريات الحقيقية والقدرات والخيارات التي يتمتع بها الناس، وهذه الحريات هي الهدف الأساسي والوسيلة الأساسية أيضاً للعملية التنموية. فالتنمية في حقيقتها هي إزالة مصادر افتقاد الحرية كالفقر، والاستبداد، وشح الفرص الاقتصادية، والحرمان الاجتماعي، والغلو والتطرف، وإهمال المرافق العامة. وبالتالي فإن الحرية أمر أساسي لعملية التنمية لسببين: سبب قيمي (The Evaluative Reason) فنقيّم التقدم يتعين أساساً بأن يكون في ضوء بيان ما إذا كانت حرية الشعب تحظى بالتأييد والمساندة، وسبب آخر وهو سبب الفعالية (The Effectiveness Reason) فإنجاز التنمية والتطوير يتوقف بالكامل على

الفعالية الحرة للشعب. فوفق هذا التعريف فإن عملية توسيع القدرات والخيارات الإنسانية تنطوي على ارتباطها محورياً بموضوعين: القدرات والفعاليات من جانب، والفرص المتاحة من جانب آخر. بكلمات أخرى فإن التنمية الإنسانية تعبر عن معادلة يتكون طرفها الأيمن من القدرات الإنسانية بينما يتكون طرفها الأيسر من الفرص الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الممكنة للإنسان من أعمال قدراته الإنسانية. إن أنموذج القدرات وتوسيع الحريات هذا يشير إلى ثلاثة مفاهيم وعناصر رئيسية: الفعاليات (Functionings) والقدرات (Capabilities) والوكالة (Agency). فالفعاليات تُفهم على أنها انعكاس للحريات من أجل تحقيق توليفات الفعاليات المرغوبة، والقدرات تُلخص في أهمية «الحرية من أجل التحقيق»، أما الوكالة فتكمن أهميتها - بعكس الأنماط الاقتصادية الأخرى والتي تُحاجُّ لوجوب «تدويل» الوكالة- بأنها تسعى لأن يكون الفرد نفسه موكل نفسه من أجل تحقيق الأهداف والغايات التي وضعها لنفسه. وهذا النموذج يسعى لتشكيل إطار عملي أيضاً من خلال تحديد خمس حريات وسائلية وأداتية كما يوضح الشكل أدناه، ولكن ربما ما يجب أن نسعى إليه بشكل أكبر في التأطير النظري الفلسطيني هو إدخال ثقل أكبر للعنصر السياسي بحيث نتبنى نموذج «سني» مسيِّس في الحالة الفلسطينية Politicized Senian Development Model. (لمزيد من التحليل حول هذا الأنموذج أنظر مثلاً (سن ١٩٩٩ و ٢٠٠٨؛ الترتير والشقاقي ٢٠١٢؛ تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢:٢٠٠٨. Comim et al.)).

الحريات الوسائلية - الأدوات الخمس لأنموذج القدرات (Capabilities Approach) (سن ١٩٩٩)



من أجل عمل مقارنة محلية فإن النهج السني يمكن أن يُفهم على أنه ترجمة اقتصادية - تنموية لنهج فلسطيني سياسي - تنموي - اقتصادي اتبع في السابق خاصة في مراحل الانتفاضة الأولى حين كانت حركات التحرر الوطني الفلسطينية تدعو إلى محاربة الكولونيالية والاستعمار والاعتماد على الذات. فمن هذا المنطلق المحلي تفهم التنمية على أنها تلك الحاصلة عبر الحماية الشعبية والمرتكزة على الناس والمستجيبة لتطلعات الجماهير، والتي تكون «في جوهرها مقارنة تقرير مصير وتحرر اجتماعي وسياسي» تهدف بالدرجة الأولى إلى «مقاومة وإنهاء الاحتلال والاستعمار والسيطرة الأجنبية والفصل

العنصري السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي الممارس داخلياً» (نخلة ٢١:٢٠١١). وبالتالي فهذا النهج التنموي يهدف في المحصلة النهائية لخلق «نسيج اجتماعي متماسك وصلب ينفذ إلى أعماق المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال». وبالتالي وبمقاربتها بالحريات الخمس أعلاه فهذا النموذج يجب أن يعمل نظرياً على تمكين الأفراد الفلسطينيين، والمجتمعات المحلية والمجتمع بأسره، من خلال توفير الموارد النوعية الضرورية والمهارات والوعي بشريتهما، والمقاومة والثقة، والاقتناع؛ تحسين الظروف المعيشية للناس نوعياً وعلى نحو مستدام؛ حماية الحقوق الأساسية للناس - الاجتماعية منه والثقافية والاقتصادية والتاريخية؛ توفير الشروط اللازمة والخبرات لمساعدة الناس في الحصول على هذه الحقوق الأساسية، وفي مقدمتها الحق في التحرر من الاحتلال والاستغلال، وحق الناس في تقرير مستقبلهم وفي الحصول على عمل منتج بدون استغلال وتطوير المجتمع ليستجيب لاحتياجات الناس الإنسانية الأساسية، والحفاظ عليه للأجيال القادمة؛ المكاشفة العلنية بأن جميع «المساعدات» الدولية التي تدفقت إلى الضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام ١٩٩٤ كانت مساعدات سياسية غير تنموية، بمعنى أن هدفها العام كان دائماً، ومنذ البداية، ضمان نجاح واستمرارية عملية أو سولو السياسية؛ تحديد وتحليل مصادر المساعدات الأكثر ضرراً وخطراً والتي تؤدي إلى إفقار المجتمع وتكبيل الأجيال الحاضرة والمستقبلية بيدون لشركات المؤسسات المالية، وإلى إضعاف النسيج المجتمعي والثقافي، والعمل الفاعل على مقاطعتها؛ وأخيراً وضع آليات مناسبة من أجل الاستخدام الفاعل للمعلومات والمهارات المكتسبة والوعي الذي يتم إحيائه (نخلة ٢١:٢٠١١).

بدورها فإن هذه المركبات السبعة يمكن تفعيلها (Operationalize) من خلال الإيمان بأن التنمية التحررية تبدأ بالتحرر الذاتي والتي تتطلب وعياً حقيقياً (وليس مزيفاً) ينال تأييداً محلياً ويشكل جزءاً لا يتجزأ من تاريخ الشعب وقوته ونظام قيمه (استرشاداً بمفاهيم فرانز قانون ١٩٦٣)؛ إعادة تشكيل الوعي والهوية يتطلب بالأساس الرجوع إلى أحد أبجديات خلقه المتمثلة بالمنهج التعليمية الأساسية والذي يكون فيه الشعب مطالباً بدور قيادي من أجل إعادة صنعه ورفد نوعيته؛ وأخيراً وربما الأهم فإن خلق بيئة مواتية للتنمية التحررية المرتكزة على الناس هي عبارة عن صراع جماعي طويل الأمد ضروري وجوهري إذا ما أردنا أن نكون أحراراً بحق (نخلة ٥٧:٢٠١١). هذا التدبير حول فهم ماهية العملية التنموية يشكل نقطة البدء لدور جديد للقطاع الخاص في التنمية الفلسطينية يعمل باتجاهين، فهو يساهم في دعم عملية تنموية حقيقية من جانب ومن الجانب الآخر فهو يساهم في خلق حالة الاستقرار التي ينادي بها دوماً والناجمة عن تحقيق وانتزاع الحرية. ومع أن هذا الناتج النهائي وهكذا فهم يتطلب وقتاً من الزمان ونفساً طويلاً، إلا أن الخطوة الأولى تبدأ بتشكيل خطاب ووعي جديد ومتجدد يفهم العملية التنموية كما تم وصفه باختزال أعلاه - كحرية وتحرر.

هذا الفهم لعملية التنمية وارتباطها ببعدها الجمعي يؤطر للعلاقة الثانية في هذا التأطير النظري، وهي ضرورة إحياء مقومات الصمود الاقتصادية من أجل إعادة خلق وتطبيق اقتصاد المقاومة والصمود ليشكل خطأ موازياً لأشكال المقاومة الأخرى - والتي طُمس جزء كبير منها عنوة - وما أحوجنا في هذا الوقت إلى الرجوع للأساسيات والأبجديات الفلسطينية كما رسمتها الانتفاضة الأولى من أجل رفد فهمنا

ونهجنا الاقتصادي – التنموي «ببعض مما عندنا» عسى أن نساهم في بلورة إستراتيجية بديلة للنضال والتحرر والازدهار! وما أوجنا لإعادة فهمنا الحياتي الأساسي وهي أن الحياة مقاومة! بالطبع لا ضير أبداً في المزيد من الرياديين وريادية الأعمال، بل بالعكس فالمزيد هو المطلوب، ولكنها يجب أن توجه في الأساس من أجل التمكين الوطني، وأن تكون في صميم النضال الفلسطيني، وأن تعمل على مزاجية رأس المال الوطني مع حركة التحرر والاستقلال – وليس بالضرورة مع مشروع بناء الدولة الغامض والمهمش للكثيرين – وليس تشكيل علاقة عدائية بينهما. فنظرياً وعملياً هذا ممكن وقابل للتحقيق بالنظر إلى العديد من التجارب العالمية، ولكن أيضاً بالنظر إلى تجربتنا نحن – الفلسطينيين – مثلاً إبان الانتفاضة الأولى ورسم الدروس والعبر منها. فالعديد من ممارسات القطاع الخاص – والنتيجة بشكل كبير بموجب وبسبب نهج وسياسات السلطة الفلسطينية – توجي بأنها (ممارسات القطاع الخاص) عوامل طاردة للتمكين الوطني والصمود، مع أنها (مؤسسات القطاع الخاص) تنعم بعوامل جاذبة للاستثمار لأنفسها، على الأقل عند مقارنتها مع عوامل الجذب للمواطن البسيط التي توفرها السلطة الفلسطينية من أجل تمكينه في أرضه. بكلمات أخرى فثمة إغناء للبعض وإفقار وطني للجميع، أو كما اصطلح على تسميته «الإغناء الفردي والإفقار الجمعي الوطني».

تشكل العوامل الطاردة والتي من الممكن أن تتكون بطرق غير مباشرة أو مباشرة (مقصودة أو غير مقصودة) طبقة ونخبة جديدة تفصلها مسافات كبيرة عن عامة الشعب، ولكن تربطها علاقات «مميزة» مع مراكز صنع القرار و«القيادة» السياسية. كذلك فهكذا سياسات وممارسات تشجع الفردانية على حساب الجمعي ساهمت على مدار السنين بتغيير أسلوب الحياة التطوعي التضامني التكافلي (Gerster and Baumgarten 2011). ومع ذلك ومن ضمن الإطار النظري هذا فلن ندعو هنا بالضبط لتحويل الشركات (Corporations) إلى شركات اجتماعية (Social Enterprises)^(١١) أو جمعيات تعاونية (Cooperative Society)^(١٢) على أهميتها، ولكن ندعو مؤسسات القطاع الخاص لإعادة تعريف دورها بالتفكير في هكذا مسؤولية اجتماعية تحاكي رسالتها وتنعكس على أرباحها. فخلق اقتصاد صمود ومقاومة لا يتم بحلول سحرية أو حلول جزئية وسريعة (Shortcuts)؛ فهو يكون

١٠. إنه لمن المفيد والمهم أيضاً التعرف في هذا المجال على تجربة بنغلادش وبنك غرامين (Grameen Bank) وتجربة رائده ومؤسسه البروفيسور محمد يونس، والاطلاع على الطرق والوسائل والإستراتيجيات التي اتبعها هذا البنك والشركات المتعددة المنبثقة عنه على مدار السنين من أجل المساهمة في تقليل عدد الفقراء وإحداث تنمية حقيقية يلمسها الفقراء ليخرجوا من فقرهم. ربما نحن في فلسطين بحاجة إلى مبادرات شبيهة لا تتبنى النهج فقط مع تطويعه للحالة الفلسطينية، وإنما أيضاً تتبنى الشعار الذي دعا إلى أن يصبح الفقر جزءاً من الماضي لا يمكن رؤيته إلا في المتاحف. للاطلاع على هذه التجربة الرائدة للقطاع الخاص والريادية انظر مثلاً (Yunus 2003, 2009, 2010) والموقع الإلكتروني لبنك غرامين <http://www.grameen.com>

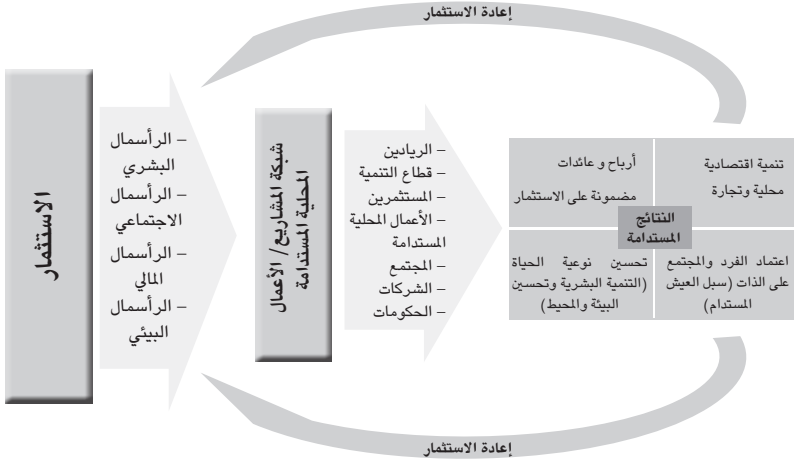
١١. على سبيل المثال فإن إحدى أكبر الشركات السويسرية (MIGROS) تعتبر جمعية تعاونية مع تحقيقها طائل الأرباح. في هذه الشركة / الجمعية يوجد أكثر من ٢ مليون مالك من أصل السبعة ملايين نسمة في سويسرا. وبمعنى آخر فإن حوالي ثلاثين بالمائة من الشعب السويسري مساهمون بهذه الشركة؛ وبالتالي فالعملاء والزبائن هم الملاك. الأهم من ذلك أن الأرباح الطائلة التي تجنيها هذه الشركة مثلاً يعاد جزء كبير منها إلى المجتمع عن طريق خدمات وسلع جديدة وخلق شركات جديدة أخرى تساهم في رفاهية الشعب السويسري. بالطبع لا مجال للمقارنة بين فلسطين وسويسرا ولكن هذا للبرهنة فقط على أهمية وإمكانية نجاح الجمعيات التعاونية بشكل رائد لتحقيق الأرباح الطائلة، وتساهم في تنمية أو رفاهية حقيقة للمجتمع، وفلسطين يارثها الريادي الوطني يمكنها أن تشكل «مدرسة» في هذا توجه عند توفر الإرادة المجتمعية والسياساتية.

نتاجاً لتغييرات وتحولات أيديولوجية وفكرية ترجع النضال الاقتصادي - إلى جانب ذلك السياسي - إلى بوصلته الأصلية. هذا ما تم إلى درجة معقولة في الانتفاضة الأولى مثلاً من خلال «تدعيم البنية الإنتاجية الزراعية والصناعية الوطنية الشعبية المتمحورة داخلياً في السوق المحلي والاعتماد على الذات والمشاريع الإنتاجية العامة والتكامل القطاعي والنشاطات الزراعية غير الرسمية التي تتميز بالتنوع الإنتاجي والتي توفر الأمن الغذائي للناس» (قرزم ٢٠٠١). وبالمحصلة فقد عملت هكذا سياسات على المساهمة في خلق اقتصاد مقاوم يشجع وينمي ثقافة الإنتاج والإدخار بديلاً لثقافة الاستهلاك والإلحاق. وبالتالي فقد كان نهج «أكل مما نزرع ونلبس مما نصنع» على سبيل المثال سائداً، وكان شكل الاقتصاد الكلي مختلفاً بحيث استخدمت إستراتيجيات الصمود الاقتصادية بشكل كبير، واعتمدت على القطاع الإنتاجي والخدمي الصغير أو حتى الصغير جداً، والتي شملت المبادرات لتشجيع إنتاج واستهلاك المنتجات الفلسطينية، وتوليد العمالة المحلية، والعودة إلى الأرض والزراعة للإنتاج للسوق فضلاً عن الإنتاج للكفاف، والتي هدفت لتحقيق استدامة اقتصادية ذاتية (UNCTAD 2006, 2009). وبالتالي وكما حاج سمارة (٢٠٠٧) فما حصل بالاقتصاد إبان الانتفاضة الأولى كان «انسحاباً إلى الداخل» في مستوى الاستهلاك على الأقل على الصعيد المحلي والطبقي والتي مثلت بدورها شكلاً جديداً من أشكال المقاومة، وشكلت بداية التغيير في نمط الاستهلاك. وبالتالي فلم يكن هذا قراراً شعبياً جماعياً اقتصادياً فحسب، بل كان نضالاً سياسياً وقراراً تنموياً.

إحدى الأطر النظرية الناشئة ذات العلاقة هنا والتي من الممكن أن تدعم هذه الحاجة هي ما يعرف بنهج التنمية وإعادة الإعمار عن طريق اتباع شبكات المشاريع المحلية المستدامة (Sustainable Local Enterprise Networks-SLENs). وهي عبارة عن شبكات تعاونية قائمة على الثقة تقدم منافع بشرية واجتماعية ومالية وبيئية لجميع المشاركين فيها (Wheeler, McKague, Thomson, Davies, Medalyeand Prada, 2005). وكما حاج عبد النور (٢٠١٠:٣) فمن «سماتها الرئيسية أنها تسعى إلى تعزيز علاقات شاملة وبناء قدرات مؤسسية لدى جميع أصحاب المصلحة والشركاء بما في ذلك أصحاب المشاريع، وقطاع التنمية، والمجتمع المدني، والمستثمرين المحليين، ومؤسسات التدريب، وأفراد المجتمع، ورجال الأعمال، وقادة المجتمعات المحلية والجهات الحكومية الفاعلة، ولا سيما الحكومة المحلية. وهي تشكل بديلاً لأنشطة التنمية التقليدية التي كثيراً ما تركز على مجالات ضيقة وتقوض الإبداع المحلي والقدرات المحلية والاعتماد على الذات». تأطير نظري كهذا لممارسات ليست غريبة بالمطلق عن الواقع الفلسطيني ليس بالجديد فالمشاريع الصغيرة والمنتاهية الصغر ومشاريع بناء البيوت من الطوب الطيني في غزة أو الزراعة على سطح البيوت أو المشاريع الصحية على نطاق صغير أمثلة بسيطة على ذلك، ولكن الأهم أن نهجاً كهذا يمكنه أن «يؤسس لحوار تنمية شاملة يشارك فيه شركاء متنوعون وأصحاب المصلحة في المجتمع، بما في ذلك الجهات الحكومية وقادة المجتمع المحلي، كما يمكن أن يعزز قدرات المجتمع على تقرير المصير ضمن إطار تنمية اقتصادية واجتماعية». وبالتالي فإن ريادي الأعمال المحليين يمكنهم المشاركة في هكذا نشاطات اقتصادية تعني الكثير عند الحديث عن الاقتصاد المقاوم وتمكين الإنسان الفلسطيني في أرضه وتقويته (Empowerment) وبالتالي توسيع

حرياته وقدراته. اتباع نمط كهذا سيخلق شبكة من الرياديين الصغار، ولكن الأهم أنهم من عامة الشعب وربما المدممين الذين يسعون في نهاية المطاف للخروج من حالة الفقر المدقع، وليس تجميع الثروة؛ وبذا تصبح الريادية تحمل في طياتها هدف التمكين الوطني الذي يمكن أن يكون - في حالتنا الفلسطينية - أحد أسمى أهداف التنمية الحقيقية والمستدامة. الشكل أدناه (عبد النور ٢٠١٠) يوضح العلاقات بموجب هذا النموذج الذي من الممكن فهمه على أنه الرابط بين ريادية الأعمال واقتصاد المقاومة والصمود.

نموذج لشبكات المشاريع المحلية المستدامة (SLENS)



أما في ظل متطلبات السوق الحر والانفتاح والخصخصة والعصرنة في الأعمال فالنموذج النظري يفترض وجود دولة سيادية لديها الحد الأدنى من متطلبات تطبيق هكذا سياسات، وفي ظل غياب أبسط الأساسيات للسوق الحر، ليس فقط انعدام الحرية وإنما الحقوق ومساحة سن السياسات والسيادة وحقوق الملكية والسيطرة على المعابر وارتباط العملة ببنك مركزي لكيان آخر مُعادٍ والعديد العديد من أساسيات تحقيق اقتصاد حر فإن الحاجة تدعو لإعادة تأطير عمل القطاع الخاص ليصبح همه البعد الجمعي ورفاهية المجتمع وليس رفاهية البعض. إن العولة وعصرنة الأعمال تتطلب مرونة أكبر مما تشكل إبان الانتفاضة الأولى ولكن ما يميز ذلك النموذج النظري أنه نموذج نما من رحم الحياة الأصلية للفلسطينيين، ويتميز بقدرات إبداعية تجعله قادراً على المزاوجة ما بين متطلبات العولة والعصرنة، وما بين المحلي والداخلي، ولا تناقض نظري أو عملي في ذلك ولكن الأساس هو اقتناع حقيقي يتولد لدى القطاع الخاص بمسؤولية اجتماعية تتعدى حسابات الربح والخسارة، بل تصل إلى التحدث من دون إحراج عن مساهمتها في تحرير الأرض والوطن والإنسان.

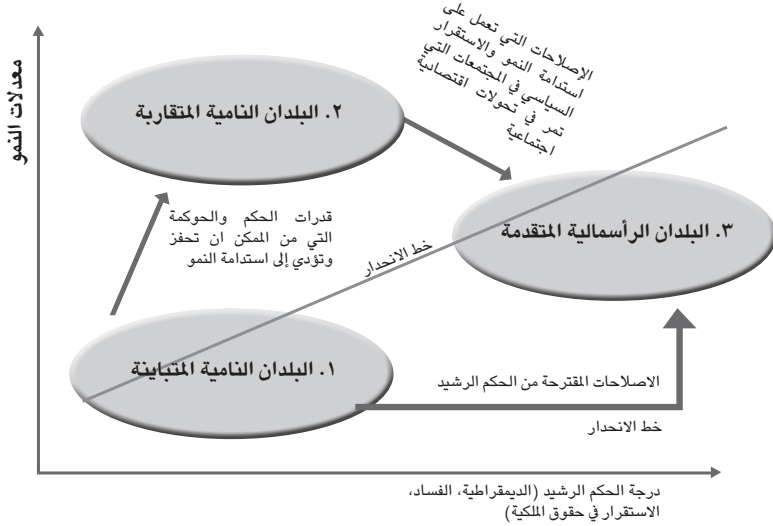
هذان الضلعان للفهم النظري يتكاملان مع الضلع الثالث الذي يعتمد بالأساس على جوانب من التأسيس النظري الذي بلوره البروفيسور مشتاق خان للحالة الفلسطينية من منظور الاقتصاد المؤسسي

(Institutional Economics) (خان وآخرون ٢٠٠٤، خان ٢٠٠٩، ٢٠١٠) والذي يحاجُ بعدم تناسب الأنموذج المتبع من قبل السلطة الفلسطينية ومجتمع الممولين فيما يتعلق بالحكم وجودة الحكم ودورها في الاقتصاد - الحكم الجيد والحوكمة الرشيدة والبرترميونالية الجديدة (Good Governance and neo-patrimonial Approach) من أجل تقييم أداؤها أو تدخلاتها، ولكن الأجدر - بموجب الإثبات العلمي والتاريخي الموجود - هو اتباع نموذج التحولات الاجتماعية الاقتصادية (Economic and Social Transformation) خاصة في ظل هيكلية وإفرازات اتفاقية أوسلو. هذا الإطار النظري يركز بشكل كبير على أمور تتعلق بالريع (Rents) والفساد والديمقراطية والحقوق والسيادة وقوة المساومة (Bargaining Power)، ولكن ما يهمننا في هذا الإطار وبحكم هدف تشكيل وتأطير فهم مغاير للعلاقة بين القطاع الخاص والعام هو دور الدولة أو السلطة في العملية التنموية والتي يكون القطاع الخاص فيها أحد أهم الفاعلين، وكيفية تأطير النمو والتنمية الاقتصادية، وأيضاً كيفية فهم التحولات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة بفعل الإصلاحات المتعددة.

نعتقد أن هذا الجانب مكمل للسلعين السابقين؛ لأنه سيقوم على افتراضين: الأول أن التحول من دولة نامية إلى دولة متقدمة يجب أن يحدث بالتدرج وعبر المرور بمرحلة الدولة التنموية، والثاني أن السياق التاريخي في التحليل والقياس هو السياق المستجيب للسياق المحلي بدلاً من الإطار المستورد حسب وصفات المؤسسات الدولية والتي تشير الدراسات الأكاديمية الكمية والنوعية لعدم جدواه. من هذين الافتراضين يُفهم بعد إضافتي لدور القطاع الخاص والذي يُفهم هذه المرة من خلال فهم دور القطاع العام. فالقفز عن إنشاء قطاع عام قوي وفعال وشرعي وعادل وديمقراطي وغير زبائني بشكل رئيس بسبب إطار اتفاق أوسلو، ولأن مشروع «بناء الدولة» في البدايات كان مؤطراً بشبكة فساد مالي وإداري معقدة ونمط حوكمة شخصاني فرداني ريعي زبائني (لي مور ٢٠٠٨) زاد التعقيدات والتشوّهات في السوق الفلسطيني، وخط الأوراق والمسؤوليات، وساهم في بلورة فشل تنموي على مدار السنين. بالطبع هذا الفهم والربط النظري لا يفترض أن وجود قطاع عام قوي وفعال هو شرط مسبق لقطاع خاص قادر على المساهمة في العملية التنموية، فبكل الأحوال ودوماً سيبقى القطاع الخاص متقدماً على القطاع العام، ولكن هذا من أجل المُحاجّة بأن الشراكة الحقيقية بين القطاعين تتطلب رؤية جديدة وتحليلاً للمسار التاريخي لتصلق النهج المستقبلي فيما يخص العلاقة الشائكة بين كلا القطاعين. من أجل توضيح مسار الانتقال بموجب النمو الاقتصادي إلى مراحل أخرى متقدمة فإن الشكل الأول أدناه يرسم هذه العلاقة التي توضح أنه لا يوجد ثمة علاقة سببية (Causality) بين الديمقراطية كنظام حكم وغياب الفساد من جهة، وبين التنمية الاقتصادية من جهة أخرى، ولكن ثمة علاقة ارتباطية (Correlation) فيما بينهما وهذا هو أحد الفروق النظرية بين نموذج الحكم الجيد والحوكمة الرشيدة (Good Governance Approach) والحوكمة القائمة على تحسين النمو (Growth-Enhancing Governance) (خان ٢٠١٠).

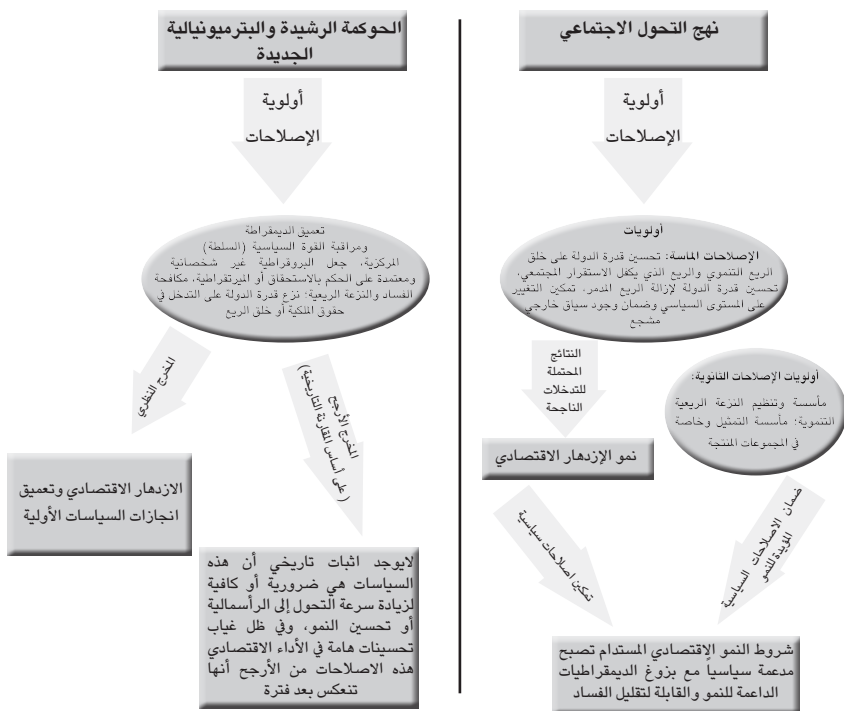
الحكومة الرشيدة، وإمكانيات الدولة، والتحول الرأسمالي

«الحكومة القائمة على تحسين النمو» مقابل «الحكم الجيد والحكومة الرشيدة»



أما الشكل الثاني فإنه يلخص ويؤطر للفرق بين النهجين؛ فنموذج الحكم الجيد والحكومة الرشيدة والبرميونالية الجديدة يفترض أن الديمقراطية واستراتيجيات محاربة الفساد وتحرير التجارة هي شروط مسبقة للتنمية؛ لأن تحقيقهم يضمن تحقيق نمو اقتصادي وقابلية سياسية. ولكن الإثبات الكمي والنوعي لا يدعمان هذه الافتراضات بالنظر إلى التجارب على مر التاريخ ولذلك فإن إطار التحولات الاقتصادية – الاجتماعية يشير لفهم مغاير ومعكوس للمعالجة الأولى، ويعتمد على إدارة حكيمه وفعالة الريع، وهنا تتشابك الأقطاب المختلفة في العملية التنموية بما فيها القطاع الخاص (خان ٢٠٠٤).

تسلسل السياسات في نموذجي «الحكومة الرشيدة والبرميونالية الجديدة»
و«التحول الاجتماعي-الاقتصادي»



بالمجمل العام فإن الحقول المعرفية الثلاث التي عُرضت أعلاه هدفت بالأساس إلى رقد فهمنا النظري ومساهمتنا وأيضاً تحليل موقع هذا التحليل من الأدبيات المتوفرة ومن خلال محاولة المزاوجة بين الحقول المعرفية هذه نحاول تأطير هذه الدراسة والمساهمة في تشكيل فضاء نظري أوسع للنظر إلى دور القطاع الخاص في العملية التنموية الفلسطينية بعيداً عن الأطر النظرية الضيقة والتي بالغالب تكون ميكانيكية خطية. فالدور الشائك للقطاع الخاص في العملية التنموية أو اللاتنموية يفرض علينا محاولة تأطيره في تعقيدات نظرية أيضاً.

صناديق المسؤولية الاجتماعية:
«ورقة توت» أم الدور التنموي الحقيقي
للقطاع الخاص؟

«... مثل جبل الجليد، معظم جوانب ونشاطات المسؤولية الاجتماعية للشركات غير مرئية... وغالبا ما يكون هدفها هو محاولة نشطة لزيادة سيطرة الشركات بدلا من عملية وقائية دفاعية بسيطة لإدارة الانطباع والصورة المتشكلة عن الشركات في ذهن الناس» (ميلير ٢٠٠٣).

تشير العديد من الدراسات إلى أن «صناديق المسؤولية الاجتماعية» ليس بالمفهوم الجديد وممارسته ليست جديدة، بل هي مغروسة في الثقافات البشرية والاجتماعية ونابعة عن الشعور بالمسؤولية تجاه المجتمع والأفراد الذي تنتمي إليه المنشأة وأصحابها وعمالها. ولكن خلال العقدين الماضيين تطور المفهوم وانتشر بطريقة سريعة لأسباب عدة لا مجال للخوض بها هنا. فعلى سبيل المثال، تطور المفهوم لدى المفوضية الأوروبية من فهم المسؤولية الاجتماعية على أنه مبدأ تقوم بموجبه الشركات بإدماج اعتبارات مجتمعية وبيئية في عملياتها وتدخلاتها مع الأطراف ذات العلاقة وذلك بشكل طوعي^(١٣) إلى فهمه على أنه مسؤولية الشركات عن أثرها على المجتمع بحيث تطور الفهم من فهم مباشر قصير الأمد إلى ذاك الذي يُسأل الشركات عن آثارها المستقبلية^(١٤). أما مؤسسات دولية أخرى فقد فهمت المسؤولية الاجتماعية للشركات على أنها التزام الأعمال والشركات في المساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة، وذلك من خلال العمل مع الموظفين، وعائلاتهم، والمجتمع المحلي والمجتمع ككل من أجل تحسين نوعية الحياة^(١٥)، وهنا كذلك نرى التركيز على الالتزام بالمساهمة في التنمية المستدامة في المجتمع. ولكن الفهم الأكثر تقدمية تجاوز مفاهيم المسؤولية الاجتماعية للشركات وتبنى مفهوم وممارسات محاسبة الشركات (Corporate Accountability). وبالإجمال فقد ترجمت هذه المفاهيم على أرض الواقع في الكثير من الحالات، ونتج عنها نماذج عدة للتعاون بين القطاع الخاص والعام والمجتمع المدني يساهم كل طرف بدوره واختصاصه في التنمية المستدامة مع تحقيق الأهداف والأرباح المرجوة، وهنا فإن أسس الشراكة ما بين القطاع الخاص والعام (Public Private Partnership) من الممكن أن تحاكي المسؤولية المجتمعية للشركات. فالعديد من الشركات قامت بإدماج أهداف تنموية في صميم عملها وعملياتها، مع بقاء حافز مادي يبرر لها هذا الدور. فعلى سبيل المثال لا الحصر قامت شركة (كادبوري) في عام ٢٠٠٨ بإطلاق «شراكة كادبوري - كاكاو» من أجل تشجيع تنمية مجتمعات الكاكاو في إفريقيا وجنوب شرق آسيا والكاربيبي. من خلال هذه الشراكة، قامت الشركة بالالتزام بحوالي ٤٥ مليون جنيه إسترليني لمدة عشر سنين من أجل معالجة أسباب وجذور مشكلة الهبوط بإنتاج الكاكاو في غانا، ولدعم الزراعة المستدامة للكاكاو وتحسين حياة ودخل المزارعين الذين يزودون الشركة بحبوب الكاكاو. وقد انطلقت الشراكة لمدة أربعة سنوات أولية ينفذ في ١٠٠ تجمع وبلدة زراعية في غانا، بإشراف شركة (كرافت) للأغذية، وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبالشراكة مع مجموعات المزارعين، ومؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات الدولية والحكومة (OECD 2011).

12. European Commission (2001); Promoting a European framework for Corporate Social Responsibility.

13. http://ec.europa.eu/enterprise/policies/sustainable-business/corporate-social-responsibility/index_en.htm

14. World Business Council on Sustainable Development, (2000) «Corporate Social Responsibility: Making Good Business Sense».

الأمثلة التي ترسم صورة وردية لصناديق المسؤولية الاجتماعية هي عديدة، وبالفعل ثمة قصص نجاح محلية ودولية كثيرة وتدخلات مؤثرة وناجحة في العديد من التجارب، ولكن ثمة صورة أكثر قتامة أيضاً في الطرف الثاني من المعادلة تجعل هذا الموضوع شائكاً ومتشعباً أكثر. فموضوع بل فكرة صناديق المسؤولية الاجتماعية كأداة من أدوات التنمية محط خلاف ونقاش في الأروقة الأكاديمية والسياساتية، وبالطبع فهذا الاختلاف حولها نابع من مبادئ فكرية وأيديولوجية بالأساس، ولكن أيضاً من مبادئ عملية وأخلاقية وسياساتية. فقد تجد مدرسة فكرية تروج لهذا التوجه، وأخرى لا تعترف به من الأساس؛ وهذا الفارق الكبير في التوجه إنما يعكس إشكالية أداة تنمية كهذه. فمن جهة فإن من يُحاجون لاستخدامها وأهميتها ومركزيتها يؤمنون بأن على الشركات الكبرى مساهمات مجتمعية أخرى يجب أن تقوم بها والتي تعطي بدورها عائداً خدمتياً ورفاهياً ومادياً للمجتمع الذي تعمل به، وبالتالي فهي معادلة يكون فيها الطرفان رابحين. أما من يُحاجون ضدها فإما أنهم لا يؤمنون بالفكرة أساساً من منطلق أنها تُستخدم كغطاء لأمرٍ أخرى كتلك المتعلقة بأخلاقيات الأعمال أو القوانين أو النفوذ أو السيطرة أو تلويث البيئة واضطهاد العمال وما إلى ذلك، وإما أنهم يعتقدون أنها حل جزئي براغماتي من إفرازات منظومة وديناميكيات السوق وهو مُرضٍ للقطاع الخاص والأعمال والشركات، ولكنها مضرّة بالأغلبية (الناس)؛ لأن تلك الشركات «تنهب» الموارد البشرية وغير البشرية من جهة، وتعطي للناس الفئات من جهة أخرى كما يُحاجون. وإما أنهم فريق ثالث - وهو من المناصرين للرأسمالية والسياسات النيوليبرالية - فهم ضد فكرة وممارسات صناديق المسؤولية الاجتماعية؛ لأنها ليست في صلب عمل الشركات، بل تحييدها عن خطها وتسبب تشوهات وتوترات (Distortions and Tensions) في السوق؛ فكما قال الاقتصادي ميلتون فريدمان في إحدى مقالاته الشهيرة في السبعينيات فإن «المسؤولية الاجتماعية الواحدة والوحيدة للأعمال والشركات إنما تكمن في زيادة الأرباح لحملة الأسهم». وبالتالي فثمة مدارس عدة تفهم المسؤولية الاجتماعية للشركات بطرق مختلفة فثلك مدرسة كندية وأخرى أوروبية وثالثة أنجلو - سكسونية وهكذا. فهناك على سبيل المثال المدرسة الفكرية التي تفهم المسؤولية الاجتماعية على أساس أنها عمل خيري (Philanthropy and Charity role) وأخرى على أساس أنها تبني مبادئ التجارة العادلة (Fair Trade) وثالثة كما أسس لها مايكل بورتر تفهمها على أنها حالة خلق قيم مشتركة (Creating Shared Value-CSV) والتي بموجبها يكون نجاح الشركات مقروناً برفاهية المجتمع. ومع أن نهج المسؤولية الاجتماعية للشركات يبقى طوعياً وعرفياً وليس مؤطراً بإطار قانوني ملزم فإن ذلك يجعله مصطلحاً ومفهوماً فضفاضاً وزئبقياً ومتحولاً ورهيناً لتفسيرات وشبكة علاقات ونفوذ الشركات الكبرى؛ إلا أنه انتشر بشكل كبير في حقبة الثمانينيات وتعزز مع انتشار سياسات الخصخصة وسياسات تاتشر وريغان السياسية والاقتصادية النيوليبرالية وابتات مفاهيم وممارسات المسؤوليات الاجتماعية للشركات تكتسب أهمية إضافية وبالتالي أنشأت لنفسها سوقاً وأعمالاً جديدة (New Business and Industry).

ولكن ومع تباين تقييم فعالية صناديق المسؤولية الاجتماعية باختلاف البلدان وباختلاف الشركات إلا أن هذا المفهوم والأسلوب ما زال يعاني العديد من المشاكل والممارسات الضارة على المجتمع أو على الأقل غير المفيدة له، بل هي مفيدة للشركات فقط. إذ إن مراجعة بعض الأدبيات العالمية تدل على أن صناديق

المسؤولية الاجتماعية تستخدم «كورقة توت» و«غطاء دخاني» من أجل الالتفاف والتحايل على القوانين، واكتساب الشرعية والنفاز لأسواق جديدة وصانعي القرار والتأسيس لمحفزات إضافية لخصخصة الخدمات والسلع الأساسية، وفرض ديناميكيات وحلول سوقية لمشاكل اجتماعية وبيئية، فضلاً عن استخدامها كأداة تسويق وعلاقات عامة (Corporate Watch 2006). ولكن بالطبع ثمة جانب آخر أكثر بريقاً ويرسم صورة أفضل للشركات في مخيلة الأفراد والمستهلكين. إلا أن صناديق المسؤولية الاجتماعية هذه – ومن أجل وضعها ضمن السياق الدولي العام – قد غاصت وضاعت في ظل الأزمة المالية العالمية المستمرة منذ بضعة سنين، ومثال أزمة البنوك والإقراض يشير لمدى ضيق وصغر أهمية هكذا صناديق في مواجهة أسئلة أخلاقية (Moral) وربما إنسانية أهم وأعم. كذلك فإن أحد أوجه هذه المسؤولية الاجتماعية اتسم بطابع عالمي إنساني يخدم البشرية؛ ففي العديد من الحالات استخدمت الشركات العابرة للقارات (Multi-National Corporations) رؤيتها لمساهمتها المجتمعية من خلال مساهمتها في جهود التنمية في العالم النامي والمساهمة بتحقيق الأهداف الألفية والخاصة بالقضاء على الفقر بشكل رئيس، وقد استطاعت تسويق الجهود هذه في بلدانها ولزبائنها ولحكوماتها من منطلق أخلاقي إنساني لتحسين صورتها حتى صار أحد أوجه تغني تلك الشركات بوجود صورة لطفل إفريقي على غلاف مجلاتها، أو امرأة آسيوية على واجهة صفحاتها الإلكترونية، أو تبني شعار أممي إنساني يكاد يُنسى القارئ للحظة أنه يطالع نشرات شركة عابرة للقارات تعمل في مجال الأسلحة والتسلح أو الأمن أو البترول أو التدخين (استيرلي 2006 و 2008؛ مويو 2009 و 2011). هنا برزت المعضلة أو أحد أوجهها؛ شركات بحجم دول تستنزف المصادر البشرية والطبيعية لبلدان العالم النامي، وتعظم ثروتها بالمقابل تعطي الفتات لأناس العالم النامي، وتضللهم بمبادئ المسؤولية الاجتماعية والتجارة العادلة وإلى ما شابه. فمثلاً هل ثمة مسؤولية اجتماعية تمارسها شركة «شل» للبتروليات على سبيل المثال – والتي تُعتبر من مهندسي برامج المسؤولية الاجتماعية وأحد أوائل منفذيه الكبار – عندما تلوث دلتا النيجر وتقوم برعاية برامج «تنموية» غير فعّالة تقسّم الجماعات وتدعم وتديم الصراع والافتتال؟ هل ثمة مسؤولية اجتماعية عندما تفشل شركة التبغ الأمريكية – البريطانية في حماية الفلاحين في البرازيل وكينيا من الأمراض القاتلة الناتجة عن حصد التبغ؟ أو عندما تقوم شركة كوكاكولا باستنزاف مصادر المياه وتعرض حياة الآلاف للخطر في الهند؟^(١٥) أما الأمثلة القادمة من الصين فيحار المرء أيها يختار؟

الأمثلة كثيرة ومتعددة ومتشعبة، منها العالمي، ومنها المحلي الفلسطيني المشابه. كل هذا هو جزء يسير وبسيط من إشكالية تبني خطاب وممارسة تنموية قائمة على مبادئ صناديق المسؤولية الاجتماعية؛ فهي في فحواها نتاج لديناميكيات سوق لا تعدو كونها ورقة توت تغطي إخفاقات عدة وتبني أدوات براغماتية مجتزأة قصيرة الأمد غير مستدامة تعتمد على مبادئ الهبة والتسويق والعلاقات العامة. وبالتالي فعندما نتحدث عن صناديق المسؤولية الاجتماعية في الحالة الفلسطينية لا يمكننا إغفال البعد الدولي لها كما أشير

١٥. للمزيد من التفاصيل انظر مثلاً:

– (Corporate Watch 2006)

– <http://www.corporatewatch.org/?lid=2688>

– http://works.bepress.com/cgi/viewcontent.cgi?article=1020&context=bryane_michael

إليه أعلاه باقتضاب. ففي ظل العولمة ومتطلباتها ونفوذها إلى دول الجنوب تصبح إعادة إنتاج مشاكل الشمال في الجنوب ما هي إلا مسألة وقت؛ وبالتالي فإن السؤال المطروح في ظل إشكالاتها المتعددة: لماذا ما زلنا ننتغي بها ونطورها؛ ألسنا بحاجة للنظر إلى التجارب الأخرى وتعلم الدروس؛ وألسنا بحاجة إلى تبني مسؤوليات اجتماعية للشركات تكون مؤطرة بداخل نظام اقتصادي - تنموي يقع في قلب النضال الفلسطيني لخلق اقتصاد مقاوم مستدام يسعى لتحرير الأرض والإنسان؟

على وجه أكثر دقة ففي الحالة الفلسطينية ما زال مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات ينضج ببطء ويتحول بعضه إلى جمعيات (Foundations)؛ فالعديد من الشركات الكبرى والمسيطرة على السوق الفلسطيني والمساهمة بشكل رئيس في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي أصبحت تولي اهتماماً واضحاً لهذا المفهوم، فتجد صناديق المسؤولية الاجتماعية مثلاً في شركات عدة - وما أكثر تلك الصناديق - مثل باديكو والاتصالات والمشروبات الوطنية وبنك فلسطين والبورصة الفلسطينية. ولكن هذه الجهود تبقى متناثرة ومتشزمة وغير مستدامة ومعتمدة على فهم بدائي للمسؤولية الاجتماعية يصعب أن يتجاوز مفاهيم الدعاية والإعلان والعلاقات العامة والعمل الخيري والإغاثة والهبات. فلم تكن هذه الجهود يوماً في بوتقة واحدة تسعى للمساهمة في خلق رؤيا تنموية مستدامة للنهوض بالمجتمع والتخلص من حالة الفقر واللامساواة التي تميزه. ولم تُسَع هذه الشركات لعنونة مشاكل تمويل التعليم وموائمة الخريجين مع سوق العمل بشكل جدي، أو أن توفر هامشاً من أرباحها لأنشطة البحث والتطوير (Research and Development) في الجامعات والمراكز البحثية الفلسطينية. بالطبع فإن رعاية مؤتمر أكاديمي أو سياساتي، أو التبرع بمختبر حاسوب، أو رعاية نشاط رياضي أو ثقافي، أو تأثيث مكتبة وإلى ما ذلك كلها مهمة، ولكن ألا توحى بأنها منقوصة بشكل كبير وتعطي القليل من الفئات فقط لمجتمع يستحق ويحتاج أكثر من شركات تملك وتسيطر بشكل أكبر؟ هذه الممارسات المعتمدة على الهبات إشكالية؛ لأنها لا تدرك، بل تهمل البعد التشاركي الديمقراطي وهكذا عملية؛ إذ إنها تغيب مبادئ المحاسبة الشعبية لهذه الشركات (Corporate Accountability). فكما حاج د. خليل نخلة فإن مفهوم المسؤولية الاجتماعية هو «مفهوم ذو شقين: الشق الأول هو مساءلة الناس للشركات والمؤسسات الاقتصادية التي تجني أرباحاً من الاستثمار في هذا الجزء من الوطن بالاستكانة لمتطلبات اتفاقيات أو سلو، حول كيفية إعادة وتدوير الاستفادة من هذه الأرباح. أما الشق الثاني فهو مساءلة الشركات ذاتها للناس المستفيدين من إعادة تدوير الأرباح لكيفية الاستفادة من هذه الاستثمارات» (جابر ١٠٨: ٢٠١١). وهذا الفهم المنسجم مع تعريفنا للعملية التنموية يبدو أنه بعيد عن أروقة صنع القرار في القطاع الخاص الفلسطيني، ولكن وبما أننا الآن نمر في ظل الأزمات المالية المتلاحقة التي تمر بها السلطة الفلسطينية، وفي ظل حالة اللاتنمية اللامتنتهية يجب أن نعمل على الاستفادة من المفهوم الأوسع للمسؤولية المجتمعية للشركات عليها تستطيع المساهمة في إحداث تنمية حقيقية مستدامة. فالتجارب المحلية والدولية علمتنا أن تنأثر «المشاريع» حتى تلك حسنة النية وعدم استدامتها، وعدم وجود برامج المسؤولية الاجتماعية ضمن بوتقة نضالية واحدة تؤسس لاقتصاد وطني مقاوم ستذهب جزافاً وتضيف أرقاماً إضافية للأموال المهذورة باسم التنمية من دون إحداث تغيير حقيقي مستدام يخدم الأجيال الحالية والقادمة.

إن وكما حاجّ د. محمد نصر^(١٦) فإنه «وللأسف ينظر البعض إلى المسؤولية الاجتماعية على أنها جزء من حملة علاقات عامة لتعزيز صورة الشركة في ذهن المواطن أكثر من كونها تنبع من إحساس عميق بمسؤولية الشركة تجاه مجتمعها... وأرى هنا أن المسؤولية الاجتماعية تمارس لدينا بعدد الأذى، ولا تأخذ في تنفيذها الأبعاد التنموية مثل المساهمة في التعليم والصحة والثقافة ومشاريع الإسكان وتحسين البنية التحتية وغيرها. بل إن بعض الشركات تنفق على التغطية الدعائية المرافقة لتبرعاتها مبالغ تفوق قيمة التبرع أو الخدمة التي تقدمها. هناك أسئلة حول ما تنفقه هذه الشركات في إطار القيام بمسؤوليتها الاجتماعية، سواء من حيث حجم الإنفاق وطبيعة الإنفاق والجهات التي تقدم لها التبرعات». بالطبع وكما حاجّ د. محمد نصر أيضاً فإن هذا لا ينطبق على كافة الشركات، وهذا التقصير ليس من مسؤولية القطاع الخاص وحده، بل إن السلطة أيضاً عليها دور في تعزيز قيام القطاع الخاص بمسؤولياته الاجتماعية من خلال، مثلاً، منح إعفاءات للشركات التي تقوم بتوزيع جزء من أرباحها في هذا الإطار، ومطالبة الشركات بتوفير بيانات عن حجم ما تنفقه وسبل إنفاقه. وهذا يتواءم مع متطلبات «الحوكمة المؤسسية» (Corporate Governance) التي توضح إجراءات الشركة، وتعكس الشفافية والنزاهة ومحاربة الفساد». وفي دراسة أخرى أعدها (٢٠٠٦) IDMG وبعد إجراء حوالي خمسين مقابلة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني فقد ظهر ثمة إجماع حول فهم المسؤولية الاجتماعية للشركات بأنه «التوازن ما بين استمرارية الشركة والتزاماتها الأخلاقية تجاه رفاة المجتمع باعتباره صمام الأمان لمراقبة الشركة وبقائها». وبالتالي فقد تركز الفهم على أن المسؤولية الاجتماعية هي توجه أو نهج شامل تتبناه الشركة لمحاولة إرضاء الزبائن، والموظفين والمساهمين والمواطنين؛ يسعى للاهتمام بالأهداف الخيرية وخاصة في الظروف الصعبة، والالتزام بأن تتصرف الشركات بأخلاق، وتساهم في التنمية الاقتصادية من خلال تحسين حياة المواطن وخاصة من خلال التوظيف كعامل أساسي للتنمية، وأخيراً بأنها مسؤولية وواجب للمؤسسة أو الشركة أو المنشأة لرفاه المجتمع المحلي كأمر أساسي من أجل إحداث تغيير على المستويات المختلفة من الحكم وصناعة القرار. الملاحظ هنا أن المفهوم فطرياً ينحصر في مقياس الرضا، والعمل الخيري، والإحسان للناس والزبائن، والإخلاص للموظف، ولا يتطرق إلى رؤية تنموية تكافلية تشاركية ومستدامة للنهوض بالمجتمع والتخلص من فقره وحالته اللاتنموية.

من هنا فإننا نتساءل على سبيل المثال هل التبرع بكرت اتصال مدفوع مسبقاً أو بمشروب غازي في ماراثون أو غيره من تبرعات عينية تصرف عليها مبالغ طائلة ويافطات للتذكير بالتبرع هي فعلاً تبرعات تهدف إلى المساهمة في التنمية؟ تشجع على الإبداع والإنتاج؟ أليست مجرد دعاية وإعلان لهذه الشركات؟ أليست تشجيعاً لفكرة الاستهلاك المجرىة - وليس الإنتاج؟ أليس من الأجدر بالقطاع الخاص أن يستثمر بالأبحاث التطبيقية؟ لماذا ننتظر الإبداعات الخارجية والمؤسسات الدولية لتصمم لنا تدخلاتنا التنموية؟ لماذا لا يحاول القطاع الخاص دعم نوعية التعليم والبحث العلمي والتطبيقي الذي سيعود بأغلب الأحيان بالفائدة عليه؟ أم أن ثقافة استهلاك السلع والأفكار وصلت إلى مرحلة اللاعودة؟ لماذا لا ينظر إلى المبادرات الشعبية والتطوعية التي تمثل مبدأ التنمية والاستدامة للمزارعين الفلسطينيين والصامدين على أرضهم

16. <http://www.alhayat-j.com/newsite/details.php?opt=7&id=146348&cid=2326>

رغم كل الضغوطات، بل ويطورون منتجاتهم وزراعتهم التقليدية؟

أما مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية^(١٧) وبعد أن أجرى بحثاً على حوالي ثلاثين شركة من القطاع الخاص توصل إلى أن الشركات المساهمة العامة على وجه الخصوص تولي أولوية لممارسات المسؤولية الاجتماعية من دوافع دينية، أو أخلاقية، أو إنسانية تجاه المجتمع، ويكون هذا جلياً في موسم المناسبات الدينية كشهر رمضان مثلاً، أو كما حصل إبان الحرب على قطاع غزة. كذلك لوحظ أن تعريف المسؤولية الاجتماعية للشركات يتباين - كما أسلفنا وقلنا - من شركة إلى أخرى؛ إذ يعتقد الكثيرون أن التسويق والدعاية للشركة نفسها جزء من المسؤولية الاجتماعية. أيضاً فإن معظم هذه الشركات تطلب من السلطة الفلسطينية تحديد حد أدنى من الربح يُقتطع من الأعباء الضريبية ويساهم في صناديق تخدم حاجيات التنمية المستدامة^(١٨). وبالتالي فإن أوجه الالتباس حول مفهوم المسؤولية الاجتماعية متعددة والصفحات الإلكترونية للشركات تدل على ذلك أيضاً. فمع أن إيجاد أيقونة «المسؤولية الاجتماعية» أمر سهل للغاية، إلا أن فحواها تجده متعلقاً بشكل رئيس برعايات أنشطة رياضية، وترفيهية، وثقافية، وبعض المنح الدراسية، وتقارير مليئة بالأرقام والصور. فمثلاً هل ثمة مسؤولية اجتماعية مترتبة على الشركات العاملة في المجال الهندسي عندما توظف (بالاشتراك مع نقابة المهندسين) مهندساً قضى خمس سنوات في الدراسة براتب لا يكفي لسد مواصلاته وغذائه؟ أم أن مجرد توظيف الشخص يدل على الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية؟ مثال كهذا يجب أن يفهم بالمعنى الواسع فبمجرد أن يوظف القطاع الخاص بالتعاون مع نقابة العاملين مهندساً جديداً وفق هذا الترتيب براتب ٢٥٠ - ٤٠٠ دينار أردني فعليهم معرفة أنهم خلقوا «فقيراً جديداً»؛ فالراتب ما زال وحتى مع الزيادة المقترحة سيظل أقل أو يُحاذي خط الفقر الوطني. كذلك إن كانت تفخر العديد من الشركات بدعمها لصمود المواطن والاقتصاد الوطني فهل ثمة مسؤولية اجتماعية عندما تقوم بشراء المواد الخام والخدمات ونقص حتى تلك المتوفرة في السوق المحلي من سوق المحتل، بل وتفخر بهذا الانجاز؟ هل ثمة مسؤولية اجتماعية عندما يدفع المواطن الفلسطيني تعرفه من أعلى التعريفات في المنطقة عندما يستهلك الكهرباء ويُغرر به بأنه سيحصل على خصم إن أثبت أنه يسترشد في استهلاك الكهرباء^(١٩)، ألا تفرض مبادئ المسؤولية الاجتماعية مراجعة السعر الأصلي والأساسي للكهرباء والسبب الذي جعله مرتفعاً إلى هذا الحد بدلاً من التعايش معه وإعطاء المواطن «تسهيلات وخصومات» للدفع؟ أليست هي إحدى أسامي صفات المسؤولية الاجتماعية عندما تسمع الشركات لشكاوى المواطنين^(٢٠) ولتطلعاتهم وتتعامل معها بشكل جدي بدلاً من

17. <http://www.ndc.ps/uploads/File/Researches/Potentials%20for%20Cooperation%20%20Partneships%20final%20-%20Arabic.pdf>

١٨. ينص القانون على أن التقليلات المشروطة في ضريبة الدخل يمكن أن تُوثق في مؤسسات السلطة الفلسطينية المعنية بحيث لا تزيد قيمة التبرعات المقدمة لصناديق الزكاة والمؤسسات الخيرية والمؤسسات غير الربحية عن ٢٠٪ من الدخل الصافي.

19. <http://maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=494941>

٢٠. الأمثلة كثيرة في هذا المضمار ولكل واحد منا قصته / قصتها. انظر مثلاً:

<http://www.amin.org/articlesphp?t=opinion&id=14128>

انظر هنا أيضاً لأحد أوجه الإنجازات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية لشركة المشروبات الوطنية-كوكاكولا والمزيد من التحليل في هذا المضمار:

(Murphy and Nelson 2010)-

<http://maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=486893>

إهمالها وعدم الأكتراث بها؟ ربما أمثلة كهذه تعتبر خارجة عن السياق ولكننا نحاجُّ بأنها في السياق ذاته؛ لأن فهمنا للمسؤولية الاجتماعية وصناديقها يجب أن يكون مُغايراً وقائماً على المعنى الواسع والشامل، ومبتعداً عن لغة الأرقام المجردة والصور؛ لينفذ ويصبح على شكل حقائق.

من أجل إيضاح وتصوير بل ردف فهمنا بأمثلة أخرى نتوسع قليلاً أدناه بذكر أمثلة إضافية تتعلق بقطاع الإنشاءات، ومبادئ المحاسبة، وعلاقة القطاع الخاص بالسياسات الحكومية والضريبية منها على وجه الخصوص، وأخيراً كيف أن مبادئ الحرية والانعقاد يجب أن تكون في صميم فهمنا للمسؤولية الاجتماعية للشركات والقطاع الخاص على حد سواء. فعلى سبيل المثال يبقى قطاع الإنشاءات والمقاولين مثالاً حياً للعلاقة الشائكة بين القطاعين الخاص والعام، ويوفر مثالاً على ضعف هذه الشراكة وهشاشة مكوناتها وبنائها واعتمادها على العنصر المادي: ولا ضيرَ في ذلك؛ لأن الأعمال هي الأعمال (Business is business)، ولكن ثمة تناقض ما بحاجة لعنونة أو لفهم وتفسير؛ علَّه يساعدنا على ربطه بالمسؤوليات الاجتماعية المترتبة عليه والمتعلقة هنا مثلاً بعنصر السيادة والمحاسبة الوطنية. فما أكثرها تلك الاعتصامات والرسائل والدعوات لسد المتأخرات من الديون! وما أكثرها تلك التفسيرات والحجج التي تسوقها الحكومات المتعاقبة لعدم قدرتها على دفع مستحقات القطاع الخاص في موعدها! ولكن ألا توجد خطورة عندما يهدد القطاع الخاص حكومته بمقاطعة عطاءاتها، بل وبالتقدم لشكوى لدى الجهات المانحة؟ ألا يوجد تناقض ما في سلوك القطاع الخاص عندما يقوم بتوقيع العقد مع الحكومة فإنه يشكر وبكافة الطرق الممكنة التي تصل للإعلان في الجرائد اليومية رئيس الوزراء وحكومته وعطاءهم وسخاءهم ودورهم في بناء الدولة والوطن؛ ولكن عندما يحين موعد الدفع وتتخلف السلطة فترى القطاع الخاص انقلب على حكومته ونظم اعتصامات أمام رئاسة الوزراء ورفع شعارات «أين الشراكة مع القطاع الخاص» و«أين دعم القطاع الخاص» و«كيف سنبنّي الدولة وقطاع المقاولات ينهار». وأخطر ما وصلت إليه هذه الاعتصامات هي التهديد «بمناشدة المجتمع الدولي والدول المانحة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي الذين يوفرون التمويل للحكومة الفلسطينية وإبلاغهم بأن الحكومة لا تدفع مستحقاتها»⁽²¹⁾. الخطورة هنا تكمن في آلية المحاسبة (Accountability) والتي تنعكس بالضرورة على الشرعية (Legitimacy) والتي يصبح بموجبها الممول والمانح هو المرجعية وهو المانح للشرعية أيضاً، وتتم آلية المحاسبة من خلاله، وليس على سبيل المثال من خلال محاكم الدولة / السلطة أو برلمانها أو شعبها. أم أنها في النهاية هي لعبة القط والفأر أو العصا والجزرة؟ سؤال مؤرق مفتوح لصناع القرار وأقطاب القطاع الخاص. بالطبع هذا مثال مختار ولا يمكن تعميمه بشكل مطلق؛ لأن من بنى كل هذه الأبنية في الضفة الغربية المحتلة هو القطاع الخاص، ولكن أمثلة صغيرة كهذه تعمل كمنبه لما هو في الباطن، وهذا ادعاء ليس منطلقاً من منطق نظرية المؤامرة (Conspiracy theory) ولكن من منطق أن استمرارية الأمور كما هي (Business as usual and sustaining status quo) إنما تعني الرضى بوجود الاحتلال وتغييب روح الاشتباك معه وإنكار بعده الكولونيالي الاستعماري الإحلالي.

كذلك فإن علاقات وميزان القوة وديناميكياتها تشير لنتائج متضاربة حول علاقة القطاع العام (السلطة

21. <http://maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=379843>

الفلسطينية) بالقطاع الخاص، ويبدو أن القطاع الخاص يملك العديد من الوسائل (والكروت) للضغط على الحكومة من أجل تغيير سياساتها التي لا تصب في مصلحته، ويبدو أيضاً أن الدور الذي أعطته الحكومة نفسها للقطاع الخاص قد منح نفوذاً معيناً قد يصل إلى الابتزاز أحياناً (Leverage for blackmail). فالقروض التي يقدمها القطاع المصرفي للحكومة من أجل سد عجزها ودفع الرواتب لم تكن – ولن تكون – دون ثمن سياساتي، والنهج الذي تبنته السلطة بمنح القطاع الخاص دوراً قيادياً يلزمها سياساتياً بمنح كافة التسهيلات وطرق تشجيع الاستثمار للقطاع الخاص والتي قد تصل لتغيير سياسة مالية أداوية بين عشية وضحاها، وما حالة تعديل قانون ضريبة الدخل في بداية هذا العام إلا مثالاً حيّاً على ذلك، وقد كشفت ديناميكيات القوة وجزء من وجه العلاقة بين القطاع الخاص والعام في المرحلة الفياضية. فبعد أن كان الإيحاء أن العلاقة مثل «السمنة ع العسل» إلا أن تصريحات بعض أقطاب القطاع الخاص توحى بغير ذلك، وما بين «النقاش والحوار» حول ميزان القوى والمصالح يظهر جلياً مرة أخرى غياب البعد التنموي وغياب الحقوق الاقتصادية الأساسية للمواطن، وتعطى الأولوية «لحقوق الاستثمار والشركات وأصحاب رؤوس الأموال». نظرياً على الأقل؛ لأن ثمة إشكالية ثقة فيما يتعلق بفعل السلطة أو الحكومة؛ فإن التعديلات التي اقترحت وأقرت ثم ألغيت أو علقت فيما يتعلق بتعديلات ضريبة الدخل بداية هذا العام هدفت إلى تخفيض العجز المالي الذي تعانیه السلطة وتبني نهج تصاعدي بحيث تلتزم بالمعادلة البسيطة (من يحصل أكثر – سواء أكانوا أفراداً أو شركات – يدفع أكثر)، وبالتالي السير في طرق توزيع أعدل للدخل والثروة ولا ضير في ذلك، مرة أخرى نظرياً على الأقل. إلا أن هكذا سياسات لم ترقّ لكبريات شركات القطاع الخاص؛ فحاربتها بكل الطرق الممكنة التي كان من بينها الإيحاء بسحب الاستثمارات أو جزء منها، وعدم المضي قدماً في العديد من الاستثمارات الجديدة من منطلق الاحتجاج على «السياسات العرجاء» للسلطة الفلسطينية كما وصفها أحد أعمدة القطاع الخاص. ففي معرض رد المدير التنفيذي لشركة باديكو القابضة لتوضيح السبب والتبرير الذي دعا القطاع الخاص لمحاربة تعديلات قانون الدخل قال: «سوف نرد ونحارب ... إن تحركات فياض تقوض وتناقض سياساته الداعية لتشجيع القطاع الخاص واستثماراته كمحرك رئيس للنمو الاقتصادي في اقتصاد هش مكبل بإجراءات وسياسات إغلاق إسرائيلية ... سياسات فياض هي سياسات قصيرة النظر وستقود إلى تراجع اقتصادي بعد عدة سنوات من تحقيق نمو اقتصادي؛ لأن الأخذ من الأغنياء يعني استثمارات أقل في السوق المحلي؛ وبالتالي توظيف أقل ... وبالمحصلة فإن خلق فرص عمل وتوظيف أقل يعني كذلك ضرائب أقل على مدار سنتين أو ثلاث قبل أن تؤدي ببساطة إلى كساد اقتصادي»^(٢٢).

هذه المعادلة البسيطة التي تحمل في طياتها تعقيدات جمّة دعت المدير التنفيذي لباديكو نفسه للقول: «نحن دائماً نتعامل مع حكومات سياساتها عرجاء، وعلى مدار السنوات الأربع الماضية لم يكن هناك ضبط للنفقات وتَفَشُّ واسع للتوظيف وعلى السلطة أن تجابه ذلك .. لا يستطيع اقتصاد الضفة وغزة أن يتحمل هذه التكلفة ولا يستطيع القطاع الخاص أن يحل مشكلة السلطة وحده». كذلك فإن الأوضاع المعقدة – والكلام للمدير التنفيذي لباديكو – «وُلِدَتْ قَلْباً لدى القطاع الخاص، ونحن بحاجة لأن يكون

لدينا شركاء في السلطة من أجل طمأننتنا وتهدئة قلقنا، وأن يقولوا لنا إلى أين نحن ناهبون ... يجب على السلطة أن تراعي احتياجات المستثمر وتراعي مصدر قلقه؛ لأن هناك مصدر قلق كبير، وهو الاحتلال، فكيف الحال في ظل فرض ضرائب وأمن غير مستقر»^(٢٣)؟

وبالتالي فالدعوة في نهاية المطاف كانت واضحة: فالخلاف مع السلطة هو سياساتي، وليس إجرائياً فقط، وهو أيضاً متعلق بالأولويات ووضوح الأهداف والرؤيا، فقد أوضح حليلة أن «خلاف الحوار المالي هو غياب السياسة الواضحة للحكومة والتي تخبرنا: إلى أين ستقودنا هذه التخفيضات؟ ونريد توضيحات من الحكومة: هل تريد وتنوي دعم الزراعة والأغوار أم لا؟ ... يجب وضع خارطة طريق واضحة تتعلق بالسياسات العامة وعلاقتها بالقطاع الخاص». إن هذا المثال أيضاً أُبرِّز هنا للإشارة إلى تناقضات العلاقة ما بين القطاعين الخاص والعام؛ إذ يبدو جلياً مقدار انعدام الثقة بين الطرفين، وخاصة من قبل القطاع الخاص الذي لا يثق بقدرة وسياسات الحكومة، ولا يعول عليها، والذي بدوره يدل على مقدار هشاشة العلاقة هذه. فعلى سبيل المثال لا الحصر: فبعد الأحداث وإطلاق النار الذي حصل في محافظة جنين مؤخراً والذي ما زالت «التحقيقات» جارية فيه سارع القطاع الخاص بمطالبة الحكومة بضمان الأمن، بل بدؤوا بعجالة بإثارة الشكوك على قدرة السلطة على «ضبط الأمن»؛ فقد قال حليلة معلقاً على ذلك أيضاً: «لا نستطيع أن نستثمر في مشاريع جديدة والوضع غير مريح على كافة الأصعدة .. ونحن نراقب إجراءات السلطة التي وعدت بأن تضرب بيد من حديد على أيدي كل الخارجين عن القانون في أعقاب حادثة جنين التي دقت ناقوس الخطر، وأثارت الشك حول القدرة الأمنية على فرض الهدوء وحماية الاستثمارات والأموال التي نضجها من أجل البناء في هذا الوطن». حادثة كهذه هزت القطاع الخاص توضح سطحية العلاقة. كذلك فهي تدل على أن القطاع الخاص ما زال يطمح بالمزيد من المحفزات والتشجيعات، وتوضح الفجوة بين متطلباته وبين ما تعرضه الحكومة، فكما قال أحدهم فالقطاع الخاص يركب الطائرة والقطاع العام يركب السلحفاة. ولكن السؤال المطروح: أليست هذه بالحالة السريالية بأن يتم الطلب من سلطة لا تملك سلطة حقيقة على الأرض جلب الاستقرار؟ وأليس من السريالية بل العبثية التحدث عن ضمانات استقرار للقطاع الخاص ونحن في ظل احتلال وحالة كولونيالية وقمع متعدد الأوجه والأسباب؟ ألم يحن الوقت لتغيير المعادلة هذه والشروط والمتطلبات من أجل انخراط الجميع في حالة نضالية مستمرة يكون عمل القطاع الخاص في جوهرها وأحد ضماناتها؟ أيصعب علينا الاسترشاد وتذكر الانتفاضة الأولى لنسترجع مقومات بناء اقتصاد صمود ومقاومة؟ هذه الأسئلة تطرح هنا من أجل مشكلة إضافية للعلاقة ما بين حالة الاستقرار المطلوبة وحالة التحرر وإنهاء الاحتلال. فخلق حالة استقرار في ظل احتلال يعني بموجب التعريف إدامة الوضع الراهن والتعايش مع «مسكنات الوضع الآلام»، والاستمرار في الابتعاد عن معالجة المشكلة الرئيسة وبذورها الأساسية، وما النهج البراغماتي السياسي إلا عامل مساعد، بل ضامن لديمومة خلق «حالة الاستقرار» بديلاً لحالة إنهاء الاحتلال وتحقيق جزء من السيادة والاستقلال السياسي والاقتصادي.

بالنهاية فإن العديد من ممارسات القطاع الخاص اليومية والمتعلقة بالمعنى الشامل للمسؤولية

الاجتماعية» تضعه على المحك وفي موقف دائم للتساؤلات والتي تؤثر في الثقة به وشرعيته والانطباع المرسوم عنه في ذهن المواطن. بالطبع فإن القطاع الخاص، وليس الحكومة فقط، يجب أن يكون مُساءلاً ومُحاسباً من قبل الشعب ومؤسساته ومنظمات المجتمع المدني ويجب أن يكون شفافاً ومفصلاً ليس فقط لحملة الأسهم (Stockholder) وإنما لكافة المعنيين (Stakeholders). فالعديد من الممارسات اليومية والتي إما أنها تنم عن جهل أو سذاجة أو أنها ببساطة تنم عن أن الغلبة للغة السوق الحر، وبالتالي ليس لها علاقة «بهوية» طالب الخدمة أو السلعة حتى لو أنه كان محتكاً أو أنها وهنا الأخطر متواطئة بشكل مقصود وهي مدركة لذلك. وهذا سؤال مفتوح لبعض أقطاب القطاع الخاص للإجابة عليه؟ فعلى سبيل المثال لا الحصر أيضاً، ومن أجل توضيح النقطة أعلاه فكيف يمكن تبرير نشر إعلان «لجيش الدفاع الإسرائيلي» في الجريدة الوطنية الأولى «بشأن تنظيم المدن والقرى والأبنية في يهودا والسامرة»⁽²⁴⁾؟ بالطبع فهذا الإعلان لم يكن الأول على الإطلاق ولكن ألا يجب أن نسأل أنفسنا إن كانت العديد من كبريات الجرائد العالمية تقاطع الشركات الإسرائيلية ولا تنشر إعلاناتها، فكيف بنا ننشر إعلانات مؤسستها العسكرية؟! ألا يجب علينا أن نقاطع ونحارب شرعنتها؟ أم أن منطق قوة المال يملك تبريراً آخر لذلك؟ خطورة إعلانات كهذه تكمن بأنها تساهم في تشكيل الوعي والخطاب، وبالتالي تراكمه يمثل اعتياده، واعتياده يمثل ديمومته، وديمومته تمثل التعايش معه وعدم الخلاص منه، وكل هذا بالطبع مرتبط بالمعنى الشامل للمسؤولية الاجتماعية للشركات تجاه أبناء مجتمعهما. أما فيما يتعلق بالحرية فالمثال الذي حصل مؤخراً والذي بموجبه تم إغلاق بعض الصفحات والمواقع الإلكترونية التي كان القطاع الخاص جزءاً منها إنما تضعه أمام مسؤولياته المجتمعية. فكما أسلفنا فإن التنمية تعني الحرية، وعندما يساهم القطاع الخاص بقمعهما فهو يساهم بتعزيز حالة اللاتنمية. فشركة الاتصالات ومجموعة حضارة على سبيل المثال ساهمتا بذلك وبشكل مباشر برضوخهما لقرارات النائب العام - كما أشارت إليه بعض التغطيات الإخبارية والدراسات والتحليل التقنية⁽²⁵⁾. وقيامهما بتعطيل عمل وإغلاق بعض المواقع الإلكترونية. مع أن البعض يعتبر هذا المثال سطحياً وليس بالأهمية إذا ما قورن بما تقدمه مجموعة الاتصالات من خلال جمعيتها مثلاً من تبرعات وهبات ورعايات، ولكننا نحاج هنا بعكس ذلك، وذلك من منطلق فهمنا لماهية العملية التنموية؛ فتقييد الحريات أخطر من عدم وجود ممول وراع لفعالية ما كتخصير صحن كبير من التبوله مثلاً وتقييد خيارات الناس يجعلهم أكثر قرباً للفقر لأن الفقر ليس فقر المال فحسب وإنما فقر القدرات أيضاً، أو بكلمات أخرى فإن الفقر الفلسطيني «ليس فقر عدم الكفاية ولكنه فقر الضعف» (UNDP 2010).

إذن فما نحتاجه فعلياً هو التوقف عن استخدام مفاهيم المسؤولية الاجتماعية كورقة توت وغطاء دخاني يحددنا عن عنوان جذور المشكلة والاكتماء بالدوران حولها وعنونة إفرازاتها وأعراضها. المطلوب هو استخدام الأدوات المختلفة التي يملكها القطاع الخاص ومنها صناديق المسؤولية الاجتماعية للمساهمة في التحرر والانعتاق وإحداث تغيير حقيقي يؤدي إلى تنمية مستدامة تضع الإنسان الفلسطيني وقضيته ونضاله في صلب عملها ورؤيتها.

24. <http://www.alquds.com/pdfs/pdf-docs/2012/5/29/page22.pdf>

25. <http://www.maannnews.net/eng/ViewDetails.aspx?ID=478726>

التمويل الدولي للقطاع الخاص والسلام الاقتصادي: أوجه وتبعات

أ- التمويل الدولي للقطاع الخاص: بيئة «استثمارية» مشجعة أم إنهاء الاحتلال؟

تبنت السلطة الفلسطينية منذ نشأتها شكلاً من أشكال النموذج النيوليبرالي (وإن كان بنكهة فلسطينية- انظر الترتير والشقاقي ٢٠١٢) لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية. وحلم صانعو القرار الفلسطيني فور عودتهم إلى أرض الوطن بتحويل اقتصاده إلى اقتصاد أشبه باقتصاد سنغافورة وهونغ كونغ معتمدين على أسس سياسات «إجماع وما بعد إجماع وشنطن»، وقد اعتدّت هذه الأسس نتيجة لرغبة السلطة في تبني الخطاب الأيديولوجي المقبول لدى مجتمع المانحين الذي يسهل إمكانية الحصول على الدعم المالي والسياسي كما اعتقدوا. وقد قام هذا النموذج المتبنّي على سياسات (الخصخصة، وتحرير التجارة والأسواق، والاستقرار... إلخ) والتي يتمتع فيها القطاع الخاص بدور قيادي لعملية التنمية والنشاط الاقتصادي في مناخ سوق حرة، وتتم العمليات الاقتصادية وفق حسابات الكفاءة والقابلية الاقتصادية (أحد أسباب إهمال القطاع الزراعي على سبيل المثال). أما دور القطاع العام (الدولة / السلطة) فهو فقط في خلفية هذه النشاطات كراع عام ومسهّل في الحد الأدنى. أي أن ما حصل هو تجاوز وإهمال مرحلة إنشاء قطاع عام يؤسس لعملية تنمية قوية، وسبب ذلك بسيط، فإطار اتفاقية أوسلو لم يُعطِ السلطة الفلسطينية أي قدر حقيقي من السيادة والسيطرة، ولأن مشروع «بناء الدولة» في البدايات كان مؤطراً بشبكة فساد مالي وإداري معقدة ونمط حوكمة شخصاني فرداني ريعي زبائني (لي مور ٢٠٠٨؛ خان وآخرون 2004, 2000, Brynen 1995, Taghdisi-Rad 2010).

وبالتالي فقد أكدت السلطة الفلسطينية وخطتها الاقتصادية - التنموية على الدور الطليعي للقطاع الخاص، وقد حثت مجتمع المانحين منذ البدايات على دعم هذا القطاع وتشجيع الاستثمار في فلسطين من أجل تمكين الناس والمضي في العملية السلمية، وبالطبع فإن مجتمع المانحين بكل ممارساته ونفوذته قد غدّى هذا التوجه ودعم أو يدعم القطاع الخاص بعدة أوجه؛ إما على شكل هبات، أو ضمانات قروض، أو تطوير إمكانيات وقدرات، أو لتحسين البيئة الاستثمارية، أو الدعم المباشر للقيام بتقديم خدماتهم التي يشترها المواطن وما إلى ذلك. وقد كان توجه السلطة الفلسطينية ومجتمع المانحين موحداً ومنسجماً في هذا الصدد؛ إذ إن الفهم اعتمد على فرضية بسيطة، وهي أن المجتمع الفلسطيني بحاجة إلى الإحساس بعوائد السلام (Peace Dividends) عن طريق زيادة الأعمال والحراك التجاري؛ وبالتالي فهذا يؤدي إلى شرعية أكبر للسلطة ولنظومة أوسلو ويدعم الاستقرار والذي يؤسس لعملية تسوية سلمية. فرضية بسيطة وربما ساذجة كهذه تتناسى ميزان القوى والحالة الاستعمارية لا تحتاج للكثير من النقاش لدحضها؛ فبمجرد الرجوع بالذاكرة والمرور على الأحداث على مدار العقدين الأخيرين يستطيع المرء إدراك فشل هكذا سياسات وفرضيات. ولكن على كل الأحوال فقد حاجت السلطة دوماً أن «الرؤية الاقتصادية الفلسطينية تسعى لخلق اقتصاد سوق حر مزدهر ومتنوع يقوده قطاع خاص رائد، ويكون اقتصاداً منسجماً مع اقتصاديات العالم العربي، ومفتوحاً على الأسواق الإقليمية والدولية، والذي يوفر بالتالي الأسس الاقتصادية لمجتمع حر ومتساو وديمقراطي» (السلطة الفلسطينية ١٨: ٢٠٠٧). ومنذ تأسيسها فمنحى الخطاب أشبه بالثابت، والذي يحاجُّ بأن السلطة الفلسطينية تسعى لتشجيع القطاع

الخاص، وسن القوانين لتسيير أمور النهوض به، وعلى استعداد تام لإزالة كل العقبات التي تعترض عمل القطاع الخاص، وإزالة العقبات التي قد يضعها البعض، أو ما يشبه العراقيل على حد تعبير رئيس السلطة الفلسطينية. باختصار فقد لخصها أبو مازن مؤخراً عندما قال: «نريد للقطاع الخاص أن ينمو ويسهم في تنمية الوطن، وما تحتاجونه من دعم ومساندة وتسهيلات نحن جاهزون لتقديمه»^(٢٦).

هذا «العرض الدائم» يتجلى مثلاً في وجود ملف مدينة روابي على أجندة المفاوضات، أو مثلاً ملف شركة الوطنية للاتصالات، وقبلها أبراج شركة جوال، وبعدها استصدار تصاريح لرجال الأعمال العرب وهكذا. كذلك ومع كل وزير اقتصاد جديد؛ فمن الملاحظ أن القطاع الخاص على رأس سلم الأولويات؛ إذ إن الوزير الجديد وبالكا قد بدأ بممارسة مهامه حتى أطل علينا بتصريحات طالب فيها مجتمع المانحين ببذل مزيد من الجهد في إطار الجهود المبذولة لانضمام فلسطين إلى منظمة التجارة العالمية، وأيضاً دعا مجموعة الدول المانحة لتصميم برامج داعمة للقطاع الخاص^(٢٧). إذن ففي الشق الأول من المعادلة ثمة ثبات سياساتي من طرف السلطة الفلسطينية يؤسس لتدخل سهل من قبل مجتمع المانحين في شؤون الاقتصاد الوطني، وفي الشق الثاني من المعادلة مجموعة الدول المانحة تقدم دعمها المالي حسب أجندة السلطة - كما يدعون - وهنا يتقاطعان في الأجندة. بالطبع المشكلة الرئيسية في هكذا توليفة هي أيديولوجية ومفاهيمية وسياساتية وسياسية، خاصة إذا تراكمت كما هو الحال في الوضع الفلسطيني باختلال في ميزان العملية التنموية، مع استمرار الفشل في عنونة أسباب الفقر والبطالة واللامساواة الفلسطينية. وبالتالي فعلى هذا الأساس عمل مجتمع المانحين في ظل وجود تشجيع حكومي محلي لهم، وتمادوا وأبدعوا في تصميم البرامج التي تستثمر في القطاع الخاص وبرامجه ومشاريعه من أجل الاستثمار في العملية السلمية؛ فالهدف نبيل كما يوحي، ولكن الخوف أن تكون التبعات شريفة وضارة. بالطبع لا نحتاج هنا أننا ضد ريادة الأعمال التي تحظى بدعم دولي أو ضد الرياديين والمبادرين ولسنا ضد العمل الخلاق ولكننا نخشى أن دعم هذا المجال هو «سهل نسبياً» ويحيد الاهتمام عن القضايا الأصعب؛ كذلك فإن دعم القطاع الخاص بالشكل الذي حصل ويحصل يساهم بشكل مباشر وغير مباشر بديمومة الاحتلال وحتى مالياً؛ وبالتالي وكما صرح أحد العاملين السويديين في إحدى المؤسسات الدولية فقد «خلقنا أرخص احتلال من خلال دعمنا له بأموالنا وبصمتنا» (Hever 2008).

وبالتالي فالتمويل الدولي للقطاع الخاص أخذ أشكالاً ووسائل كثيرة، وقد «تفنن» الممولون وشركاتهم وأبدعوا في ابتكار برامج ومشاريع وخدمات وبيع، وجلبوا الكثير من خبراتهم من أجل ذلك لمساعدة القطاع الخاص الفلسطيني. أحد تلك المشاريع والتي تُصوّر على أنها أحد أنجحها ويُضرب بها المثل هو مشروع تطوير أسواق جديدة (The Palestinian Facility for New Market)^(٢٨) (Development-FNMD) والذي بموجبه قام البنك الدولي بمنح «منحة» لوكالة التنمية البريطانية (DfID) والتي بدورها قامت بقيادة المشروع بموازنة مجمعة بحوالي ثمانية ملايين جنيه إسترليني،

26. <http://maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=494709>

27. <http://maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=494817>

28. <http://www.fnmd.ps/index.php/>

<http://projects.dfid.gov.uk/project.aspx?Project=114107>

وقامت الشركة الأمريكية شركة البدائل التطويرية (DAI) بإدارته، وكان المشروع لمدة أربع سنوات انتهى مؤخراً في أيار ٢٠١٢. اخترنا هذا المشروع هنا والذي يرمي لتطوير القطاع الخاص وبالخصوص المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs)؛ من أجل الإشارة إلى إشكالية هكذا مشاريع حتى لو أنها صُنفت كقصص نجاح في عيون المنفذين والمستفيدين، وكيف أنها تحقق نتائج طيبة على المستوى التقني ولكن تحليل تأثيرها على المستوى العام الكلي يطرح تساؤلات عدة عن دور «التمويل الدولي» للقطاع الخاص. ففي الطرف الأول من المعادلة ومن منطلق الإيمان بأن النمو الاقتصادي الشامل والمستدام يتطلب وجود قطاع خاص قوي قادر على امتصاص الأعداد المتزايدة من القوى العاملة أنشئ هذا المشروع من أجل المساعدة في تقليل تأثير عنصر المخاطرة في بيئة صراع كفلسطين، ولتشجيع المنشآت على تطوير منتجاتهم وخلق أخرى جديدة والنفاز إلى أسواق جديدة محلية وخارجية. وبالفعل فعلى مدار السنين الأربعة السابقة خدم هذا المشروع حوالي ٢٢٦ منشأة محلية، وخلق حوالي ٩٠٠ وظيفة جديدة وزاد عدد المنشآت التي طورت منتجاتها أو خلقت أخرى جديدة، وزادت من مبيعاتها وتصديرها، وزادت عدد الشركات التي تملك الرغبة في الحصول على خدمات استشارية تجارية (Business Service Providers-BSPs) (البنك الدولي ٢٠١٢)^(٢٩).

ولكن الطرف الثاني من المعادلة يدل على إشكاليات جوهرية لا يمكن أن تبقى مخبأة خلف الأرقام والمؤشرات الوردية أعلاه. فمراجعة أدبيات المشروع سواء تلك الصادرة عن البنك الدولي أو الوكالة البريطانية للتنمية تصدم القارئ مرة أخرى بتجنبها المباشر لذكر الاحتلال العسكري الإسرائيلي، وتكتفي بالتحدث عن قيود على الحركة أو صعوبة في التصدير. الخطورة في هكذا توجهات تكمن بأنها توحى للعالم وللحكومات الداعمة أن الأوضاع في فلسطين هي على ما يرام ولكن ثمة منغصات هنا وهناك سنعمل على حلها. وبالتالي فهي تخلق صورة مغايرة للواقع وتتجنب الخوض في الأساس الجذري لتلك الصعوبات المتمثلة بوجود الاحتلال العسكري الكولونيالي الإحلالي العنصري. أيضاً فهذا المشروع كمثل يشير لمدى البراغماتية والانتقائية التي يمثلها هكذا نوع للقطاع الخاص؛ فمثلاً يتغنى هذا المشروع أنه تغلب على معوقات الحركة من خلال إحضار طواقم المشاريع من غزة إلى الضفة الغربية بموجب تصاريح عمل^(٣٠) بل أكثر من ذلك يتغنى بأن هذا المشروع استطاع الحفاظ على استقلاليته وتجنب التعامل مع السلطة الفلسطينية خصوصاً تلك التي كانت تحت سيطرة حركة حماس، وهذا لا

29. http://www-wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2012/01/16/000333038_20120116034042/Rendered/PDF/663110BRI00PUB0ckNote520ConflictPSD.pdf

٣٠. تدعي وحدة «تنسيق أعمال الحكومة في المناطق» (COGAT) أن حوالي ٨٤١١ تاجراً ورجل أعمال فلسطيني من غزة قد زاروا إسرائيل كزيارات عمل، والعديد منهم زاروا الضفة الغربية (أو كما يقولون على موقعهم الإلكتروني - يهودا والسامرة-) من أجل تعزيز التجارة والأعمال بين المناطق الجغرافية الثلاث. سؤال آخر مفتوح للقطاع الخاص والتجار ورجال الأعمال ومؤسساتهم التمثيلية المختلفة وحيداً لو أننا نسير في اتجاه عكسي بحيث يصبح المستفيدون من «اقتصاد الصراع» قلة قليلة ولا يقدرون بالآلاف في غزة وحدها. للمزيد انظر مقالة عميرة هاس على الرابط:

<http://www.haaretz.com/misc/iphone-article/israel-is-doing-everything-to-separate-gaza-west-bank-premium-1.432020>

وللمزيد من التفاصيل حول وحدة «تنسيق أعمال الحكومة في المناطق» (COGAT) انظر الموقع الإلكتروني التالي:
<http://www.cogat.idf.il/894-ar/Matpash.aspx>

يؤشر فقط إلى تواطؤ هكذا مشاريع في إدامة الانقسام ورفض إرادة الشعب الفلسطيني، والالتفاف عليها بمساعدة أقطاب فلسطينية أخرى، ولكنه أيضاً يدل على أن مجتمع المانحين والمولين وشركاتهم تعمل بمعزل عن خطط السلطة الفلسطينية، أو تحاول تطويعها عنوة، ووجود بعض مؤسسات السلطة كوزارة الاقتصاد الوطني في هذا المشروع مثلاً هو شكلي بامتياز، و فقط لإعطاء نوع من الشرعية أمام عيون رجالات وسيدات برلمانات الدول المانحة. أضف إلى كل هذه الإشكاليات مسألة البيروقراطية التمويلية، وكم يرشح من هذه الملايين للمولين أنفسهم ولشركاتهم الأجنبية ولستشاريهم، وبالنظر إلى هيكلية المشروع فإنه يمكن لمس النسبة المئوية الرزينة التي رجعت إلى البلدان الداعمة ومؤسساتها. فوق كل هذا فقصة النجاح هذه تبقى في نهاية المطاف مجرد مشروع لفترة زمنية محدودة وقصيرة وبالتالي فعنصر الاستدامة والديمومة غائباً تماماً فيها؛ فمثلاً في هذا المشروع تم إضاعة سنتين من عمر المشروع أي نصف فترة المشروع من أجل التحضير والاستعداد له كتحضير المدونات والآليات، أي أنه مع بدء التنفيذ الفعلي للمشروع كان على القائمين عليه البدء بإعداد نماذج وتقارير إغلاقه. هذه الإشكالية في الاستدامة مرتبطة أيضاً بفهم هذه المؤسسات الدولية الشريكة للقطاع الخاص لفهمها المرتبط بالمرونة. فهي تُحاجُّ بأنه كلما سهّل الاحتلال العمل والتنقل والحركة كان عليهم الاستجابة السريعة كمثال تسهيل المرور إلى غزة؛ وبذا فهم يخلطون فكرة المرونة بفكرة المشروطة؛ إذ إن هذا يعني أن عملهم مشروط بحسن نية سلطات الاحتلال الإسرائيلي، ومما يزيد الطين بلة أن ادعاءهم بالمرونة يتعارض مع كل البيروقراطيات الطويلة والمستغرقة للوقت والتي تمتاز بها تلك المؤسسات الدولية. بالمحصلة النهائية فوجود مشروع كهذا أشبه بمن يصطحب معه شخصاً إلى البحر ويرجعه عطشان، ويبقي الساحة الفلسطينية حقل تجارب متناثرة لا تؤسس أو تبني، بل ربما تحقق نجاحات غير مستدامة هنا وهناك. على النطاق الأوسع مشروع كهذا يستفيد المولون أنفسهم - مالياً - منه كما يستفيد بعض الفلسطينيين منه، بحاجة إلى إعادة تأطير سواءً أكان يمثل دعماً مالياً أم استثماراً مشتركاً؛ فتجارب الصين في إفريقيا مثلاً ومع كل الآراء المتباينة حولها إلا أنها لا تدعي دعم إفريقيا، بل أنها تستثمر فيها. ربما إعادة تأطير كهذه في الحالة الفلسطينية ستفرز نتائج مختلفة وتبعدنا عن وهم الاستثمار المتخيل في العملية السلمية.

أوجه هذا الدعم متنوعة ومتعددة وما يهمننا في هذه الدراسة هو إلقاء الضوء على تلك الأوجه العديدة التي تسبب الضرر ولا تلتزم بمبادئ عدم إحداث الضرر⁽³³⁾ (Do No Harm) عن طريق إعطاء بعض الأمثلة والتفسيرات كالمثال أعلاه والأمثلة اللاحقة أدناه. الهدف الرئيس من هكذا اختيار «منحان» هو محاولة جلب الانتباه والنظر إلى أمور قد تكون اعتيادية أو يومية، ويتم التغاضي عنها بحجج مختلفة، والتي بتراكمها أوصلتنا أيضاً إلى حالتنا اليوم، وجعلت اعتياد التمويل أمراً مسلماً به، بل تناسينا آثارها المدمرة على اقتصادنا واستقلالنا وحرمتنا وكرامتنا، وركبنا موجة «اللي منهم أحسن منهم» وموجة «شو يعني هي موقفة على هاي»، وموجة «المهم البنزنس شغال» وهكذا. فالمثال أعلاه هو في صميم

٣١. انظر مثلاً:

Tandon (2012) وAnderson (1999,2005) وKeating et al. (2005) وOECD (2010).

قصة التمويل الدولي للقطاع الخاص، والمحاولة أعلاه كانت تهدف للنظر إلى ذاك المشروع من منظور مختلف يضع الأبعاد الأخرى في صلب الرواية عن القصة. مثال آخر واضح ونموذج للتمويل الدولي للقطاع الخاص هو ما تقوم به الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) وشركاتها مثل كيمونكس (CHEMONICS) على سبيل المثال بدعم للقطاع الخاص عن طريق تسهيل الحركة على الحواجز العسكرية الإسرائيلية^(٣٢). ببساطة تهدف هذه المشاريع «لتحسين» وضع الحواجز من ناحية تقنية وفنية بدل التفكير على الأقل في كيفية إزالتها، وبالطبع هذه الفلسفة لا تجد معارضة من القطاع الخاص أو من السلطة الفلسطينية، بل يشجعونها، وهنا تكمن المشكلة؛ لأنها ببساطة تستثمر في ديمومة الاحتلال وديمومة الاضطهاد والعنصرية، وتموله، وتغطي تكاليفه باسم الأمن ودعم الشعب الفلسطيني ونموه الاقتصادي. فمثلاً عدا عن المشاريع التي تنفذها شركة كيمونكس والـ USAID فيما يتعلق «بتجهيز» الاقتصاد الفلسطيني للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وكل التبعات السلبية لذلك والتي تعني القطاع الخاص أيضاً، فهي تقوم بمشروعين: «تسهيل التجارة» و«اتفاقية التجارة المتكاملة الفلسطينية» والتي تدعم من خلالها تكنولوجيات مستوردة أمريكية أو مطورة إسرائيلياً وأنظمة إشعاعية ورقابية لتسهيل مرور بضائع القطاع الخاص عبر الحواجز، وهم يتغنون بأنهم نجحوا من خلال هذه المشاريع بتسهيل الحركة التجارية الفلسطينية من جهة، ومن جهة أخرى بحفظ متطلبات الأمن الإسرائيلي عن طريق تعاون الحكومات الإسرائيلية والفلسطينية وأقطاب القطاع الخاص.

أهي فعلاً أولوية تنموية فلسطينية وطنية عندما تعطى الأحقية لمرور البضائع ولا تعطي حق المرور للعمال والمواطنين؟ أهي انجاز يفاخر به عندما يديم الاحتلال؟ أسئلة أخرى مفتوحة للإجابة من نوي العلاقة؟ بالتأكيد فإن فعلها لا ينم عن جهل وإنما عن معرفة مطلقة بالأثر والسؤال الذي يطرح هنا: لماذا هكذا دعم للقطاع الخاص وتسهيل عمله يُعطى الأولوية مع أنه يضر بكل الشعب الفلسطيني؛ لأنه يديم الاحتلال؟ أم أن أفكار وممارسات «إقامة الدولة» تسطع أكثر من الواجب والمتوقع بحيث أنها تستطيع أن تغطي الشمس بغربال؟ الأدهى من ذلك أن هكذا مشاريع ليست مقتصرة على الدعم الأمريكي وشركاته وإنما تمتد إلى اليابان ودول أوروبية عديدة؛ فالعديد منهم كما في حالة السفارة اليابانية في «تل أبيب» تطلب وتستدرج استشارات تُقدم في الغالب من مؤسسات ومراكز أجنبية أمريكية على وجه الخصوص^(٣٣) بكيفية جعل هذه الحواجز العسكرية متحملة أكثر، بل لكيفية ردها بتكنولوجيات تستطيع من خلالها حفظ الأمن الإسرائيلي وتسهيل حياة التاجر الفلسطيني (انظر مثلاً Green 2010). ما يُصرف على هكذا مشاريع باسم القطاع الخاص وباسم الدعم المالي المقدم للشعب الفلسطيني مبالغ طائلة تتطلب وقفة تفكير وتحليل.

٣٢. انظر مثلاً:

[http://www.chemonics.com/OurWork/OurProjects/Pages/default.aspx?k=\(ccCountries:%22West%20Bank/Gaza%22\)%20SCOPE.Projects](http://www.chemonics.com/OurWork/OurProjects/Pages/default.aspx?k=(ccCountries:%22West%20Bank/Gaza%22)%20SCOPE.Projects)

٣٣. انظر مثلاً:

<http://www.international.ucla.edu/media/files/MA%20Report%20Final%20-%20April%2015.pdf>

أما التمويل الدولي والدعم للقطاع الخاص وبشكل خاص في قطاع غزة لإنتاج وتصدير الفراولة والزهور إنما يُوْشر إلى مثال وجانب آخر لإشكالية هكذا تمويل. أُيدِع القطاع لإنتاج «محاصيل» للتصدير بينما ٧٥٪ من أبناء قطاع غزة يعانون سوء التغذية، و٨٨٪ يحصلون على مساعدات غذائية، و٧٥٪ معرضون لانعدام الأمن الغذائي، و٥٩٪ يعتمدون على الديون لشراء الغذاء، و٩٠٪ من الصيادين عاطلون عن العمل، و٣٠٪ من أراضي القطاع تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية، ويمنع الوصول إليها أو فلاحتها (Zurayk and Gough 2012، وزريق وآخرون ٢٠١٢)؛ أليست هي أشبه بِذَرِّ للرماد في العيون عندما تواجه كل هذه المعطيات بدعم دولي لقطاع خاص لينتج الفراولة والزهور ويصدرها للأسواق الأوروبية (انظر مثلاً قرزم ٢٠٠١ب)؟ سؤال آخر مفتوح ويا حبذا لو أن أحدهم من المستفيدين من هكذا سياسات ودعم أن يطالعنا بأجوبة دقيقة وعلمية وواضحة، أم أن دعماً كهذا يهدف إلى سد «عجز» السوق الإسرائيلية ويشكل مثلاً آخر للتعاون الاقتصادي من أجل «السلام»؟ هل نحن بحاجة إلى إنتاج الفراولة والورود لسد حاجات الغير أم أننا بحاجة إلى دعم خلق اقتصاد صمود ومقاومة لسد حاجياتنا وخلق حالة من الاكتفاء الذاتي؟ أليست هي صورة سريالية - ربما جميلة للبعض - عندما يصدر قطاع غزة كماليات للعالم بينما تنقصه الأساسيات وتتسابق دول العالم للتعاطف معه وتقديم دعمها الإنساني الإغاثي له؟ أم أن الصورة أبسط أو أعقد من ذلك ونحن فنشل في فهمها؟

كذلك ألا يدل ما حدث مؤخراً وفيما أصبح يعرف «بفضيحة اليونيسيف»^(٣٤) على أن ثمة إشكالية عميقة في منظومة المساعدات الدولية - ليس التنموية فحسب، وإنما الإغاثية أيضاً - تستمر في الكشف والطفو على السطح. فكيف يمكن مؤسسة دولية كهذه أن تعتبر الشركات الإسرائيلية وكأنها شركات محلية تستطيع تنفيذ عطاءات ومشاريع بناء وصحة وبنية تحتية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة في قطاع غزة الذي تحاصره؛ بالطبع هي ليست مشكلة القطاع الخاص الفلسطيني بالتحديد - وإن كان بعضه أو بعض سماسرته جزءاً منه - ولكنه مشكلة صناعة التمويل واقتصاد الصراع؟ ربما مثال اليونيسيف وقبولها الشركات الإسرائيلية بشكل علني بالتنافس في عطاءاتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة - رغم كل الإيضاحات والتبريرات والبيانات - بحاجة إلى وقفة أخرى من ذوي العلاقة مع الأخذ بعين الاعتبار التقديرات المتأنية من مؤسسات دولية كالأونكتاد مثلاً والتي حاجتُ بأن حوالي خمسة وأربعين سنتاً من كل دولار أمريكي يصرف في الاقتصاد الفلسطيني - ومن ضمنها المساعدات طبعاً - يذهب بشكل مباشر وغير مباشر للاقتصاد الإسرائيلي (UNCTAD 2003)؛ الأمثلة عديدة عن إشكالية التمويل للقطاع الخاص فكم هم كثر أولئك الذين يقدمون - وعلى استعداد لتقديم - الدعم لمجال الأعمال الفلسطينية - الإسرائيلية المشتركة، مرة أخرى تحت مسمى الدعم الدولي لتشجيع القطاع الخاص الفلسطيني وتحسين بيئة الاستثمار وما شابه؛ وكم هم كثر الذين اهتموا بمؤتمرات الاستثمار ودعموها ونظموا العديد من الزيارات لوفود القطاع الخاص إلى الأسواق الأوروبية لرؤية قصة النجاح الفلسطينية - كله تحت بند تمويل دولي للقطاع الخاص الفلسطيني وبالطبع وبموجب التعريف فهو أيضاً جزء من الدعم الدولي المقدم للشعب الفلسطيني؛ وكم هي كثيرة تلك البيانات الصحفية ومراسم

34. <http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=491661>

<http://www.alkhaleej.ae/portal/f01d380f-5740-4b37-8316-68c021d38a83.aspx>

التوقيع والاتفاقيات الصادرة من البنك الدولي مثلاً لدعم القطاع الخاص، فلا تكاد تقرأ خبراً حول ذلك إلا ويطالعك اليوم التالي بأخرى مشابهة كلها تتحدث عن ملايين من الدولارات هنا وهناك، ولا داعي هنا للخوض بتفاصيل سياسات البنك الدولي مثلاً فيما يتعلق بالقطاع الخاص، ولكن تجدر الإشارة إلى أن ثمة إشكالية عميقة في تبني منظومة جاهزة (Blueprints) وتطبيقها وإسقاطها على الحالة الفلسطينية، ليس فقط على الصعيد السياسي الحكومي، وإنما أيضاً فيما يتعلق بصلب عمل القطاع الخاص وأدائه وسيطرته - وهذا ينطبق أيضاً على حالة صندوق النقد الدولي أيضاً، وعلاقته بالقطاع المصرفي والسياسات النقدية -.

أما النقطة الأخرى والأخيرة هنا والتي من الممكن الإشارة إليها وهي أحد أوجه السياسات النيوليبرالية فتتمثل بخلق حالة من النمو الاقتصادي باستخدام القروض والديون والتمويل الشخصي. ففرق المواطن الواحد بعدة قروض ملتزم بدفعها لعشرات السنين ما هو إلا تقييد آخر للحرية، والذي يجعل الهم الأساسي للفرد هو سد الدفعة المستحقة للبنك في آخر الشهر، وقد وصلت «المحفظة» الائتمانية في الأراضي الفلسطينية إلى حوالي ٣ مليار دولار أو ٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحيث بدأت عملية «الأمولة» الفلسطينية (خالدي، ٢٠١٢). حالة الأمولة هذه التي تشير إلى هيمنة الأدوات والقطاعات المالية على الاقتصاد الحقيقي (الإنتاجي والخدمي) لأي بلد تتفاعل بالطبع مع القطاع الخاص وتمويله الخارجي والداخلي المدعوم بضمانات أمريكية. ففي السنوات الست منذ ٢٠٠٦، منحت المصارف الفلسطينية ما يقارب عشرة مليارات دولار للقطاع الخاص، موزع على القروض الإسكانية والاستهلاكية والتجارية/ الاقتصادية وتوفير السيولة النقدية. وهذا المبلغ يفوق بحوالي ٥٠٪ الإقراض الإجمالي الممنوح في السنوات السبع التي سبقت ٢٠٠٦. التدخل من الخارج في خلق هكذا حالة كان له عدة أشكال ولكن أهمها تمثل مثلاً «بمبادرة الولايات المتحدة لإقامة برنامج «أمل» للرهن العقاري، ودفع السلطة الفلسطينية باتجاهه، وبرنامج الرهن العقاري طويل الأجل هذا والمرصود لدعم روابي والضواحي المترفة الأخرى يُطرح من خلال شركة الاستثمار الخاص عبر البحار (OPIC)، ومبادرة الشرق الأوسط للاستثمار غير الربحي (MELL). والنتيجة الماثلة اليوم هي إدخال الفلسطينيين في الضفة ومعهم السلطة في دوامة إقراض طويل الأمد يصل حتى الثلاثين عاماً»^(٣٥). أضف إلى دور مؤسسة الاستثمار عبر البحار (أوبيك) وهي مؤسسة حكومية أمريكية تعمل على تعزيز التطوير الاقتصادي في الدول النامية من خلال تشجيع الاستثمار الأمريكي الخاص في هذه الدول، مؤسسة التمويل الدولية (IFC) وهي الذراع الاستثماري للبنك الدولي، وتعنى بتشجيع استثمارات القطاع الخاص المستدامة في الدول النامية ومؤسسة الإسكان الدولية (CHF) ومعهد «آسبن» والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) والقائمة تطول^(٣٦). إحدى الإشكاليات هنا تتمثل بتطبيع وتمييع الحالة الفلسطينية والتغريب بها على أنها اعتيادية ومن حق الفلسطينيين الحصول على قروض طويلة الأمد من أجل سد حاجياتهم الأساسية كالسكن - مثلاً - ولكن ليس من حقهم التمتع بحياة كريمة وبالتالي فهي في طياتها تساهم في تغيير سلوك المواطن والمستهلك (لأن المنتج شبه ضائع) والقطاع الخاص على حد سواء، بحيث يصبح الجميع منشغلاً في هذه القروض وكفالاتها على حساب القضايا الأخرى الأكثر إلحاحاً.

35. <http://www.al-akhbar.com/node/94483>

36. <http://www.pif.ps/print.php?lang=ar&page=1274181934952>

إنّ فيالمحصلة النهائية ما حاولنا عنوانته هنا تمثل في مَشكلة العلاقة ما بين القطاع الخاص والتمويل الذي يحصل عليه أو يأتي باسمه ومن أجله، وكيف يتفاعل معه، مع إدراك أن هذا القطاع يبقى نادياً للنخب والكبار كما حاجَّ بعضهم (مؤسسة الدراسات الفلسطينية ٢٠١١) وكيف يؤثر هذا في معادلة الإثراء الفردي والإفقار الوطني الجماعي؟ أسئلة تُركت مفتوحة وملاحظات تم تسجيلها للإشارة إلى أن ثمة إشكاليات عدة في منظومة المساعدات الدولية والتمويل للقطاع الخاص بحاجة إلى عنونة وإجابات وأفعال وكلما استمرت الممارسات تلك واتسعت زاد عدد المستفيدين منها، وبالتالي إدامة الوضع الراهن والذي يعني فشلاً آخر يُسجل للمساعدات الدولية في مهمتها الأساسية ومصادر وجهوداً إضافية تُهدر وتديم حالة الاضطهاد والاحتلال.

ب- السلام الاقتصادي^(٣٧): استثمار في الاحتلال أم انعكاس لحالة الانحطاط والترهل الوطني؟

تأسيساً على ما سبق يبدو أن تغلغل أوجه التمويل الدولي في الحياة الفلسطينية وحالة الاعتمادية شبه المطلقة عليه، أضف إلى ذلك حالة الترهل السياسي الفلسطيني، والانقسام الداخلي، والتعنّت الإسرائيلي، وفشل مسار المفاوضات، كلها قد أسست لمرحلة جديدة ونهج جديد، بحيث وصفت حلول اقتصادية وتقنية ومؤسسية لمشاكل سياسية وسيادية وتحريرية، أو ما أصبح يُعرف بنهج «الفياضية» نسبة إلى رئيس الوزراء في حكومة الضفة الغربية د.سلام فياض (Freidman 2009, 2011). وبالتالي ومع حالة الترنح التي يعيشها المجتمع الفلسطيني وسلطته، خاصة بعد الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٦، فقد كسبت «الفياضية» زخماً إضافياً وحصرياً؛ وبذلك فقد كان نشوء «الفياضية» وسياساتها التنموية-الاقتصادية نتاجاً لضعف فلسطيني استطاع «نموذج التكنوقراط» ملء الفراغ فيه والخطوة بدعم مالي ودبلوماسي عربي ودولي غير مسبوق - خاصة فيما يخص تعزيز الثقة في السلطة الفلسطينية ومؤسساتها. ولكن هذا النهج كان وما زال مليئاً بالتناقضات والإشكاليات العميقة التي جعلته يرى على أنه نهج أدام وعزز الاحتلال سواء بصورة متعمدة أم غير متعمدة (ليبيش ٢٠١٢)، وغير أولويات النضال الفلسطيني (الخالدي وسمور ٢٠١١)، وبِدَل المعادلة التاريخية «التحرير قبل الدولة» لتصبح «الدولة قبل التحرير» (Brown 2010 a,b,c and 2011) وكان النموذج المطلوب في مرحلة «الشركاء من أجل السلام» (Turner 2009,2011) بالرغم من كل الكلام المعسول عن النمو الاقتصادي وبناء الدولة ومؤسساتها وتمكين المواطن الفلسطيني في أرضه ودعم صموده (الترتير وآخرون ٢٠١٢). في صُلب هذا النموذج الفياضي كانت محاور الأمن والاقتصاد محل الاهتمام الرئيس، فقد شهدت الحالة الفلسطينية حملات أمنية جديّة هدفت لفرض شعار السلطة الفلسطينية (سلطة واحدة، قانون واحد، سلاح واحد) وتم إعطاء النصف الثاني من التركيز على الاقتصاد ونموه وتشجيع القطاع الخاص،

٣٧. يطلق مصطلح السلام الاقتصادي على الأفكار التي طرحها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو، وترتكز الفكرة على توفير الاحتياجات الاقتصادية الأساسية للشعب الفلسطيني، في مقابل تنازل القيادة سياسياً. وهو الأمر الذي تساهم به الفياضية بشكل متعمد أو غير متعمد. بحيث أصبح الشغل الشاغل للفلسطينيين تحسين الوضع الاقتصادي الداخلي، في حين تم تناسي القضايا الأساسية للقضية الفلسطينية. الفياضية نفسها تم اتهامها أو تحليلها في العديد من المناسبات على أنها المرادف الفلسطيني لفكرة السلام الاقتصادي الإسرائيلي (انظر مثلاً ليبيش ٢٠١٢).

كلاهما كأحد أوجه الجاهزية المؤسساتية للدولة الفلسطينية المستقلة. ولكن الأخطر في الموضوع - انظر إلى الحالة المختلفة في مدينة رام الله مثلاً - هو محاولة رسم صورة جزئية عن الواقع، بحيث يتم مسخ وجود الاحتلال، وتصوير الفلسطينيين كأنهم يعيشون في ظل دولة، ونمو اقتصادي، وبنیان مشيد والعديد العديد من مظاهر الدولة. هذه الحالة كانت مشجعة للقطاع الخاص وأقطابه، وشهدت نمو عدد جديد من الرياديين والمبشرين الذين استفادوا من هكذا سياسات ونهج، ولكنها في الطرف الآخر من المعادلة كشفت إشكالية نهج كهذا غير مشتبك، بل يتجنب الاشتباك مع قوة الاحتلال والحالة الكولونيالية. خطورتها تكمن بأنها تعطي الأولوية بطريقة مباشرة وغير مباشرة لما اصطلاح على تسميته بالسلام الاقتصادي، وإغراق الناس بالديون، وأفكار الاستثمارات، والأرباح، والكفاءة، والقابلية الاقتصادية للمشاريع حتى وصل الأمر إلى اعتيادها.

إذ إنه لم يعد غريباً سماع تصريحات غريبة لبعض أقطاب القطاع الخاص - تخرج منهم بحسن نية من أجل جلب وتشجيع الاستثمار الخارجي - إلا أنها تنم عن خطورة بالغة لها انعكاساتها على الأبعاد المختلفة للقضية الفلسطينية، وتساهم في خلق صورة مضللة. فتجد القطاع الخاص يتغنى بحالة الأمن التي فرضت، وينسى في الوقت نفسه التكلفة لذلك، والتي تشمل مثلاً انتهاكات حقوق الإنسان، ومقاومة المحتل واللذان يقعان في صميم فهمنا للعملية التنموية. فأحد أقطاب القطاع الخاص صرح بأن أفضل شيء من الممكن أن يحصل للقطاع الخاص هو التحسن في الأمن، ودعا د. فياض لأن يكون فخوراً في هكذا إنجاز. أما أحد الأقطاب الرئيسيين الآخرين فقد زاد بأن أمناً داخلياً أكثر يعني استطاعة الناس الخروج إلى الأسواق بشكل أكبر والذي يعني المزيد من الصرف والاستهلاك (Green 2010). حالة الاستقرار والأمن هذه واعتياد الاضطرابات في فلسطين جعلت البعض الآخر يصرح بأن ما يجري في القاهرة هو عبارة عن «لعبة أطفال» ونحن نعرف كيف نتعامل مع أشباهها⁽³⁸⁾. آخرون ذهبوا إلى أبعد من ذلك، وصعب عليهم رؤية الاحتلال وهم جالسون في مكاتبهم في رام الله، وآخرون دعوا المستثمرين للاطلاع على التقارير عن الحياة الليلية لمدينة رام الله والقائمة فعلاً تطول. إلا أن المهم أن النهج الفياضي سمح للبعض بتناسي الخطاب الأساسي الفلسطيني وتشكيل خطاب بديل يصور الواقع بشكل مختلف، ويتحدث صراحة عن التعاون التجاري الفلسطيني الإسرائيلي المشترك وفي العديد من المناسبات بفخر. بالطبع فإن تصريحات كهذه، وخاصة للإعلام الغربي الأوروبي والأمريكي ساعدت في خلق فقاعة غير صحية في رام الله⁽³⁹⁾ مثلاً، ووضعت القطاع الخاص ورموزه في مقدمة المعادلة الاقتصادية وعملت، على تقويتهم، ولا ضير في ذلك ولكن الضرير يكمن في نسيان من هم بحاجة إلى التمكين الفعلي، وهم الفقراء والفقراء الجدد.

هذا التصعيد في التصريحات انسحب وانعكس أيضاً على أفعال القطاع الخاص والممولين على حد سواء، وغدت مشاريع التطبيع الاقتصادي ضمن منظومة السلام الاقتصادي هذه أشبه بالعادية أو حتى المشجعة من قبل مجتمع المانحين والسلطة الفلسطينية وبعض رموز القطاع الخاص. فمع نشوء

38. <http://www.businessweek.com/magazine/the-bulletproof-palestinian-stock-exchange-09152011.html>

39. <http://www.thenational.ae/news/world/middle-east/ramallah-is-booming-but-residents-wait-for-the-bubble-to-burst#full>

الفياضية تصاعدت حدة الأعمال الفلسطينية الإسرائيلية المشتركة وقد استطاع د. خليل نخلة في كتابه «فلسطين: وطن للبيع» (٢٠١١) توثيق وتحليل العديد من أوجه هذا التطبيع الاقتصادي والتي وصلت إلى حالة سيريالية ومخيفة تجعل القارئ في حيرة من أمره، وماذا عساه فاعلاً في ظل مستنقع التطبيع الاقتصادي هذا؟ ويسأل هل فعلاً بأن مجتمع الأعمال والنخبة القليلة المسيطرة عليه يهمل إنهاء الاحتلال أم أنها تعمل على تعزيزه وإن كان بطرق غير مباشرة لأنها تستفيد من وجوده؟ فمجلس الأعمال الفلسطيني الإسرائيلي صرح بأنه «سيسعى إلى تعزيز العلاقات بين قطاعات الأعمال الفلسطينية والإسرائيلية، وسيدعم الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والتعايش المشترك ... وسيحث القطاعات الاقتصادية في المجتمعات الفلسطينية والإسرائيلية على تطوير جدول أعمال يدعو إلى العقلانية والحوار دعماً لإعادة البناء والإصلاح الاقتصادي في المنطقة». في ذاك المجلس الذي يحظى برعاية السلطة الفلسطينية أيضاً تواجد العديد من قادة القطاع الخاص عند تأسيسه عام ٢٠٠٧ على هامش المنتدى الاقتصادي العالمي عدد منهم متورط الآن في قضايا فساد أو صدرت بحقه أحكام ومذكرات اعتقال وهم خارج البلاد الآن^(٤٧). مجلس الأعمال المشترك هذا لم يكن وحيداً، بل وبجهود مكوكية من مؤسسة «بورتلاند ترست» البريطانية ومركز بيريز للسلام تم تأسيس غرفة التجارة والصناعة الإسرائيلية-الفلسطينية التي تعمل على «رعاية وتقوية العلاقات التجارية والاقتصادية بين الإسرائيليين والفلسطينيين». بالطبع لم يكن تأسيس هذين الجسمين شكلياً، وقد تم إلحاقهما بالعديد من اجتماعات العمل ونوادي الفطور (Breakfast Club) في «تل أبيب» وغيرها، بل وفي رام الله وأريحا أيضاً، وتصرف أقطاب القطاع الخاص وكأن شيئاً لم يكن، بل خرجوا علينا بتصريحات على شاكلة «إن أفضل أعمالنا قد تكون مع الإسرائيليين» و «لا يجب أن ينتظر مجتمع الأعمال حتى يبدأ السياسيون ويتكلموا ... يجب أن نبدأ بالاستثمار الآن لكي نخلق مصالح مشتركة. إذا كان للناس مصالح مشتركة، فسيكونون مستعدين للوصول إلى تسويات». هذا جزء يسير مما يمكن ذكره، وقد توسع د. خليل نخلة في كتابه في هذا الإطار، وأشار إلى الأعمال المشتركة في مجال تكنولوجيا المعلومات والتجارة والطاقة الشمسية والزراعة وغيرها العديد. أما المدن الصناعية المشتركة فهي قصة أخرى في هذا المجال، ولمركز بيسان للبحوث والإنماء دور ريادي في متابعتها وكشفها^(٤٨).

هذه الأمور تكشف أكثر من خلال دراسة أعدها الباحث عيسى سميرات (٢٠١١)، وقد خلقت جواً من عدم الارتياح في أوساط القطاع الخاص والحكومة الفلسطينية؛ لأنها كشفت عن استثمارات فلسطينية كبيرة في الاقتصاد الإسرائيلي، وفي اقتصاد المستوطنات. فوفق هذه الدراسة - ومع الأخذ بعين الاعتبار الجدول السياسي والأكاديمي والإجرائي والمنهجي الذي سببته وخلقته^(٤٩) - إلا أن نتائج هذه الدراسة

40. <http://maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=493138&MARK=%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%A8>

٤٨. انظر مثلاً: <http://ar.bisan.org/industrialzones>

٤٩. انظر مثلاً:

<http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=443023>
<http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=450241>
<http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=425712>
<http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=439278>

أشارت إلى «أن الحد الأدنى لحجم الاستثمار الفلسطيني المباشر في إسرائيل ومستوياتها للفترة الثابتة يصل إلى نحو ٢٢٢٠ مليون دولار بالأسعار الجارية بمعدل استثمار يصل إلى ٢٥٥٥ مليون دولار، ويرتفع الحد الأدنى إلى ٣٧٧٦ مليون دولار بمعدل ٥٨١٣ مليون دولار في السيناريو المتفائل، يتركز منها ٢٢,٧٪ في قطاع الإنشاءات، و١٣,١٪ في التجارة، و٢٣,٥٪ في الصناعة، و٩,٦٪ في الزراعة، و٤,٣٪ في السياحة، و٦,٧٪ في التكنولوجيا وأنظمة المعلومات، و١٥,٢٪ في الخدمات، و٤,٨٪ في قطاعات أخرى». وكما حاجت د. غانية ملحيس فإن العبرة ليست في النتائج التي خرجت بها هذه الدراسة، وإنما بتسليط الضوء على أحد جوانب التشابك الاقتصادي الفلسطيني الإسرائيلي الذي تمنى العديد إبقاءه طي الكتمان والاستمرار بالقيام بالأعمال كالعادة (Business as Usual).

وبالتالي فلا عجب أن بعض أقطاب القطاع الخاص والوزارات المعنية في السلطة الفلسطينية قد استشاطت غضباً، وقامت بالتهديد والتقليل من أهمية هذه الدراسة، واللافت أن هذه الدراسة قد أصابت العديد من «الأزرار»، وفرضت على الكثيرين أن يقوموا بالقراءة، وهذا انعكاس سيكولوجي على الأقل لمشكلة ما لا يجب أن تترك من دون محاسبة أو تمحيص إضافيين. إذن فأوجه وتبعات منظومة السلام الاقتصادي والاستثمار في الاحتلال أو دولته أو مستوطناته هي متعددة ومتشعبة، وتزداد تعقيداً وإبداعاً خاصة إن تبناها بقوة أحد عناصر مجتمع المانحين المهتمين كمؤسسة بورتلاند ترست مثلاً، والتي تحاج صراحة وبقوة بأن هدفها هو خلق سلام اقتصادي، وأعمال مشتركة لحل الصراع السياسي، ووجود جنرال سابق في الجيش الإسرائيلي كمدير لها في مكتب «تل أبيب» وأقطاب مؤثرة للقطاع الخاص الفلسطيني ضمن إدارتها في مكتبها في رام الله والمشاريع المشتركة في غور الأردن والاجتماعات والزيارات ودراسات الجدوى وإلى ما ذلك إنما تزيد الاشتباك وتجعل الصورة أكثر تعقيداً.

وتزداد الصورة قتامة عندما يتوسع هذا التطبيع والسلام الاقتصادي ليشمل أطرافاً عربية أيضاً، وما حالة مدينة روابي إلا مثال صارخاً على ذلك. فمع كل اللغط والجدل حول هذا المشروع، وكل التصريحات المتسمة بالقوة والفخر لإدارته والمدعومة سياسياً من رأس «القيادة الفلسطينية» إلا أنه يشكل منحى آخر للدور الإشكالي الذي يلعبه رأس المال في خضم وجود احتلال، وعندما يكون رأس المال غير حساس لهذا الاحتلال – بل يتعاقد معه وبفخر وفي العلن – والأدهى من ذلك أن هكذا مشروع يصبح عنوة أحد القضايا الأساسية للشعب الفلسطيني، وهنا تتجلى خطورته. ألا يوجد ثمة إشكالية عندما تصبح مدينة روابي أحد أهم أجندة اجتماعات التفاوض؟ المشكلة ليست وجودها بحد ذاتها على طاولة المحادثات، وإنما بالتمسك السياسي الذي ستدفعه السلطة الفلسطينية وبالطبع الشعب الفلسطيني عبر ذلك. فقد هبط – إن كان في يوم من الأيام عالياً – سقف التفاوض من التفاوض حول اللاجئ والقدس للتفاوض الآن حول الموافقة على فتح شارع لروابي المدينة الفلسطينية الجديدة. ولكن كما أسلفنا فهكذا مشروع والذي سيجلب بعض الفوائد قصيرة الأجل للبعض، ولكن سيضر بالأغلبية في المستقبل، ما هو إلا انعكاس لنهج سياسي سياساتي تبنتها السلطة الفلسطينية وأصدقائها العرب. ربما عندما نفكر في هكذا مشروع علينا تذكر ما قاله يوماً فرانز فانون بأن «المنطقة التي يسكنها المستعمرون لا تكمل المنطقة التي يسكنها المستعمرون. إن هاتين المنطقتين تتعارضان ... إنهما تخضعان لمبدأ التنافي المتبادل؛ فلا

سبيل إلى مصالحة». سؤال آخر مفتوح لذوي العلاقة إن كان سؤال كهذا ما زال مسموحاً أن يُسأل في حالة الترهل والانحطاط السياسي والوطني والنضالي التي نعيشها.

إن السابق ذكره لم ينجح فقط بخلق طبقة ونخبة جديدة من المبادرين الجدد، وإنما أيضاً خلق فقراء جدد في ظل حالة اللامساواة والتباين التي هي نتاج طبيعي لتبني سياسات اقتصادية وسياسية نيوليبرالية وبرامغامية. هذا تعزز بالطبع مع استمرار الانقسام والمشروع المشترك (Mutual Enterprise) بين قطبي السياسة الفلسطينية (فتح وحماس) (Tartir 2012) والذي ضمن كلاهما الاستفادة القصوى حتى تلك الاقتصادية من هكذا انقسام، والذي ساعد ويساعد على ديمومته. فكلتا الطرفين عملا ما بوسعهما واتبعا أساليب عدة، كتوظيف وتطويع «اقتصاد الأنفاق» إلى حد كبير (في توفير بضائع للسوق، وفي تحسين وضع المالية العامة من خلال فرض ضرائب على أصحاب الأنفاق (Pelham, 2011) وكاللعاب بالكروت المتعلقة بالحصار، والكهرباء، والمساعدات، والرواتب، وجلب الاستثمارات للضفة الغربية، وهكذا. إذن فأوجه وتبعات هذا السلام والتطبيع الاقتصادي والنهج الفياضي وحالة الترهل السياسي ودور القطاع الخاص كلها تتفاعل مع بعضها وتجعلنا نتساءل: هل تفاعلها نتج وينتج عنه استثمار في الاحتلال أم أنه انعكاس لحالة الانحطاط والترهل الوطني؟ كلاهما مر ولكنه السؤال المفتوح الأخير في هذه الدراسة لذوي العلاقة.

بدل خاتمة: نحو قطاع خاص مستجيباً لتطلعات الجماهير

في ختام هذه الدراسة يصبح من الواضح أن هذه الدراسة لم تهدف ولم تحاول إعادة تعريف ماهية القطاع الخاص ومكوناته، وهي أيضاً لم تهدف إلى الشروع بذكر وتفصيل وتحليل العوائق والمعوقات الواضحة والجمّة التي تواجه القطاع الخاص، وبالتالي فهي أيضاً لم تهدف لرفد القارئ بسرد تفصيلي تحليلي لدور القطاع الخاص ومساهمته في بنية وتشكيل الاقتصاد المحلي ومشاركته في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي. كذلك فمن الواضح أن هذه الدراسة لم تهدف لانتقاد أو تحليل أو التعرّيج على دور مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة، بل إن جل تركيزها كان على مستوى الشركات الكبرى، وبالطبع فلم يكن هدف الدراسة بالمطلق مهاجمة هذه الشركات أو التشكيك في دورها وسلوكها تجاه قضايا وهموم المجتمع، وإنما كان الهدف مَشكَلتها والنظر إليها من وجهة نظر مغايرة، ربما تكون قد أصابت أو أخطأت، ولكنها حاولت المساهمة في رفد فهم مغاير لأحداث نعيشها، ونراقبها، وننتقدها في يوميات حياتنا. وبالتالي فقد كان الهدف الرئيس من هذه الدراسة هو عنونة ولفت النظر والانتباه وتحليل بعض المشاهدات والعدد القليل من الأمثلة المختارة وربما المنحازة من أجل استخراج وإدراك بعض الدروس والعبر منها؛ عسى أن تساعدنا في إعادة فهم وإعادة تحليل النهج والأساليب والأسس المستخدمة، سواء تلك المتعلقة بالسياسات الحكومية، أو سياسات الممولين فيما يُعنى بالقطاع الخاص، أو نهج وأساليب القطاع الخاص نفسه.

بالطبع فإن الأمثلة التي استخدمت هنا كانت تهدف لعنونة أعمال بعض أقطاب القطاع الخاص الفاعلين والمؤثرين، ولكن الهدف الأساسي كان استخدامها لتوضيح المُحاجّات المختلفة أو لأغراض تحليل المشاهدات المتعددة؛ ولذلك فقد تم استخدام العديد من الأمثلة «السلبية والضارة» في بعض الأحيان والنظر إلى بعض الممارسات والأفعال من أجل محاولة تحليل آثارها متعددة الجوانب والاتجاهات على عدة مناحي في حياتنا اليومية الحالية والمستقبلية. وقد حاولت الدراسة تحليل هذه المشاهدات والأمثلة من خلال عدة زوايا؛ إذ نظرت إليها من زاوية صناديق المسؤولية الاجتماعية ومن زاوية تفاعلها مع الدعم الدولي والمساعدات الخارجية، وأخيراً من زاوية تفاعلها مع السلام والتطبيع الاقتصادي. هذه الزوايا الثلاث المختلفة التي استعملت للنظر ولتحليل دور القطاع الخاص في حالة التنمية الفلسطينية تم تأطيرها بإطار نظري ومفاهيمي حاول الجمع بين ثلاثة حقول معرفية أولها يُحاجُّ لدور تنموي مختلف «للدولة»، وثانيها يُحاجُّ لفهم مغاير للعملية التنموية، وثالثها يُحاجُّ لأهمية إعادة تأسيس اقتصاد صمود ومقاومة. الهدف الأساسي من هذا الإطار النظري والمفاهيمي كان تحديد معالم ومساهمة هذه الدراسة، ولكن أيضاً سعى ل طرح مَشكَلة إضافية لدور القطاع الخاص من ناحية نظرية ومفاهيمية في الحالة الفلسطينية من خلال الاستعانة بنظريات ومفاهيم طورت في سياقات أخرى مختلفة ومشابهة. بالمحصلة النهائية فقد سعينا من خلال هذه الدراسة ومن خلال التحليل والعرض الذي قمنا به للمساهمة في خلق فهم مغاير للعملية التنموية ودور الفاعلين الرئيسيين فيها وحاولنا إعادة تفكير وانتقاد الأساليب والنهج المستخدمة، والتي لم تجلب على مدار العقدين الماضيين إلا مزيداً من حالة اللاتنمية. وبذا فقد حاولنا

تحدي ومجابهة الأفكار السائدة وربما السير في عكس التيار السائد؛ ليس حياً في الاختلاف، ولكن من أجل محاولة المُحاجة بأن طرُقاً أخرى بديلة ممكنة وفهماً مغايراً أيضاً هي أمور ممكنة، والعملية التنموية يمكنها أن تأخذ مسارات أخرى مختلفة، وبالتالي فإن عالماً وحياة أخرى هما أيضاً ممكنان.

إذن فلم يكن هدفنا بالمطلق رسم صورة قائمة للوضع الحالي، أو الكتابة بعين الشك، أو التشكك، أو الكتابة بمحض شعور نابع من الرومانسية والعاطفية، وإن كانت بعض الفقرات والأفكار هنا وهناك لا تطلو من ذلك. وإنما فإننا سعيًا في تحليلنا هذا للتفكير في خارج حدود الصندوق، وحاولنا إدخال متغيرات جديدة للمعادلة القديمة، وبالتالي إدخال عناصر جديدة من أجل مَشكلة وتحليل دور القطاع الخاص في العملية التنموية. بجملة واحدة فقد حاولنا إظهار أهمية إيجاد ميكانيكية للمحاسبة والمساءلة للقطاع الخاص بحيث تنتقل من نموذج «حملة الأسهم للمساءلة» إلى نموذج «كافة المعنيين ونذوي العلاقة للمساءلة» وحاجتنا أيضاً لضرورة إيجاد ميكانيكية للمحاسبة والمساءلة ليس للقطاع الخاص فقط، وإنما لكافة أطراف الحكم والحوكمة في فلسطين المحتلة. وبالتالي فقد حاجتنا في أكثر من مناسبة بأن فهم الدور التنموي للقطاع الخاص بمعزل عن فهم الدور التنموي للقطاع العام إنما هو فصل افتراضي مضلل وسيفشل في فهم الصورة الإجمالية والعامية، وبالتالي فإن فهم دورهما مقترنين بالإضافة إلى مَشكلته مع دور المانحين وقوة الاحتلال سيوفر فهماً أقرب إلى واقعية الحالة الفلسطينية. ومن هنا فأوجه وقضايا الشرعية والتمثيل والمحاسبة للفاعلين والمؤثرين في العملية التنموية والحوكمة هي جزء لا يتجزأ من أي تحليل أو تقييم كهذا. هذا الثلاثي (الشرعية والتمثيل والمحاسبة) يشكل المحددات الأساسية للمعادلة، وبالتالي فإن غياب سيؤدي إلى عدم إكمال الدائرة، وبالتالي فهذا ينعكس بالمحصلة النهائية على دور وفهم دور القطاع الخاص في العملية التنموية. فعلى سبيل المثال، في حالة انعدام الثقة بالسلطة الحاكمة، وإن كانت السلطة هي سلطة غير شرعية، وغير ممثلة، وغير محاسبة في عيون مواطنيها فإن هذا يعني وجود اختراق وتمزق في العقد الاجتماعي بين المواطنين من جهة وبين حكومتهم أو الجهات الحاكمة من جهة أخرى. وجود تمزق في العقد الاجتماعي بالطبع له انعكاساته وتجلياته وأبعاده التي تطل القطاع الخاص بالطبع بصفته جزءاً من هذا العقد الاجتماعي والكيونة المجتمعية، وبالتالي فهكذا شرح في العقد الاجتماعي لا يضر فقط بمستوى الأمن والاستقرار – والذي يطالب به القطاع الخاص ليل نهار، بغض النظر عن تكلفة ذلك – بل أيضاً تطل قضايا أبسط تتعلق بدفع فواتير الخدمات أو الضرائب، وبالتالي فعندما لا يثق الفرد بحكومته فلن يملك الرغبة بالتعاون معها؛ لأنه مدرك أنه إن دفع التزاماته تجاه الحكومة فلن يحصل عليها لاحقاً على شكل خدمات وبنية تحتية ورفاه وتأمين صحي واجتماعي وتعليم مجاني، وهذا ينعكس على موارد السلطة الحاكمة وبالمحصلة النهائية ينعكس على أدائها ومستوى الثقة بها من قِبَل القطاع الخاص والتزاماتها تجاهه. إذن فكلمات السحر الثلاث التي يجب على جميع الفاعلين والمؤثرين الالتزام بها وتحقيقها هي (الشرعية والتمثيل والمحاسبة) وبدونها فلن تكتمل أضلاع المثلث ومتغيرات المعادلة ويبقى الشرخ موجوداً والحلقة المفرغة تعيد نفسها على مر الزمن والتاريخ.

الرسالة في النهاية قصيرة وواضحة؛ فلا يوجد أحد محصّن من الاحتلال وممارساته العنصرية الكولونيالية وعلينا نحن - الفلسطينيين - أفراداً، وجماعات، ومؤسسات، وقطاعاً عاماً، وقطاعاً خاصاً، وقطاعاً مدنياً، أن نسير في طريق رسم إستراتيجيات جديدة للتحرر والتحرير والانعقاد والخلاص من الاحتلال بدلاً من التعايش معه وإدامته. وعليه فإن فهمنا للعملية التنموية يجب أن يكون مستجيباً لتطلعات الجماهير ويضع في صميمه أسس المقاومة والتحرر والكرامة الإنسانية، فإن لم نكفل، نحن الفلسطينيين، الكرامة في تنميتنا، فإن أحداً لن يكفلها لنا.

المصادر والمراجع

- الترتير، علاء والشقاقي، إبراهيم (٢٠١٢) التنمية كأداة للمقاومة والتحرر، مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله، فلسطين.
 - الخالدي، رجا (٢٠١٢) الأزمة المعيشية الفلسطينية بين الاستهلاك والمديونية الأسرية والأموال، جريدة القدس، شباط.
 - الشقاقي، إبراهيم (٢٠١١) التبعية الاقتصادية لإسرائيل المظاهر، المسببات، والبدائل المتاحة، المؤتمر الوطني الثالث لمقاطعة إسرائيل، الخليل، فلسطين.
 - النقيب، فضل (٢٠٠٧) المحطات الرئيسية في الفكر الاقتصادي النظري الفلسطيني، ورقة في أوراق العمل ووقائع المؤتمر السنوي: الاقتصاد الفلسطيني: أربعون عاما على الاحتلال ... أربعون عاما من إحباط التنمية (ماس). رام الله.
 - بيسان (٢٠١١) وهم التنمية: في نقد خطاب التنمية الفلسطيني، مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله، فلسطين.
 - تاندون، ياش (٢٠١٢) إزالة الغموض عن المعونة، مؤسسة روزا لوكسمبورغ في فلسطين، متوفرة إلكترونياً على الرابط:
- http://www.palestine.rosalux.org/fileadmin/ab_palestine/pdf/Arabic_publications/Tandon_Demystifying_Aid_Arabic.pdf
- جابر، فراس (٢٠١١) خصخصة فلسطين، فصل في كتاب «وهم التنمية في نقد خطاب التنمية الفلسطيني»، مركز بيسان للبحوث والإنماء (بيسان)، صفحة ٧٥-١١٤، متوفر إلكترونياً على الرابط التالي: http://ar.bisan.org/sites/default/files/whm_ltnmy_copy.pdf
 - سمارة، عادل (٢٠٠٧) التنمية بالحماية الشعبية: سلسلة مقالات، كنعان النشرة الإلكترونية، متوفرة إلكترونياً على الرابط التالي:
- <http://www.kanaanonline.org/articles/01154.pdf>
- سميرات، عيسى (٢٠١١) محددات الاستثمار الفلسطيني من الضفة الغربية في إسرائيل والمستوطنات، رسالة ماجستير، عمادة الدراسات العليا، جامعة القدس.
 - صبيح، صبيح (٢٠١١) مقاتلو التنمية: بين خرافة التطبيق وعقائدية الخطاب والتصوير، مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله، فلسطين.

- عبد الكريم، نصر (٢٠١١) التحديات الناجمة عن التحولات السياسية العربية أمام القطاع الخاص الفلسطيني وسبل مواجهتها، ورقة خلفية وموقف، مقدمة لشركة فلسطين للتنمية والاستثمار (باديكو)، رام الله، فلسطين.
- قرزم، جورج (٢٠٠١) مقابلة صحفية: بيان الأربعاء إستراتيجية التطبيع بين بناء الكيان الصهيوني وخراب الإنسان العربي، متوفرة إلكترونياً على الرابط التالي:
http://www.albayan.ae/one-world/2001-09-26-1.1211121
- قرزم، جورج (ب٢٠٠١) نحو إستراتيجية زراعية بديلة ومعتمدة على الذات، متوفرة إلكترونياً على الرابط: http://www.maan-ctr.org/others/estra.pdf
- مسرشمذ، كلمنس (٢٠١١) آخر شفة: أزمة المياه في فلسطين، مؤسسة روزا لوكسمبورغ، رام الله، فلسطين. متوفرة إلكترونياً على الرابط التالي:
http://www.palestine.rosalux.org/fileadmin/ab_palestine/pdf/Arabic_publications/Messerschmid_the_last_drop.pdf
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية (٢٠١١) تقرير عن ورشة العمل حول «الاقتصاد الفلسطيني وتحدياته المستقبلية»، الأردن، ٦ آذار.
- نخلة، خليل (٢٠١١) فلسطين: وطن للبيع، مؤسسة روزا لوكسمبورغ، رام الله، فلسطين.
- Abdelnour, S. (2010) **A New Model for Palestinian Development**, al-shabaka policy brief. January, [Online], Available: http://al-shabaka.org/policy-brief/economic-issues/new-model-palestinian-development
- Al-Kadri, A. (2011a) **Security, Sovereignty and De-Development in the Arab World**, The Arab Center for Research and Policy Studies [Online], Available:
http://english.dohainstitute.org/Home/Details?entityID=f4c16d5a-893e-4b10-bce4-fda7bb6493c7&resourceId=db288f4f-c55c-4e3f-825f-1e9fe6f8578f
- Al-Kadri, A. (2011b) 'An Outline for the Right to Economic Development in the Arab World', **Real World Economics Review**, Issue no. 56, [Online], Available: http://rwer.wordpress.com/2011/03/11/rwer-issue-56-ali-kadri/

- Anderson, M. (1999) **Do No Harm: How Aid Can Support Peace or War**, Lynne Rienner, London.
- Anderson, M. (2005) 'Do No Harm': The Impact of International Assistance to the Occupied Palestinian Territories In: Keating, M and Le More, A and Lowe, R, (eds.), **Aid, Diplomacy and Facts on the Ground: The Case of Palestine**, Royal Institute of International Affairs, Chatham House, U.K.
- Bahour, S. (2011) **Palestine's Economic Hallucination**, [Online], Available: <http://www.thisweekinpalestine.com/details.php?id=3596&ed=202&edid=202>
- Brown, N. (2010 a) **Are Palestinians Building a State?**, Carnegie Commentary, Carnegie Endowment for International Peace, [Online], Available: http://carnegieendowment.org/files/palestinian_state1.pdf
- Brown, N. (2010 b) **Fayyad Is Not the Problem, but Fayyadism Is Not the Solution to Palestine's Political Crisis**, Carnegie Endowment for International Peace, [Online], Available: http://www.carnegieendowment.org/files/fayyad_not_problem_2.pdf
- Brown, N. (2010 c) 'A Little Rain on the Palestinian Parade', **Foreign Policy**, [Online], Available: http://mideast.foreignpolicy.com/posts/2010/06/30/a_little_rain_on_the_palestinian_parade
- Brown, N. (2011) 'No Savior', **Foreign Policy**, [Online], Available: http://www.foreignpolicy.com/articles/2011/06/17/no_savior?hidecomments=yes
- Brynen, R. (1995) 'The Neopatrimonial Dimension of Palestinian Politics', **Journal of Palestinian Studies**, XXV, no. 1 (Autumn 1995).
- Brynen, R. (2000) **A Very Political Economy: Peace building and Foreign Aid in the West Bank and Gaza**, United States Institute of Peace Press, Washington D.C.

- B'Tselem (2010) **Water supplied in Gaza unfit for drinking; Israel prevents entry of materials needed to repair system**, [Online], Available: http://www.btselem.org/gaza_strip/20100823_gaza_water_crisis
- CDS-BZU (2011-Unpublished) **Public Debate on Alternatives to Aid and Neoliberal Development in the oPt**, Center for Development Studies, Birzeit University, Palestine.
- Comim, F.; Qizilabash, M. and Alkire, S. (2008) (Eds.) **The Capability Approach: Concepts, Measures and Applications**, Cambridge University Press.
- Corporate Watch (2006) **What's Wrong with Corporate Social Responsibility**, Corporate Watch Report, U.K.
- Easterly, W. (2006) **The White Man's Burden**, Oxford University Press, Oxford.
- Easterly, W. (2008) **Reinventing Foreign Aid**, MIT Press, Cambridge.
- Fanon, F. (1963) **The Wretched of the Earth**, Grove Press Inc, New York.
- Freidman, T. (2009) **Green Shoots in Palestine**, The New York Times, [Online], Available: <http://www.nytimes.com/2009/08/05/opinion/05friedman.html>
- Freidman, T. (2011) **This Is Just the Start**, The New York Times, [Online], Available: <http://www.nytimes.com/2011/03/02/opinion/02friedman.html>
- Gerster, K. and Baumgarten, H. (2011) **Palestinian NGOs and their Cultural, Economic and Political Impact in Palestinian Society**, Rosa Luxemburg Foundation, Palestine.
- Green, A. (2010) **Economic Peace in the West Bank and the Fayyad Plan: Are They Working?**, The Middle East Institute Policy Brief, No. 28, January.

- Hanieh, A. (2011) **‘Development as Struggle: Confronting the Reality of Power in Palestine’**, Paper presented at **‘Development in the Occupied Palestinian Territory: Critical Reflections on Current Practices and Opening the Space for Debating Alternative Approaches’** Workshop, Center for Development Studies, Birzeit University, Ramallah, Palestine, 23 June.
- Hever, S. (2008) **‘The Political Economy of Aid to Palestinians under Occupation’**, **The Economy of Occupation no. 17-18**, The Alternative Information Center, Jerusalem.
- IDMG (2006) **Corporate Social Responsibility (CSR): Palestine Model**, ID Management Consultants, Ramallah, Palestine.
- Keating, M., Le More, A., & Lowe, R. (2005) **Aid, Diplomacy and the Facts on the Ground: The Case of Palestine**, Chatham House, London, U.K.
- Khalidi, R. (2011) **‘Looking Ahead: Developing Sovereign Institutions and Creating a Sustainable Palestinian Economy’**, Paper Presented at the **United Nations Seminar on Assistance to the Palestinian People, Mobilizing international efforts in support of the Palestinian Government’s State-building programme**, Helsinki 28 and 29 April.
- Khalidi, R. (2012) **After the Arab Spring in Palestine: Contesting the Neo Liberal Narrative of Palestinian National Liberation**, Jadaliyya, [Online], Available: http://www.jadaliyya.com/pages/index/4789/after-the-arab-spring-in-palestine_contesting-the-
- Khalidi, R. and Samour, S. (2011) **‘Neoliberalism as Liberation: The Statehood Program and the Remaking of the Palestinian National Movement’**, **Journal of Palestine Studies**, Vol. XL, No. 2, pp. 6–25.
- Khan, M. (2004) **Evaluating the Emerging Palestinian State: ‘Good Governance’ versus ‘transformation Potential’**, **In State Formation in Palestine: Viability and Governance during a Social Transformation**, M. Khan, G. Giacaman, I. Amundsen, RoutledgeCurzon, U.K.

- Khan, M. (2006) 'Governance, Economic Growth and Development since the 1960s', Background paper for **World Economic and Social Survey 2006**, UNDESA, New York.
- Khan, M. (2009) **Palestinian State Formation since the Signing of the Oslo Accords**, [Online], Available: <http://mercury.soas.ac.uk/users/mk17/Docs/Others.html>
- Khan, M. (2010) **Post-Oslo State-Building Strategies and their Limitations**, Transcript of the Yusuf Sayigh Development Lecture 2010, given at MAS, Ramallah, Palestine, <http://mercury.soas.ac.uk/users/mk17/Docs/Prof%20Mushtaq%20Final%20Transcript%20Sayigh%20Lecture.pdf>
- Khan, M., Giacaman, G., and Amundsen, I. (2004) **State Formation in Palestine: Viability and Governance during a Social Transformation**, RoutledgeCurzon, U.K.
- Kimmerling, B. (1983) **Zionism and Economy**, Schenkman Pub Co., Cambridge.
- Kimmerling, B. (2003) **Politicide: Ariel Sharon's War Against the Palestinians**, VERSO, London.
- Le More, A. (2008) **International Assistance to the Palestinians after Oslo: Political Guilt, Wasted Money**, Routledge, U.K.
- Leech, P. (2012 b) **Re-reading the Myth of Fayyadism: A Critical Analysis of the Palestinian Authority's Reform and State-building Agenda, 2008-2011**, Research Paper, Arab Center For Research & Policy Studies, [Online], Available: <http://english.dohainstitute.org/file/pdfViewer/758fc6f6-b678-4d85-b811-e80ce044eadc.pdf>
- MAS (2012) **Food Security Bulletin**, Issue 6, winter 2012, Palestine Economic Policy Research Institute (MAS), Ramallah, Palestine, [Online], Available: http://www.mas.ps/Newsite/webfm_send/298
- Miller, D. (2003) **Unspinning the globe**, Red Pepper.

- Moyo, D. (2009) **Dead Aid: Why Aid Is Not Working and How There Is a Better Way for Africa**, Allen Lane- Penguin Books, London, U.K.
- Moyo, D. (2011) **How The West Was Lost: Fifty Years of Economic Folly - And the Stark Choices Ahead**, Allen Lane- Penguin Books, London, U.K.
- Murphy, S. and Nelson, J. (2010) **Business Partnerships for Development: The Case of the National Beverage Company in the West Bank and Gaza**, CSR Initiative, Harvard Kennedy School.
- Nasr, M. (2004) Monopolies and the PNA, In Khan, M., Giacaman, G., and Amundsen, I. (2004) **State Formation in Palestine: Viability and Governance during a Social Transformation**, RoutledgeCurzon, U.K. 168-191.
- OECD (2010) **Do no Harm: International Support For State building**, Organization for Economic Cooperation and Development, Paris.
- OECD (2011) **The Role of the Private Sector in the Context of Aid Effectiveness**, The Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), Consultative Findings Document, Final report, February.
- Palestinian National Authority (2007) **Building a Palestinian State: Towards peace and prosperity**, [Online], Available: <http://imeu.net/engine2/uploads/pna-full-report.pdf>
- Pelham, N. (2011) **Gaza's Tunnel Complex**, Middle East Report, Vol. 4, Middle East Research and Information Project, Washington, D.C.
- Roy, S. (1995) **The Gaza Strip: The Political Economy of De-development**, Institute for Palestine Studies, Beirut, Lebanon.
- Roy, S. (1999) 'De-development revisited: Palestinian economy and society since Oslo', **Journal of Palestine Studies**, 28 (3): 64-82.
- Samara, A. (2005) Beyond De-Linking: **Development by Popular Protection vs. Development by State**, AlMashraq for Economic and Development Studies, Ramallah, Palestine.

- Sen, A. (1999) **Development As Freedom**, Alfred A. Knopf, Inc, New York.
- Sen, A. (2008) **The Idea of Justice**, Allen Lane.
- Taghdisi-Rad, S. (2010) **The Political Economy of Aid in Palestine: Relief from Conflict or Development Delayed**, Routledge and LMEI, London, U.K.
- Tartir, A. (2009) **Public-Private Partnership at the Municipal Level in Palestine: Current Challenges and Future Prospects**, Faculty of Commerce and Economics, Birzeit University.
- Tartir, A. (2011) **The Role of International Aid in Development: The Case of Palestine 1994-2008**, LAMBERT Academic Publishing, Germany.
- Tartir, A. (2012) **'Fatah and Hamas: An Elusive Reconciliation'**, Open Democracy, Available at: <http://www.opendemocracy.net/alaatartir/fatah-and-hamas-elusive-reconciliation>
- Tartir, A. (2012 a) **Aid and Development in Palestine: Anything, But Linear Relationship. Can Aid Contribute to Development?** Birzeit University Working Paper 2012/4, Paper presented 'International Aid: A 'Necessary Evil' for Development in Palestine?', Birzeit University, Palestine.
- Tartir, A. (2012 b) **Neo-liberalism for Development and Statehood in Palestine: Fayyadism, Aid Dependency and State Building**, Paper presented at the BRISMES Annual Conference 2012, hosted by the LSE Middle East Centre.
- Tartir, A.; Bahour, S.; and Abdelnour, S. (2012) **Defeating Dependency, Creating a Resistance Economy**, al-shabaka policy brief, February, [Online], Available: <http://www.al-shabaka.org/sites/default/files/policybrief/en/defeating-dependency-creating-resistance-economy/defeating-dependency-creating-resistance-economy.pdf>

- Turner, M. (2009) 'The Power of 'Shock and Awe': the Palestinian Authority and the Road to Reform', **International Peacekeeping**, 16, 4, 562-577.
- Turner, M. (2011) 'Creating 'Partners for Peace': The Palestinian Authority and the International Statebuilding Agenda', **Journal of Intervention and Statebuilding**, 5, 1, 1-21.
- UNCTAD (2003) **Report on UNCTAD Assistance to the Palestinian People**, United Nations Conference on Trade and Development, Geneva.
- UNCTAD (2006) **The Palestinian War-Torn Economy: Aid, Development and State Formation**, United Nations Conference on Trade and Development, Geneva.
- UNCTAD (2009). **The economic dimensions of prolonged occupation: Continuity and change in Israeli policy towards the Palestinian economy – A special report commemorating twenty-five years of UNCTAD's programme of assistance to the Palestinian people**. United Nations publication. UNCTAD/GDS/2009/2. New York and Geneva.
- UNCTAD (2011) **Report on UNCTAD Assistance to the Palestinian People: Developments in the Economy of the occupied Palestinian territory**, United Nations Conference on Trade and Development, Geneva, [Online], Available: http://www.unctad.org/en/docs//tdb58d4_en.pdf
- UNDP (2002) **The Arab Human Development Report 2002: Creating Opportunities for Future Generations**, United Nations Development Programme, [Online], Available: <http://www.arab-hdr.org/publications/other/ahdr/ahdr2002e.pdf>
- UNDP (2010) **Human Development Report 2009/10: occupied Palestinian territory**, United Nations Development Programme, Jerusalem, Palestine.

- UNICEF and Palestinian Hydrology Group (2010) **Water, Sanitation and Hygiene House hold Survey Gaza**, [Online], Available: http://www.unicef.org/oPt/FINAL_WASH_REPORT.pdf
- Wheeler, D., McKague, K., Thomson, J., Davies, R., Medalye, J. & Prada, M. (2005) 'Creating Sustainable Local Enterprise Networks', **MIT Sloan Management Review**, 47 (1): 33-40.
- World Bank (2012) **Private Sector Development in Conflict Regions: Viable Support Options in the West Bank and Gaza**, MENA Knowledge and Learning, Quick Notes Series No.52, January.
- World Food Programme (2011) **Socio-economic and Food Security Survey**, West Bank and Gaza.
- Yunus, M. (2003) **Banker to the Poor: Micro-Lending and the Battle Against World Poverty**, Public Affairs, United States.
- Yunus, M. (2009) **A World Without Poverty: Social Business and the Future of Capitalism**, Public Affairs, United States.
- Yunus, M. (2010) **Building Social Business: The New Kind of Capitalism that Serves Humanity's Most Pressing Needs**, Public Affairs, United States.
- Zurayk, R.; Abdelnour, S.; and Tartir, A. (2012) **Farming Palestine for Freedom**, al- shabaka policy brief. June.
- Zurayk, Rami and Gough, Anne. 'Control Food, Control People: The Struggle for Food Security in Gaza' **Institute for Palestine Studies**, forthcoming.

